



بنك عُمان العربي
OMAN ARAB BANK



نشرة إصدار حق الأفضلية



“وإننا ماضون بعون الله على طريق البناء والتنمية، نواصل مسيرة النهضة المباركة، كما أراد لها
المغفور له بإذن الله تعالى السلطان قابوس بن سعيد بن تيمور رحمه الله.”

من النطق السامي لمولانا حضرة صاحب الجلالة
السلطان هيثم بن طارق المعظم

يناير ٢٠٢٠م



بنك عُمان العربي
OMAN ARAB BANK

نشرة إصدار حق الأفضلية

من خلال إصدار عدد ٣٣٣,٣٣٣,٣٣٣ سهم، بقيمة ١٥١ بيسة للسهم الواحد
(عبارة عن ١٥٠ بيسة قيمة السهم بالإضافة الى ١ بيسة مصاريف إصدار للسهم الواحد)

فترة الاكتتاب

تاريخ الافتتاح: ١٤ سبتمبر ٢٠٢٥
تاريخ الإغلاق: ١٨ سبتمبر ٢٠٢٥

فترة تداول الحقوق

تاريخ الافتتاح: ١٠ سبتمبر ٢٠٢٥
تاريخ الإغلاق: ١٥ سبتمبر ٢٠٢٥

المُستشار القانوني



البوسعيدي المنصور جمال وشركاؤهم
مركز مسقط الدولي، المنطقة المركزية
للأعمال، شارع بيت الفلج، الرمز البريدي
١١٢، مسقط، سلطنة عُمان
رقم الهاتف: ٢٤٨٢٩٢٠٠ + ٩٦٨

بنك التحصيل



بنك عُمان العربي ش.م.ع.
الغبرة الشمالية، ص.ب: ٢٢٤٠، الرمز
البريدي ١٣٠، سلطنة عُمان
رقم الهاتف: ٢٤٧٥٤٥٢٦ + ٩٦٨

مدير الإصدار



أوبار كابيتال ش.م.ع.
ص.ب ١٣٣٧، الرمز البريدي ١١١،
سلطنة عُمان
رقم الهاتف: ٢٤٩٤٩٠٤١/١٣/٤٥ + ٩٦٨

أُعدت هذه النشرة وفقاً للإرشادات والمتطلبات المنصوص عليها من قبل هيئة الخدمات المالية بسلطنة عمان، وتُعتبر هذه النسخة العربية هي النسخة الأصلية التي تم اعتمادها من قبل هيئة الخدمات المالية بموجب القرار الإداري رقم (خ/٣٣/٢٠٢٥)، الصادر بتاريخ (٢٠ أغسطس ٢٠٢٥)، كما تُرجمت النشرة ترجمة غير رسمية إلى اللغة الإنجليزية، وفي حال وجود أي تباين أو تضارب بين النسخة الإنجليزية غير الرسمية والنسخة العربية الرسمية، فيجب العمل بالنسخة العربية.

وعلى الرغم من بذل قصارى الجهود في إعداد نسخة إنجليزية من هذه النشرة، إلا أن كل من المُصدر، والمستشار القانوني، ومدير الإصدار، لا يتحملوا أدنى مسؤولية تجاه أي معلومات قد تُفسر بشكل خاطئ أو مخالف عما يرد في هذه النسخة العربية المُعتمدة من النشرة.

فضلاً عن ذلك، لا تتحمل هيئة الخدمات المالية أي مسؤولية عن دقة وكفاية البيانات والمعلومات الواردة في هذه النشرة، ولا تتحمل أي مسؤولية عن أي ضرر أو خسارة ناتجة عن الاعتماد على أي جزء منها أو استخدامه من قبل أي شخص. في حال عدم فهم أو تفسير أي جزء من محتوى هذه النشرة، توصي بالاستعانة بخدمات الخبراء المختصين الخارجيين.

تنبيه هام للمستثمرين

نوصي كافة المستثمرين المحتملين بقراءة هذه الملاحظات.

يتمثل الغرض الرئيسي من هذه النشرة في تقديم معلومات جوهرية للمستثمرين المحتملين لمساعدتهم على اتخاذ قرار مناسب بشأن الاستثمار في أسهم بنك عُمان العربي ش.م.ع. (يُشار إليه فيما يلي بلفظ «البنك») المطروحة لزيادة رأس المال عن طريق حق الأفضلية (يُشار إليها فيما يلي بلفظ «الأسهم المطروحة للاكتتاب»).

تتضمن نشرة الإصدار هذه جميع المعلومات والبيانات الجوهرية ولا تحتوي على أي معلومات مضللة ولم تحذف أي معلومات جوهرية من شأنها أن يكون لها تأثير إيجابي أو سلبي على قرار المستثمرين فيما يتعلق بالاستثمار في الأسهم المطروحة للاكتتاب أو من عدمه.

يتحمل أعضاء مجلس إدارة البنك بالتضامن والتكافل عن سلامة وكفاية المعلومات الواردة في نشرة الإصدار هذه، ويؤكدون حسب علمهم بأنهم قد بذلوا العناية الواجبة المناسبة في إعداد نشرة الإصدار هذه، كما يؤكدون أيضاً على عدم وجود أي معلومات جوهرية قد تم حذفها، والتي من شأن حذفها قد يؤدي إلى جعل هذه النشرة مضللة.

يجب على جميع المستثمرين المحتملين فحص هذه النشرة ومراجعتها بعناية من أجل تقرير ما إذا كان من المناسب الاستثمار في الأسهم المطروحة للاكتتاب من خلال مراعاة المعلومات الواردة في هذه النشرة في سياقها الصحيح. كما يجب على المستثمرين المحتملين عدم اعتبار نشرة الإصدار هذه بمثابة توصية من البنك لشراء الأسهم المطروحة للاكتتاب. يتحمل كل مستثمر محتمل مسؤولية الحصول على مشورة مهنية مستقلة بشأن الاستثمار في الأسهم المطروحة للاكتتاب، وإجراء تقييم مستقل للمعلومات والافتراضات الواردة في هذه الوثيقة باستخدام أي تحليل أو توقعات يراها مناسبة فيما يتعلق بالاستثمار في الأسهم المطروحة من عدمه.

من الجدير بالذكر أنه لم يتم تفويض أي شخص للإدلاء بأية بيانات أو تقديم معلومات عن البنك أو الأسهم المطروحة للاكتتاب غير الرئيس التنفيذي للبنك، كما لم يتم تفويض أي شخص على الإطلاق للإدلاء بأية بيانات أو تقديم معلومات لم ترد في هذه النشرة، أو تتعارض مع محتواها. وفي حالة قيام أي شخص بالإدلاء بأية بيانات أو تقديم معلومات بخصوص هذه النشرة، فلا ينبغي اعتبار ذلك تفويضاً من البنك أو مدير الإصدار أو المستشار القانوني

نقاط مهمة

تتضمن هذه النشرة المعلومات ذات الصلة التي تعتبر مهمة ولا تتضمن أي معلومات مضللة ولا تستبعد أي معلومات جوهرية، والتي من شأن حذفها أن يؤثر جوهرياً على قرار أي مستثمر محتمل فيما يتعلق بالاستثمار في الأسهم المطروحة للاكتتاب بموجب نشرة الإصدار هذه.

تتطوي جميع الاستثمارات في الأسواق على مخاطر متنوعة، بما في ذلك مخاطر السوق بدرجات متفاوتة. بناءً عليه، يمكن أن تنخفض قيمة أي أوراق مالية، أو ترتفع، حسب ظروف السوق.

نقاط هامة إضافية يجب مراعاتها

الإشارة إلى الوثائق

يُإن الملخصات المتعلقة بالوثائق، أو بالمقتطفات أو الأحكام الواردة فيها، كما هو مبين في نشرة الإصدار، قد لا تعكس ملخصاً كاملاً لتلك الوثائق أو المقتطفات أو الأحكام. كما أن أي بيانات واردة في هذه النشرة بهذا الخصوص قد لا تكون مطابقة تماماً لنصوص تلك الوثائق أو الأحكام الأصلية. وعليه، لا يجوز الاعتماد على هذه البيانات باعتبارها تمثل ملخصات أو بيانات شاملة بشأن تلك الوثائق أو المقتطفات أو الأحكام.

نطاق المعلومات

تهدف المعلومات الواردة في نشرة الإصدار هذه إلى تزويد المستثمر المحتمل بالمعلومات الكافية بالفرص الاستثمارية والمعلومات الرئيسية حول حق الأفضلية. ومع ذلك، قد لا تحتوي نشرة الإصدار هذه بالضرورة على جميع المعلومات التي قد يعتبرها المستثمر المحتمل جوهرياً، ولا يجوز تفسير محتوى نشرة الإصدار هذه على أنه مشورة قانونية أو تجارية أو ضريبية. ويجب على كل مستثمر محتمل استشارة محاميه أو مستشاره المالي أو مستشاره الضريبي الخاص للحصول على المشورة القانونية أو المالية أو الضريبية المناسبة فيما يتعلق بأي عملية شراء أو اكتتاب مقترح في الأسهم المطروحة للاكتتاب.

بذل العناية الواجبة من المستثمرين

يجب على المستثمرين المحتملين، قبل اتخاذ أي قرار بشأن الاستثمار في الأسهم المطروحة للاكتتاب من عدمه، يجب على المستثمرين المحتملين قراءة نشرة الإصدار هذه بالكامل. وفي حال اتخاذ قرار بالاستثمار في تلك الأسهم، يتعين على المستثمرين المحتملين الاعتماد على مراجعتهم الخاصة لشروط نشرة الإصدار والمخاطر المرتبطة بالاستثمار.

القيود المفروضة على توزيع هذه النشرة

قد يكون توزيع نشرة الإصدار هذه وإصدار الأسهم المطروحة للاكتتاب بموجبها في بعض الولايات القضائية مقيداً بموجب القانون أو خاضعاً لموافقات تنظيمية مسبقة. لا تُشكّل نشرة الإصدار هذه عرضاً أو دعوة من البنك أو نيابة عنه لأي شخص في أي ولاية قضائية خارج سلطنة عُمان لشراء الأسهم المطروحة للاكتتاب حيثما يكون مثل هذا العرض أو تلك الدعوة غير قانونيين. لذا، يطلب البنك ومدير الإصدار من الأشخاص الذين تقو في حوزتهم نشرة الإصدار الاطلاع على جميع القيود، واستيعابها، والالتزام بها. ولن يتحمل البنك أو مدير الإصدار، ولا أي من مديريهم أو مسؤوليهم أو محاسبيهم أو مستشاريهم أو محاميهم أو موظفيهم، أي مسؤولية قانونية عن أي انتهاك لتلك القيود المتعلقة ببيع أو عرض بيع أو طلب للاكتتاب في الأسهم المطروحة من قبل أي شخص في أي ولاية قضائية خارج سلطنة عُمان حيث يكون هذا البيع أو العرض أو الطلب غير قانوني.

القيود على استخدام المعلومات الواردة في هذه النشرة

يُحظر نشر أو تكرار أو نسخ أو كشف المعلومات الواردة في نشرة الإصدار هذه كلياً أو جزئياً، أو استخدامها بأي شكل من الأشكال لأي غرض آخر بخلاف ما يتعلق بإصدار الأسهم المطروحة للاكتتاب، وذلك دون الحصول على موافقة كتابية مسبقة من البنك ومدير الإصدار.

إخلاء المسؤولية عن الضمانات الضمنية

باستثناء ما هو مطلوب بموجب القانون العماني واللوائح المعمول بها. لا يُقدم البنك أو مدير الإصدار أو أي من مديريهم أو مسؤوليهم أو محاسبيهم أو مستشاريهم أو محاميهم أو موظفيهم أو أي شخص آخر، أي تعهد أو ضمان، صريحاً أو ضمنياً، بشأن استيفاء محتوى نشرة الإصدار هذه؛ أو أي مستند أو معلومة أخرى تم تقديمها في أي وقت فيما يتعلق بالأسهم المطروحة؛ أو بأن نشرة الإصدار هذه أو أي من تلك المستندات أو المعلومات لم يطرأ عليها أي تغيير بعد إصدارها.

البيانات المستقبلية

تتضمن هذه النشرة بيانات تتعلق بالنوايا والأعمال المستقبلية والأحداث المستقبلية، يُمكن تصنيف هذه البيانات بوجه عام على أنها بيانات استشرافية، وتنطوي على مخاطر معلومة وغير معلومة، وأوجه عدم اليقين، وعوامل مهمة أخرى قد تؤدي إلى اختلاف الأفعال أو الأحداث أو الظروف المستقبلية عما تنبأت به النشرة أو طرح من خلالها. ويتمثل الغرض من استخدام أي من الكلمات، مثل: «يستهدف»، «يتوقع»، «يواصل»، «يُقدّر»، «يُرتّب»، «ينوي»، «يأمل»، «قد»، «سوف»، «يُخطط»، «يقترح»، «في حال»، «يعتقد»، «سوف يستمر»، «سوف يتابع» أو أي مصطلحات أو تعبيرات ذات معاني مماثلة، في الإشارة إلى البيانات المستقبلية. وبالمثل، فإن البيانات التي تصف استراتيجيات البنك أو أهدافه أو خطته أو غايته تعد أيضاً بيانات مستقبلية أو استشرافية. ولا تُصنف هذه البيانات المستقبلية على أنها وقائى أو حقائق تاريخية، وإنما تعكس التوقعات الحالية بشأن النتائج أو الأحداث المستقبلية، وهي تستند إلى تقديرات وعوامل وافتراضات متعددة، ولا يمكن تقديم أي ضمان بأن هذه التوقعات ستثبت صحتها في المستقبل. علاوة على ذلك، تنطوي البيانات المستقبلية على مخاطر وافتراضات وأوجه عدم يقين قد تؤدي إلى اختلاف النتائج الفعلية (بما في ذلك، من بين جملة أمور أخرى، عمليات البنك، أو حالته المالية، أو التدفقات النقدية، أو السيولة، أو المشاريع المالية، أو النمو) بشكل جوهري عن تلك المتوخاة في البيانات المستقبلية ذات الصلة. تُعبّر تلك البيانات المستقبلية عن التوقعات كما في تاريخ إصدارها فقط، ولا ينبغي الاعتماد عليها بوصفها تعكس توقعات البنك في أي تاريخ لاحق.

يستمرعي البنك انتباه المستثمرين المحتملين إلى عدد من العوامل المهمة التي قد تؤدي إلى اختلاف النتائج الفعلية بشكل جوهري عن توقعات البنك، وتشمل -على سبيل المثال لا الحصر- ما يلي:

- حجم الطلب على منتجات البنك وخدماته؛
- البيئة التنافسية؛

التطورات السياسية والتجارية والتنظيمية والنقدية والقانونية والمالية، سواء داخل سلطنة عُمان أو خارجها؛ تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية، وأسعار الأسهم، أو غيرها من الأسعار أو المعدلات، سواء داخل سلطنة عُمان أو خارجها؛

- عدم القدرة على تقدير الأداء المستقبلي؛
- عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزامات خدمة الدين؛
- تخلف البنك عن السداد في مواعيد الاستحقاق؛
- بعض مخاطر التمويل و/أو التشغيل والصيانة؛
- الحصول على تأمين مناسب لتغطية جميع الخسائر المحتملة؛
- أداء الاقتصاد العُماني والأسواق المالية بشكل عام في سلطنة عُمان؛
- غيرها من العوامل المنصوص عليها في القسم بعنوان «المخاطر وإجراءات الحد منها» من هذه النشرة.

وبحكم طبيعتها، فإن بعض الإفصاحات المتعلقة بمخاطر السوق تُعد مجرد تقديرات وقد تختلف بشكل جوهري عما قد يحدث فعلياً في المستقبل. نتيجة لذلك، قد تختلف المكاسب أو الخسائر المستقبلية الفعلية بشكل جوهري عن تلك التي تم تقديرها.

لا يُقدم البنك أي ضمان بتحقيق تلك البيانات المستقبلية على أرض الواقع، يُخلي البنك ومدير الإصدار والمستشار القانوني وأي من الشركات التابعة لهم مسؤوليتهم عن أي نية أو التزام بتحديث أو مراجعة أي من البيانات المستقبلية، سواء نتيجة لمعلومات جديدة أو أحداث مستقبلية أو غير ذلك، ما لم يكن ذلك مطلوباً بموجب قوانين الأوراق المالية. يُرجى الرجوع إلى القسم بعنوان «المخاطر وإجراءات الحد منها» للاطلاع على العوامل الجوهرية التي قد تؤدي إلى اختلاف كبير بين النتائج الفعلية والبيانات المستقبلية الواردة في نشرة الإصدار هذه. ننوه على أن المخاطر الموصوفة أعلاه وفي نشرة الإصدار هذه لا تشمل بالضرورة جميع العوامل المهمة التي قد تؤدي إلى اختلاف النتائج الفعلية بشكل جوهري عن تلك الواردة في البيانات المستقبلية. يتعهد البنك بالالتزام بقواعد ولوائح الإفصاح الصادرة عن هيئة الخدمات المالية، والتي تتضمن -على سبيل المثال لا الحصر- الإفصاح عن نتائج عمليات البنك في المواعيد المناسبة والمقررة. يوجه البنك الأفضل للمستثمرين بمتابعة المعلومات أو الإعلانات الصادرة عنه عبر الموقع الإلكتروني لبورصة مسقط: www.msx.om.

عرض البيانات المالية والقطاعية وبيانات السوق

البيانات المالية

ما لم يُذكر خلاف ذلك، فإن البيانات المالية الواردة في نشرة الإصدار هذه مستمدة من البيانات المالية المدققة للبنك أو من بياناته المالية المرحلية غير المدققة، وفي كلتا الحالتين تم إعدادها وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS). وتتوفر نسخ من البيانات المالية للبنك على موقع بورصة مسقط (MSX) أو على الموقع الإلكتروني للبنك. وتبدأ السنة المالية للبنك في 1 يناير وتنتهي في 31 ديسمبر. وفي هذه النشرة، فإن أي فرق في أي جدول بين الإجمالي ومجموع المبالغ ذات الصلة المدرجة يرجع إلى التقريب.

عملة العرض

في نشرة الإصدار هذه، يُشير المصطلحين «ر.ع.» أو «ريال عُماني» إلى الريال العُماني باعتباره العملة الرسمية لسلطنة عُمان.

بيانات القطاع والسوق

ما لم يُنص على خلاف ذلك، فإن بيانات القطاع والسوق المستخدمة في نشرة الإصدار هذه قد تم الحصول عليها من منشورات و/أو مواقع إلكترونية لجهات خارجية. وعلى الرغم من الاعتقاد بأن بيانات القطاع المستخدمة في نشرة الإصدار هذه موثوقة، إلا أنه لم يتم التحقق منها بشكل مستقل؛ ولذلك لا يمكن ضمان دقتها أو استيفائها، ولا يمكن التأكد من موثوقيتها. وبالمثل، فإن التقارير الداخلية للبنك، رغم الاعتقاد بموثوقيتها، لم يتم التحقق منها من قبل أي جهات مستقلة. وتعتمد درجة أهمية بيانات السوق والقطاع المستخدمة في نشرة الإصدار هذه على مدى إلمام القارئ بالمنهجيات المستخدمة في تجميع تلك البيانات وفهمه لها.

جدول المحتويات

٧	١. الاختصارات والتعريفات
٩	٢. ملخص نشرة الإصدار
١٢	٣. استخدام العائدات ومصاريف الإصدار
١٣	٤. نظرة عامة على الاقتصاد العُماني وقطاع المصرفي
١٧	٥. التعريف بالبنك والأهداف التي تأسس من أجلها
٢٣	٦. نظرة عامة على الأعمال
٣١	٧. الحوكمة المؤسسية
٤٣	٨. الملخص المالي
٤٤	٩. المعاملات مع الأطراف ذات الصلة
٤٥	١٠. المخاطر وتدابير الحد منها
٥٤	١١. حركة سعر السهم وسياسة توزيع الأرباح
٥٦	١٢. حقوق ومسؤوليات المساهمين
٥٨	١٣. شروط الاكتتاب وإجراءاته
٦٥	١٤. التعهدات

١. الاختصارات والتعريفات

أُسهم إضافية	يُقصد بها الأسهم المطروحة للاكتتاب الإضافية التي يطلبها أحد المساهمين، إلى جانب حقوق المساهمين.
تاريخ التخصيص	تاريخ موافقة هيئة الخدمات المالية على تخصيص الأسهم المطروحة للاكتتاب إلى مُقدمي الطلبات المؤهلين.
مُقدم الطلب	المساهمون المؤهلون كما في تاريخ الحق للاكتتاب في أسهم حق الأفضلية، أو أي شخص قام بشراء أسهم حق الأفضلية من خلال بورصة مسقط (MSX)، وتقدّم بنموذج الطلب المكتمل إلى بنك التحصيل بحلول تاريخ إغلاق الإكتتاب أو قبله.
نموذج الطلب	نموذج الطلب الذي يتعين على المتقدم تعبئته للاكتتاب في الأسهم.
النظام الأساسي	النظام الأساسي للبنك على النحو المسجل لدى وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار وهيئة الخدمات المالية، وما يطرأ عليه من تعديلات من وقت لآخر حسب الشروط والأحكام الواردة فيه.
لجنة التدقيق (BAC)	لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة.
بيسة	ألف جزء من الريال العُماني (١٠٠٠ بيسة = ١ ريال عُماني).
القانوني المصرفي	القانون المصرفي العُماني الصادر بموجب المرسوم السلطاني رقم ٢٠٢٥/٢، وتعديلاته من وقت لآخر.
لجنة الائتمان	اللجنة الائتمانية التابعة لمجلس الإدارة.
مجلس الإدارة	مجلس إدارة البنك المُنتخب وفقاً للنظام الأساسي، وقانون الشركات التجارية، ولأئحة الشركات المساهمة العامة، والأنظمة المعمول بها والصادرة عن البنك المركزي العُماني.
يوم العمل	أي يوم تُمارس فيه البنوك وبورصة مسقط أعمالها التجارية بشكل معتاد في سلطنة عُمان، بخلاف أيام الجمعة والسبت والعطلات الرسمية للدولة.
البنك المركزي (CBO)	البنك المركزي العُماني.
قانون الشركات التجارية (CCL)	قانون الشركات التجارية العُماني الصادر بموجب المرسوم السلطاني رقم ٢٠١٩/١٨ وتعديلاته.
ميثاق الحوكمة	ميثاق تنظيم وإدارة حوكمة الشركات المساهمة العامة الصادر من هيئة الخدمات المالية بموجب التعميم رقم خ/ ٤ / ٢٠١٥ بتاريخ ٢٠١٥/٧/٢٢ وتعديلاته من وقت لآخر (يُمكن الاطلاع على ميثاق تنظيم وإدارة حوكمة الشركات المساهمة العامة الصادر من هيئة الخدمات المالية عبر الموقع الإلكتروني التالي: www.fsa.gov.om)
لجنة المخاطر والامتثال	لجنة المخاطر والامتثال التابعة لمجلس الإدارة.
عضو/أعضاء مجلس الإدارة	عضو/أعضاء مجلس الإدارة البنك.
السنة المالية	تبدأ السنة المالية للبنك اعتباراً من ١ يناير، وتنتهي في ٣١ ديسمبر أو في أي وقت آخر وفقاً لتعديلات المساهمين بموجب النظام الأساسي للبنك.
هيئة الخدمات المالية (FSA)	هيئة الخدمات المالية.
الحكومة	حكومة سلطنة عُمان.
المعايير الدولية (IFRS)	المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.
نشرة الإصدار/أسهم حق الأفضلية	نشرة الإصدار هذه لأسهم زيادة رأس المال عن طريق حق الأفضلية.
المصدر / البنك/ بنك عُمان العربي ش.م.ع. / ش.م.ع. / بنك عمان العربي	تُشير كافة هذه المصطلحات إلى بنك عُمان العربي ش.م.ع.
مدير الإصدار	شركة أوبار كابيتال ش.م.ع.

لجنة حوكمة تقنية المعلومات التابعة لمجلس إدارة البنك.	لجنة حوكمة تقنية المعلومات (ITGC)
القوانين والعقود العُمانية الصادرة في هيئة مراسيم سلطانية، أو قرارات وزارية، أو اللوائح التنظيمية الصادرة عن البنك المركزي العُماني أو هيئة الخدمات المالية، وغيرها، وذلك حسبما يتم سنّها أو تعديلها أو إعادة إصدارها من وقت لآخر.	القوانين العُمانية
شركة مسقط للمقاصة والإيداع ش.م.ع.م	شركة مسقط للمقاصة والإيداع (MCD)
وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار.	وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار (MOCIIP)
بورصة مسقط / البورصة.	بورصة مسقط (MSX)
غرفة التجارة والصناعة.	غرفة التجارة والصناعة (OCCI)
الأسهم المطروحة للاكتتاب لزيادة رأس المال عن طريق حق الأفضلية.	الأسهم المطروحة
سلطنة عُمان.	عُمان
العملة الرسمية لسلطنة عُمان، والريال العُماني الواحد يساوي ١٠٠٠ بيسة.	الريال العُماني/ر.ع
نشرة الإصدار هذه المعتمدة من قبل هيئة الخدمات المالية.	النشرة
التاريخ الذي يصبح فيه المساهمون المسجلون في سجلات شركة مسقط للمقاصة والإيداع ش.م.ع.م مؤهلين للاكتتاب في إصدار أسهم حقوق الأفضلية .	تاريخ الحق
الفترة التي يمكن خلالها تداول أسهم حقوق الأفضلية في بورصة مسقط (MSX)، وتبدأ في ١٠ سبتمبر ٢٠٢٥ وتنتهي في ١٥ سبتمبر ٢٠٢٥.	فترة تداول الحقوق
الفترة التي يمكن خلالها ممارسة حقوق الأفضلية عن طريق تقديم طلب الاكتتاب في الأسهم، مع سداد الرسوم المقررة، وتبدأ في ١٤ سبتمبر ٢٠٢٥ وتنتهي في ١٨ سبتمبر ٢٠٢٥.	فترة الاكتتاب
لجنة الرواتب واختيار الكوادر التابعة لمجلس إدارة البنك.	لجنة الرواتب واختيار الكوادر
قرار هيئة الخدمات المالية رقم ٢٠٢١/٢٧ بإصدار لائحة الشركات المساهمة العامة بتاريخ ٢٥ فبراير ٢٠٢١.	لائحة الشركات المساهمة العامة
قانون الأوراق المالية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠٢٢/٤٦.	قانون الأوراق المالية
الأسهم العادية للبنك.	الأسهم
مساهمو البنك.	المساهمون
١٥١ بيسة للسهم الواحد، يُدفع عن طريق مُقدم طلب الاكتتاب، وذلك على النحو المُحدد في النشرة.	سعر الاكتتاب/الإصدار
الدولار الأمريكي وهو العملة الرسمية للولايات المتحدة الأمريكية.	دولار أمريكي

٢. ملخص نشرة الإصدار

المصدر	بنك عُمان العربي ش.م.ع.
سجل تجاري رقم	١٢٢٣٥١٨، تأسس في ١ أكتوبر ١٩٨٤.
المقر الرئيسي للأعمال	ص.ب: ٢٢٤٠، الرمز البريدي ١٣٠، الغبرة الشمالية، بوشر، سلطنة عُمان.
مدة البنك	غير محددة.
رأس المال المصرح به	٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال عماني.
رأس المال المدفوع والمصدر (قبل الإصدار)	١٦٦,٩٤١,٠٠٠ ريال عماني موزعة على ١,٦٦٩,٤١٠,٠٠٠ سهم.
رأس المال المدفوع والمصدر (بعد الإصدار)	١٦٦,٩٤١,٠٠٠ ر.ع، موزعة على ٢,٠٠٢,٧٤٣,٣٣٣ سهم (على افتراض الاكتتاب الكامل في أسهم حقوق الأفضلية).
حجم الإصدار	٣٣٣,٣٣٣,٣٣٣ سهم معروض بقيمة ١٥١ بيسة للسهم الواحد، بإجمالي قدره ٥٠,٣٣٣,٣٣٣ ر.ع.
سعر الإصدار	عبارة عن ١٥٠ بيسة قيمة السهم بالإضافة إلى ١ بيسة مصاريف إصدار للسهم الواحد، تدفع بالكامل عند تقديم نموذج طلب الاكتتاب.
الغرض من الإصدار	يتمثل الغرض من إصدار حقوق الأفضلية في زيادة رأس مال البنك، وذلك برفع رأس المال المصدر من أجل تمكين نمو الأعمال والامتثال لمعايير كفاية رأس المال.
فترة تداول الحقوق	تاريخ الافتتاح: ١٠ سبتمبر ٢٠٢٥ تاريخ الإغلاق: ١٥ سبتمبر ٢٠٢٥
فترة الإكتتاب	تاريخ الافتتاح: ١٤ سبتمبر ٢٠٢٥ تاريخ الإغلاق: ١٨ سبتمبر ٢٠٢٥
استحقاق أحقوق الأفضلية	يحق لكل مساهم في تاريخ الحق الحصول على عدد ١٩,٩٦٧١ من الأسهم المطروحة لكل ١٠٠ سهم يمتلكه في تاريخ الحق، أي أن السهم الواحد من الأسهم المطروحة مقابل كل ٥,٠٠٨٢ سهم يمتلكه في تاريخ الحق، ويتم تقريب الكسور إلى أقل أقرب عدد صحيح.
الأحقية في الإكتتاب	يكون الاكتتاب في أسهم حقوق الأفضلية متاحاً للمساهمين الذين تظهر أسماؤهم في سجل المساهمين لدى البنك، والذي تحتفظ به شركة مسقط للمقاصة والإيداع في تاريخ الحق. كما أن الأشخاص الذين يشترون الحقوق من خلال بورصة مسقط خلال فترة التداول، يحق لهم أيضاً الاكتتاب في أسهم الإصدار قبل إغلاق إصدار حق الأفضلية. ويمكن تداول «الحقوق» التي تمثل حق ملكية المساهمين بالاكتتاب في الإصدار بحق الأفضلية عن طريق بورصة مسقط خلال الفترة المحددة لهذا الغرض. ويكون للمساهم الخيار إما في الاكتتاب في الأسهم المطروحة أو بيع حق الأفضلية عن طريق بورصة مسقط، ويسقط حق الأفضلية للمساهم في حال عدم ممارسة هذا الحق خلال فترة الاكتتاب.

للمساهمين المؤهلين بتاريخ الحق التقدم بطلب أسهم إضافية، ويتعين عليهم تعبئة البيانات المطلوبة في نموذج الاكتتاب، وتقديمه إلى بنك التحصيل مع مبلغ الاكتتاب المطلوب. لا يحق للمساهم الذي لا يقوم بالاكتتاب في كامل حقوقه المستحقة أو قام ببيع حقوقه (سواء كلياً أو جزئياً) التقدم بطلب الحصول على أسهم إضافية، كما أن مقدم الطلب الذي ليس مساهماً، ولكنه اكتسب الحقوق لن يكون مؤهلاً للتقدم بطلب للحصول على أسهم إضافية، ويخضع طلب وتخصيص الأسهم الإضافية للأحكام والشروط المذكورة في الفصل ١٣ من النشرة.	طلب الحصول على أسهم إضافية
٢ سبتمبر ٢٠٢٥	تاريخ الحق
١٠ سبتمبر ٢٠٢٥	بداية تاريخ تداول الحقوق
١٥ سبتمبر ٢٠٢٥	نهاية تاريخ تداول الحقوق
١٤ سبتمبر ٢٠٢٥	تاريخ فتح باب الاكتتاب:
١٨ سبتمبر ٢٠٢٥	تاريخ غلق باب الاكتتاب:
سيتم تخصيص الأسهم المطروحة للاكتتاب مقابل نماذج الطلبات الصحيحة والمعتمدة، وذلك وفقاً لأحكام الفصل الثالث عشر. سيتم تخصيص الأسهم المطروحة للاكتتاب، ورد المبالغ (إن وجدت) خلال ٣ أيام من تاريخ التخصيص، وذلك بعد الحصول على موافقة هيئة الخدمات المالية على التخصيص المقترح. ويجب على مقدم الطلب، بعد الإعلان عن التخصيص، التحقق من تسجيل الأسهم المخصصة في حسابه/ حسابها لدى شركة مسقط للمقاصة والاداء.	تاريخ التخصيص
سيتم إعادة أموال الطلب، إن وجدت، إلى مقدمي الطلبات في غضون ٣ أيام من تاريخ اعتماد التخصيص.	استرداد أموال الطلبات
نظراً لأن أسهم الشركة مدرجة بالفعل في بورصة مسقط، سيتم أيضاً إدراج الأسهم المطروحة للاكتتاب في بورصة مسقط.	القيود في البورصة
- موافقة قرار مجلس الإدارة في اجتماعه المنعقد بتاريخ ٣ يونيو ٢٠٢٥ و بتاريخ ١٢ أغسطس ٢٠٢٥ - موافقة البنك المركزي العُماني بموجب خطابه رقم SD/٢٠٢٥/٤٠٦ CPOC/OAB، بتاريخ ٧ أغسطس ٢٠٢٥ - موافقة هيئة الخدمات المالية بموجب القرار الإداري رقم خ/٢٠٢٥/٣٣، بتاريخ ٢٠ أغسطس ٢٠٢٥	الموافقة على الإصدار

أوبار كابيتال ش.م.ع.م ص.ب ١٣٣٧، الرمز البريدي ١١١، سلطنة عُمان هاتف: ٩٦٨ ٢٤٩٤٩٠٤١/٤٥/١٣ البريد الإلكتروني: ubhar-corporatefinance@u-capital.net corporatefinance@u-capital.net	مدير الإصدار
البوسعيدي المنصور جمال وشركاؤهم محامون ومستشارون في القانون ص.ب: ٦٨٦، الرمز البريدي: ١١٢، روي، سلطنة عُمان البريد الإلكتروني: info@amjoman.com	المستشار القانوني للمصدر
ديلويت وتوش (الشرق الأوسط) وشركاه ذ.م.م بناية منارة القرم، الطابق السادس، منطقة القرم، مسقط، ص.ب: ٢٥٨، الرمز البريدي: ١١٢، سلطنة عُمان رقم الهاتف: ٩٦٨ ٢٢٣٥٤٣٠٠ البريد الإلكتروني: aalqassabi@deloitte.com	مدقق الحسابات القانوني
بنك عُمان العربي ش.م.ع.م الغبرة الشمالية، ص.ب: ٢٢٤٠، الرمز البريدي ١٣٠، مسقط، سلطنة عُمان هاتف: ٩٦٨ ٢٤٧٥ ٤٥٢٦ و ٩٦٨ ٢٤٧٥ ٤٦٥٣ فاكس: ٩٦٨ ٢٤٧٩٧٧٣٦ البريد الإلكتروني: Saker.Al-Harasi@oman-arabbank.com g Ghada.AlRaisi@oman-arabbank.com	بنك التحصيل

٢. ملخص نشرة الإصدار

٣. استخدام العائدات ومصاريف الإصدار

استخدام العائدات

يتمثل الغرض من إصدار حق الأفضلية في زيادة رأس مال البنك، وذلك برفع رأس المال المصدر من أجل تمكين نمو الأعمال والامتثال لمعايير كفاية رأس المال. مصاريف الإصدار التقديرية

تُقدر مصاريف إصدار حق الأفضلية بمبلغ ٢٠١,٩٥٠ ريال عماني، وهو ما يعادل تقريباً ٤,٠٪ من إجمالي العائدات المتوقعة من حق الأفضلية، وذلك بافتراض تغطية الاكتتاب بالكامل. وفي حال تجاوزت المصاريف الفعلية للإصدار المبلغ المحصل من المكتتبين المؤهلين نظير مصاريف الإصدار، فسيتحمل البنك الجزء المتبقي. ويُحتفظ بأي فائض من المبلغ المحصل لتغطية مصاريف الإصدار يتجاوز المصاريف الفعلية التي تحملها البنك، ويُقيد ذلك الفائض في الاحتياطي القانوني للبنك أو في احتياطي خاص يتم إنشاؤه بموجب المادة ١٢٦ من قانون الشركات التجارية. يوضح الجدول التالي تقديرات مصاريف الإصدار بحسب كل قسم:

العناوين	المبلغ (ريال عماني)
رسوم مدير الإصدار	40,000
أتعاب الاستشاري القانوني	6,950
رسوم هيئة الخدمات المالية	25,000
التسويق والإعلان والطباعة وخدمات البريد والدعاية والإعلان	100,000
مصاريف طارئة	30,000
إجمالي مصاريف الإصدار التقديرية	201,950

ما ورد في هذا الجدول مجرد تقديرات وقد تتغير وفقاً للقيم الفعلية، ولا تشمل هذه التقديرات ضريبة القيمة المضافة.

٤. نظرة عامة على الاقتصاد العُماني والقطاع المصرفي

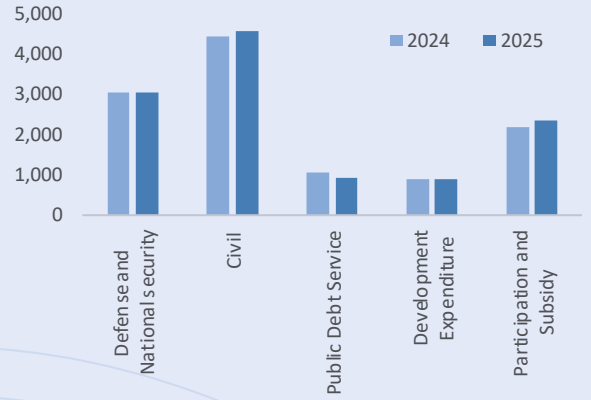
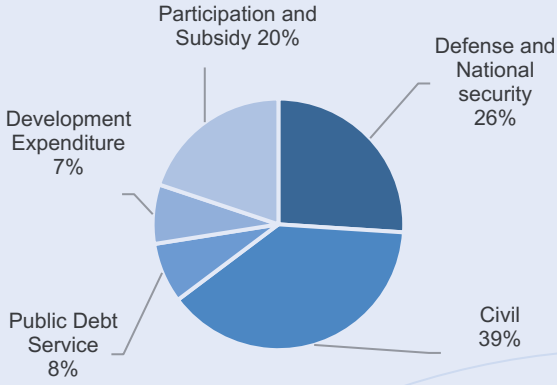
الميزانية العامة لسلطنة عُمان لعام ٢٠٢٥

تتوقع حكومة سلطنة عُمان تحقيق إيرادات إجمالية قدرها ١١,١٨ مليار ريال عُماني لعام ٢٠٢٥، ما يُمثل زيادة بنسبة ١,٥٪ مقارنةً بالرقم المُدرج في ميزانية عام ٢٠٢٤. وفي هذا السياق، من المتوقع أن تنخفض إيرادات النفط بنسبة ١,٤٪، وذلك بناءً على افتراض متوسط سعر للنفط يبلغ ٦٠ دولارًا أمريكيًا للبرميل. أما بالنسبة لإيرادات الغاز في الميزانية، فقد قُدرت بمبلغ ١,٧٧ مليار ريال عُماني، مقارنةً بـ ١,٥٧ مليار ريال في ميزانية العام السابق.

خصّصت الحكومة إجمالي إنفاق قدره ١١,٨٠ مليار ريال عُماني لعام ٢٠٢٥، بنسبة زيادة قدرها ١,٣٪ على أساس سنوي مقارنةً بالإنفاق المُقدّر في ميزانية عام ٢٠٢٤ البالغ ١١,٦٥ مليار ريال عُماني. وتستحوذ المصروفات الجارية على الحصة الأكبر من الإنفاق بنسبة ٧٢,٥٪ من الإجمالي، تليها المصاريف الاستثمارية بنسبة ٧,٦٪، ثم مخصصات مساهمات الحكومة والمصاريف الأخرى التي تشكل النسبة المتبقية بواقع ١٩,٩٪.

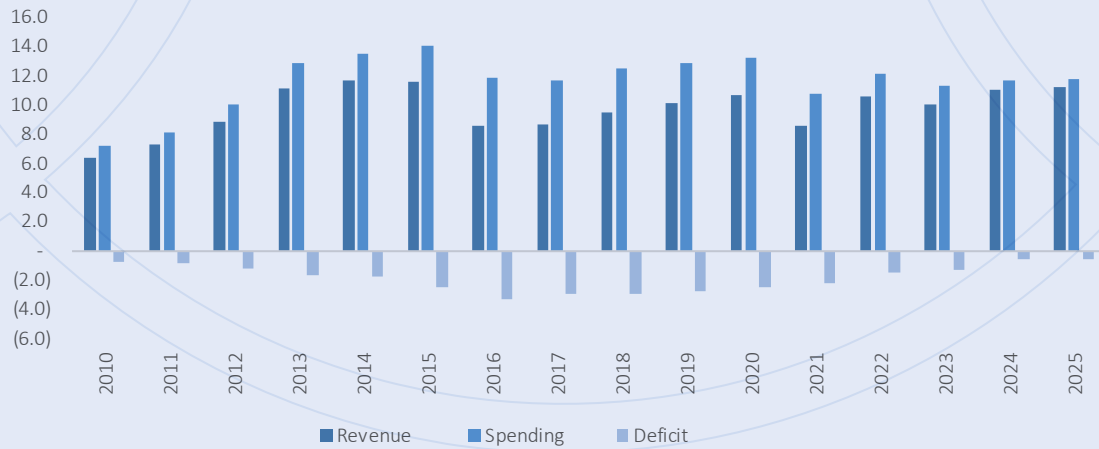
وتخصّص ميزانية عام ٢٠٢٥ مبلغ ٣,٠٧ مليار ريال عُماني لقطاعي الدفاع والأمن، أي ما يعادل ٣٥,٩٪ من إجمالي الإنفاق الجاري، في حين يُخصّص مبلغ قدره ٤,٥٧ مليار ريال عُماني لمصاريف الوزارات المدنية، وهو ما يمثل ٥٣,٤٪ من الإنفاق الجاري، ويعكس زيادة سنوية قدرها ٢,٦٪.

تخصّص ميزانية عام ٢٠٢٥ مبلغ ٠,٩ مليار ريال عُماني لمصاريف التنمية، وذلك تأكيدًا على التزام الحكومة بمبادرات تطوير البنية الأساسية وتنويع الاقتصاد، وتخصّص مبلغ قدره ٢,٣٤ مليار ريال عُماني ضمن بند المساهمات والمصاريف الأخرى للاستخدام في دعم برامج الدعم الحكومي والرعاية الاجتماعية والالتزامات الاستراتيجية الأخرى.



المصدر: الإعلان عن الميزانية

الميزانية العامة لسلطنة عُمان - بالأرقام التقديرية (بالمليار ريال عُماني)



المصدر: بيان الميزانية

تقييم صندوق النقد الدولي - يونيو ٢٠٢٥

- أ. يواصل الاقتصاد العُماني نموه، مع بقاء معدلات التضخم تحت السيطرة عند مستويات منخفضة.
- ب. شهد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نموًا بنسبة ١,٧٪ في عام ٢٠٢٤، مدفوعًا بشكل رئيسي بالأداء القوي للقطاعات غير النفطية، لا سيما قطاعات التصنيع والخدمات اللوجستية والسياحة والطاقة المتجددة.
- ج. يُتوقع أن يتسارع النمو ليصل إلى ٢,٤٪ خلال العام الحالي و ٣,٧٪ في عام ٢٠٢٦، مدفوعًا بالتخفيف التدريجي لقيود إنتاج النفط بموجب اتفاقية أوبك بلس واستمرار زخم جهود تنويع الاقتصاد.
- د. ما زالت ضغوط التضخم ضمن النسب التي يمكن السيطرة عليها، حيث سجل معدل التضخم السنوي ٠,٩٪ خلال الأشهر الأربعة الأولى من عام ٢٠٢٥.
- هـ. أشاد صندوق النقد الدولي بالنهج المالي الحثيث الذي تبنته الحكومة، والذي ساهم في تحقيق فائض مالي بنسبة ٣,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٤، وذلك رغم زيادة الاستثمارات في مشاريع البنية الأساسية والخدمات العامة الأساسية.
- و. يتوقع أن ينخفض هذا الفائض إلى متوسط قدره ٠,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عامي ٢٠٢٥ و ٢٠٢٦، وذلك نتيجة لانخفاض أسعار النفط، غير أنه توجد احتمالية للتعافي على المدى المتوسط.
- ز. أشار صندوق النقد الدولي أيضًا إلى انخفاض الدين العام ليصل إلى ٣٥,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٤، مشيرًا بالتزام الحكومة بمواصلة الإصلاحات المالية والاستثمار في القطاعات ذات الأولوية، بالإضافة إلى التقدم المحرز في تعزيز حوكمة الشركات المملوكة للدولة بقيادة جهاز الاستثمار العُماني.
- ح. سجل القطاع الخارجي أداءً إيجابيًا، حيث حقق الحساب الجاري فائضًا بنسبة ٢,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٤.

التصنيف الائتماني لسلطنة عُمان

الوكالة	التصنيف	النظرة المُستقبلية	التاريخ
إس أند بي	-BBB	مستقرة	أبريل ٢٠٢٥
فيتش	+BB	إيجابية	ديسمبر ٢٠٢٤
موديز	Baa٣	مستقرة	يوليو ٢٠٢٥

نظرة عامة على القطاع المصرفي

بلغ إجمالي الائتمان في القطاع المصرفي ٣٣,٤ مليار ريال عُمانِي (أي ما يزيد عن ٨,٥٪ سنوياً) بنهاية مارس ٢٠٢٥، في حين بلغ إجمالي الودائع ٣٢,٣ مليار ريال عُمانِي (أي ما يزيد عن ٦,٧٪ سنوياً) في مارس ٢٠٢٥. وبلغت نسبة القروض إلى الودائع ١٠٣,٤٪ في مارس ٢٠٢٥.

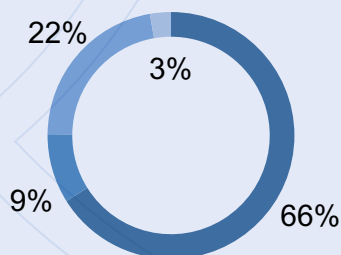
الخدمات المصرفية التقليدية - بلغ إجمالي الائتمان التقليدي ٢٦,٣ مليار ريال عُمانِي (أي ما يزيد عن ٧,٣٪ سنوياً)، وشكل الائتمان الممنوح للقطاع الخاص نسبة ٨٠,٩٪ من إجمالي الائتمان التقليدي، في حين نمت الودائع التقليدية بنسبة أكثر من ٣,٦٪ سنوياً لتصل إلى ٢٥,٣ مليار ريال عُمانِي. وبلغت حصة ودائع الحكومة والمؤسسات العامة ٣٠,٨٪ من إجمالي الودائع، في حين ظلت نسبة القروض إلى الودائع عند مستوى ١٠٣,٨٪ مقارنة بـ ١٠٢,٨٪ في الشهر السابق.

الصيرفة الإسلامية - بلغ حجم التمويل المقدم من البنوك ونوافذ الصيرفة الإسلامية ٧,١ مليار ريال عُمانِي (أي ما يزيد عن ١٣٪ سنوياً) في نهاية مارس ٢٠٢٥، في حين بلغت الودائع الإسلامية ٧ مليارات ريال عُمانِي (أي ما يزيد عن ٢٠٪ سنوياً)، ويمثل التمويل الإسلامي الآن ٢١,٤٪ من إجمالي الائتمان المصرفي في سلطنة عُمان، في حين تشكل الودائع الإسلامية ٢١,٧٪ من إجمالي ودائع القطاع المصرفي.

شهدت السنة المالية ٢٠٢٤ تسجيل البنوك العُمانية السبعة المدرجة في السوق نموًا بنسبة ٧,٠٪ على أساس سنوي في صافي القروض والتمويل الإسلامي، مما يشير إلى استمرار الطلب المستقر على الائتمان. كما ارتفعت ودائع العملاء بنسبة ٩,٥٪ على أساس سنوي، مما يعكس مستوى سيولة قوي، وبلغ متوسط نسبة القروض إلى الودائع ٩٧,١٪. كما بلغ متوسط نسبة التكلفة إلى الدخل في القطاع ٤٥,٩٪، في حين نمت الأرباح الصافية بنسبة ١٥,٠٪ سنوياً. وبحلول نهاية السنة المالية ٢٠٢٤، حافظ بنك مسقط على مكانته كأكبر بنك في سلطنة عُمان، مستحوذاً على حصة سوقية قدرها ٣٤٪ من صافي القروض والسلف، و٣١٪ من إجمالي الودائع بين البنوك السبعة الكبرى المدرجة، في حين احتل بنك صحر الدولي في المرتبة الثانية، بحصة سوقية بلغت ١٤٪ من صافي القروض والسلف، و١٨٪ من إجمالي الودائع.

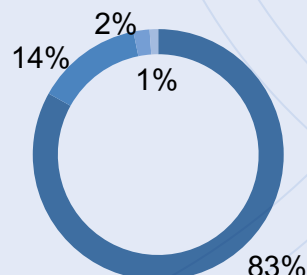
وبهدف التماشي مع رؤية عُمان ٢٠٤٠ ومع التوجه العالمي المتزايد نحو التنمية المستدامة، أعد البنك المركزي العُمانِي (يُشار إليه باسم «البنك المركزي») إطار تنظيمي شامل لتعزيز الاستدامة وإدارة مخاطر المناخ في القطاع المصرفي. وبموجب التعميم الصادر من البنك المركزي رقم: (٢٠٢٤/بم١٢٠٨)، يتعين على جميع البنوك المرخصة إدماج الاعتبارات البيئية والاجتماعية ضمن هياكل الحوكمة لديها والتخطيط الاستراتيجي وأطر إدارة المخاطر والإفصاحات العامة. وفي إطار الجدول الزمني للتنفيذ، يُتوقع من البنوك تقديم خطط تنفيذ الاستدامة المعتمدة من مجالس إدارتها إلى البنك المركزي العُمانِي في موعد أقصاه ٣٠ يونيو ٢٠٢٥، والبدء بتطبيق تدابير الحوكمة وإدارة المخاطر المُعززة اعتباراً من ١ يوليو ٢٠٢٦، بالإضافة إلى تضمين الإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ ضمن قوائمها المالية المدققة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٦. وقد شهد عام ٢٠٢٥ انضمام البنك المركزي العُمانِي لشبكة تخضير النظام المالي («NGFS»)، مما يساهم في مواءمة الممارسات التنظيمية المحلية مع المعايير المعترف بها دولياً في مجال التمويل المستدام. وتهدف هذه التطورات التنظيمية إلى تعزيز قدرة القطاع المصرفي على مواجهة المخاطر المرتبطة بتغير المناخ، ودعم انتقال سلطنة عُمان نحو اقتصاد أكثر استدامة وشمولية.

إجمالي تركيز الودائع، مارس، ٢٠٢٥



- Private Sector
- Public Enterprise
- Govt
- Non resident

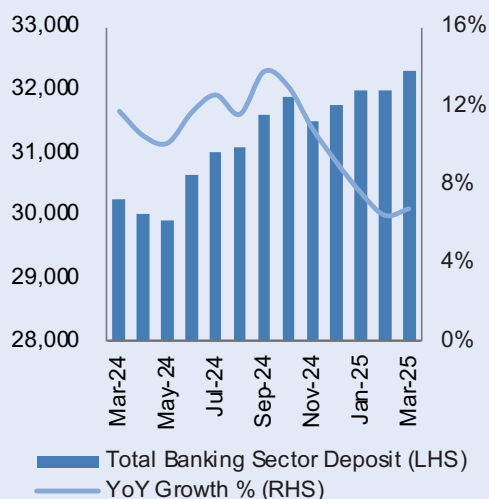
إجمالي التركيز الائتماني، مارس، ٢٠٢٥



- Private Sector
- Public Enterprise
- Govt
- Non resident

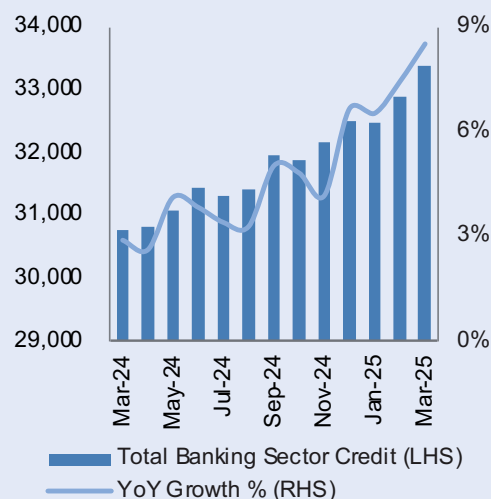
المصدر: البنك المركزي العُماني

القطاع المصرفي العُماني: إجمالي الودائع



- Total Banking Sector Deposit (LHS)
- YoY Growth % (RHS)

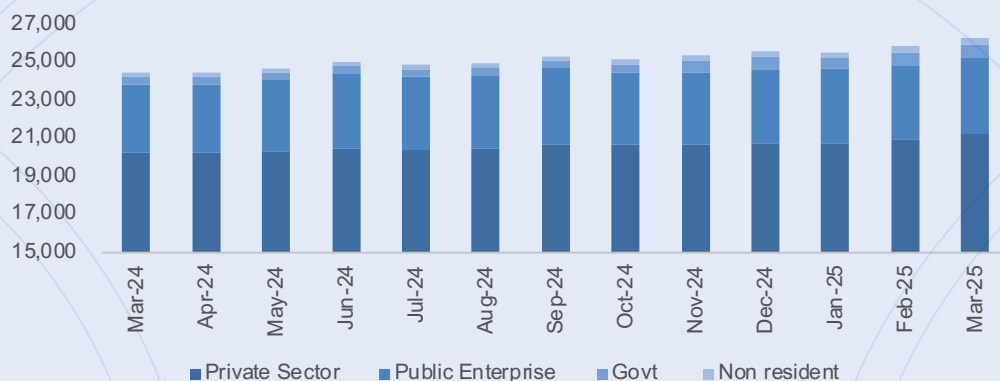
القطاع المصرفي العُماني: إجمالي الائتمان



- Total Banking Sector Credit (LHS)
- YoY Growth % (RHS)

المصدر: البنك المركزي العُماني

البنوك التقليدية: إجمالي الائتمان



- Private Sector
- Public Enterprise
- Govt
- Non resident

المصدر: البنك المركزي العُماني

٥. التعريف بالبنك والأهداف التي تأسس من أجلها

١-٥ نظرة عامة

تأسس بنك عُمان العربي ش.م.ع. في عام ١٩٨٤ عقب استحواذه على فروع البنك العربي في سلطنة عُمان. وفي عام ١٩٩٢، توسعت عملياته من خلال الاستحواذ على جميع الفروع المصرفية للأفراد التابعة للبنك العُماني الأوروبي، الذي تم دمجها لاحقاً مع بنك عُمان العربي في عام ١٩٩٤. وفي عام ٢٠٢٠، أكمل بنك عُمان العربي عملية الاستحواذ على بنك العز الإسلامي، وتم دمج نافذة الصيرفة الإسلامية التابعة له مع بنك العز الإسلامي. واعتباراً من ٦ يوليو ٢٠٢٠، أصبح بنك عُمان العربي شركة عامة مدرجة، وأدرجت أسهمه في بورصة مسقط.

على مدار العقود الخمسة الماضية، واصل البنك توسيع نطاق انتشاره وتطوير مجموعة منتجاته وخدماته بشكل مستمر، وذلك بهدف تزويد العملاء داخل سلطنة عُمان بمجموعة شاملة من الحلول المبتكرة في مجالات الخدمات المصرفية للأفراد وتمويل الشركات والمشاريع وتمويل التجارة، إلى جانب الصيرفة الإسلامية مؤخراً.

فيما يلي كبار المساهمين الذين يستحوذون على أكثر من ٥٪ من أسهم البنك بحسب ما هو ثابت في ٣٠ يونيو ٢٠٢٥:

• البنك العربي ش.م.ع. (٤٩٪)

• الشركة العُمانية العالمية للتنمية والاستثمار ش.م.ع. «أومنيفيست» (٣٠,٩٩٪)

بتاريخ ٣١ مارس ٢٠٢٥، شغل البنك (بالإضافة إلى بنك العز الإسلامي) شبكة وطنية تتألف من ٦٨ فرعاً و ١٦٣ جهاز صراف آلي وأجهزة إيداع نقدي في مواقع تحظى بإقبال شديد في جميع أنحاء سلطنة عُمان. وفي ذات التاريخ، بلغ إجمالي أصول البنك (بالإضافة إلى بنك العز الإسلامي) ما قيمته ٤,٤ مليار ريال عُماني (ما يعادل ١١,٤ مليار دولار أمريكي)، في حين بلغ صافي قيمتها ٥٧٣ مليون ريال عُماني (ما يعادل ١,٥ مليار دولار أمريكي).

يمكن الاطلاع على المعلومات المتعلقة بالبنك، بما يشمل تفاصيل المنتجات والخدمات التي يقدمها، وذلك من خلال موقع البنك الإلكتروني <https://www.oman-arabbank.com>.

إضافة إلى ذلك، يمكن أيضاً التعرف على المنتجات والخدمات التي يقدمها بنك العز الإسلامي من خلال الموقع التالي <https://alizislamic.com>

٢-٥ الأهداف التي تأسس من أجلها البنك

تتمثل الأهداف التي تأسس من أجلها البنك في مزاوله جميع الأنشطة المصرفية التجارية، والتي تشمل - على سبيل المثال لا الحصر - الأنشطة التالية، وذلك ضمن نطاق الترخيص الممنوح من البنك المركزي العُماني («البنك المركزي») وفقاً للقانون المصرفي (الصادر بموجب المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠/١١٤) وتعديلاته واللوائح المصرفية المعمول بها (ويُشار إليهما معاً باسم «القانون المصرفي»):

مزاوله جميع الأنشطة المصرفية التجارية والاستثمارية وأنشطة بنوك الاستثمار والوساطة المالية؛ واستلام الأموال كودائٍ تحت الطلب أو لأجل أو كودائٍ ادخار، وفتح حسابات جارية وحسابات ائتمان، وتقديم القروض بضمان أو بدون ضمان، وتمديد أجل الائتمان، وإقراض الأموال بضمان شخصي أو إضافي أو بضمان عقاري؛ وإصدار بطاقات الائتمان، وبطاقات الخصم، والسحب، والدفع المسبق، وغيرها من البطاقات المصرفية والمالية؛ وإصدار خطابات الضمان وخطابات الاعتماد والتفاوض بشأنها؛ ودفع وتحصيل الشيكات والحوالات وأوامر الدفع وغيرها من الأوراق التجارية؛ وقبول الأوراق المالية والسندات الإذنية، والكمبيالات، وغيرها من الأدوات القابلة للتداول وخصمها والتفاوض عليها؛ وبيع وتشغيل الأوراق المالية، والشهادات، وغيرها من الأوراق القابلة للتداول؛ وقبول وحفظ الأدوات المالية؛ وممارسة صلاحيات الوكالة والأمانة؛ ومزاوله أنشطة الاستثمار، وعمليات البنوك التجارية، وغيرها من الأنشطة المالية التي قد تشمل - على سبيل المثال لا الحصر - تمويل الشركات والمشاريع، وأنشطة الوساطة الاستثمارية، وخدمات الاستشارات الاستثمارية، وإدارة الاستثمارات، والتعهد بتغطية إصدارات الأسهم وغيرها من الأوراق المالية، وخدمات الوكالة والأمانة، والتأجير، والوساطة، وتمويل الشراء من خلال التأجير، وأي أنشطة مماثلة أخرى يوافق عليها مجلس محافظي البنك المركزي ويراهها أنشطة مصرفية؛ وشراء وبيع وتبادل العملات الأجنبية والمحلية أو الأصول النقدية الأخرى على شكل نقد أو مسكوكات أو سبائك. يحق للبنك شراء فروع له داخل سلطنة عُمان و/أو خارجها وتأسيسها وإدارتها بما يحقق مصالحه وأهدافه، ويجوز له كذلك المشاركة في الشركات المالية أو التجارية أو الزراعية أو الصناعية - أياً كان نوعها، شريطة أن تسهم في تحقيق الأهداف التي تأسس البنك من أجلها.

نشرة إصدار حق الأفضلية

دون الإخلال بعمومية هذه الأهداف، يزاوّل البنك لحسابه الخاص أو لحساب غيره داخل سلطنة عُمان و/أو خارجها كافة أنواع العمليات والخدمات المصرفية وفقاً للحدود المصرحة للبنك من البنك المركزي العُماني وطبقاً لأحكام القانون المصرفي وقانون سوق رأس المال (الصادر بموجب المرسوم السلطاني رقم ٨٠/١٩٩٨)، بما يشمل العمليات التالية:

أ. فتح الحسابات الجارية واستلام الأموال والودائع تحت الطلب و/أو الودائع لأجل بالعملة العُمانية أو غيرها من العملات.

ب. فتح حسابات التوفير والأنواع المماثلة من الحسابات بالعملة العُمانية أو بغيرها من العملات.

ج. سحب وتحرير وقبول وتظهير ومنح وخصم وشراء وبيع وإصدار وتحويل وحياسة واستثمار وتداول وأداء قيمة ودفع أو ضمان السندات الأذنية والكمبيالات وسندات الخزينة (حيثما كان منطبقاً) والشيكات وقسائم الدفع والحوالات وبوالص الشحن والكفالات وسندات الإيداع وغيرها من السندات والضمانات من أي نوع كان.

د. تسليف أو إقراض الأموال مقابل رسوم أو بدون مقابل وبفوائد أو بدون فوائد و/أو تقديم تسهيلات مصرفية أخرى، وكذلك الكفالات وأية ضمانات أخرى أو بدون ضمان وبموجب أية شروط وتجديد وإعادة جدولة وتغيير بأي وجه تلك السلف والقروض والتسهيلات المصرفية.

هـ. التعامل في الأسهم وسندات الدين لحساب البنك و/أو لحساب العملاء.

و. بيع وتوظيف الأموال والسندات والشهادات وغيرها من الأوراق المالية القابلة للتداول.

ز. تنفيذ الأعمال المرتبطة ببطاقات الائتمان وبطاقات الخصم وبطاقات السحب والبطاقات المدفوعة مسبقاً وغيرها من البطاقات المصرفية والمالية.

ح. التعامل في سندات الدين والأوراق الأخرى المثبتة للالتزام بدفع الأموال التي تصدرها أو تضمنها الحكومة العُمانية أو الحكومات الأجنبية أو المؤسسات المالية.

ط. منح وإصدار وتداول خطابات الاعتماد و/أو خطابات الضمان وتسليف الأموال بناء على بوالص الشحن وشهادات النقل وسندات التسليم الخاصة بالبضائع المشحونة داخلياً و/أو خارجياً.

ي. تملك وحياسة وشراء وبيع واستبدال وتداول العملات الأجنبية والمحلية والسلع والمعادن النفيسة والأصول النقدية الأخرى على شكل نقود أو مسكوكات أو سبائك.

ك. استلام أو قبول أو بيع أو شراء أو تداول وخصم الأموال والنقود والمستندات والأوراق المالية من أي نوع والأصول ذات القيمة بطريق الوديعة، أو على سبيل القرض أو لحفظها وإصدار الإيصالات المثبتة لذلك وممارسة الصلاحيات الائتمانية الواردة بالمادة ٦٥ من القانون المصرفي.

ل. الحصول على اعتمادات من المؤسسات الحكومية ومن البنوك والمؤسسات المالية الأخرى سواء المحلية أو الأجنبية، وتقديم الاعتمادات إلى أي من هذه المؤسسات والبنوك.

م. فتح حسابات باسم البنك لدى البنوك المحلية والأجنبية أو المؤسسات المالية الأخرى.

ن. فتح الحسابات لدى البنك المركزي والاستفادة من البنك المركزي كغرفة مقاصة إما بصورة مباشرة أو من خلال ترتيبات تعاقدية والاستفادة من أية خدمات أخرى يقدمها البنك المركزي.

س. إنشاء صناديق الأمانات وإدارتها وتأجيرها.

ع. التصرف بصفته المدير أو الوكيل أو المراسل أو الممثل للبنوك المحلية و/أو الأجنبية.

ف. تنفيذ عمليات تحويل الأموال إلى أماكن أخرى في سلطنة عُمان و/أو خارجها.

ص. التصرف بصفته موكل أو وكيل لتنفيذ عمليات تحصيل الأموال والأوراق التجارية وأي مستندات في سلطنة عُمان أو خارجها.

ق. إنشاء وتشغيل وإدارة مخازن الودائع والمخازن الأخرى لتخزين البضائع والسلع ومنح القروض بضمان هذه البضائع والسلع.

ر. العمل والتصرف بصفته وكيل أو ممثل أو وصي أو متعاقد أو موكل أو أمين أو منفذ أو مسجل أو اشتراك بأي صفة أخرى في إدارة الأعمال الخاصة أو الأموال لأي شخص طبيعي أو اعتباري.

نشرة إصدار حق الأفضلية

ش. تحصيل المبالغ المستحقة من الغير، وذلك سواء في سلطنة عُمان و/ أو خارجها بالنيابة أو بالوكالة عن أي شخص آخر طبيعي أو اعتباري أو التصرف بصفته أمين أو منفذ أو مدير أو وكيل نقل ملكية أسهم وسندات، أو مسجل أسهم وسندات أو وصي على التركات أو محال إليها أو حارس قضائي أو مدير لممتلكات قاصر أو مجنون أو غيرهما من الأشخاص الذين حكم بفقدان أهليتهم أو بأية صفة اثتمانية أخرى.

ت. دعم وطرح وضمن وتعهد وترويج وتغطية والاشتراك في وإدارة وتنفيذ أي إصدار عام أو خاص تقوم به الدولة أو أي بلدية أو مؤسسة أو شركة لأسهم أو سندات دين أو سندات الدفع والصكوك المتداولة وغيرها من الذمم في سلطنة عُمان و/ أو في غيرها من الدول، والاكتتاب في مثل هذه الأوراق وتملكها وحيازتها وإدارتها وتنميتها والتعامل والتصرف فيها وتمويل الاستثمار فيها.

ث. القيام بأنشطة الاستثمار وإدارة الاستثمارات، والتعهد بتغطية إصدارات الأسهم، وتقديم خدمات الحسابات الائتمانية وحسابات الأمانة، والوساطة في الاستثمارات، وتشكيل وإدارة محافظ الأوراق المالية وصناديق الاستثمار، والوساطة في الأوراق المالية، والخدمات الاستشارية والاستثمارية، وغيرها من الأنشطة المالية.

خ. العمل كوكلاء ضمان أو وسطاء ماليين ومستشارين لصالح عملاء البنك، وتقديم المشورة في هذا الشأن، وبيع وترويج تلك الخدمات، شريطة الحصول على موافقة البنك المركزي العُماني والموافقات اللازمة من الجهات التنظيمية الأخرى.

ذ. دون الإخلال بالأنشطة المصرفية التقليدية للبنك المشار إليها أعلاه، يجوز للبنك تنفيذ الأعمال الآتية بما لا يتعارض مع تعليمات البنك المركزي العُماني:

أ. ممارسة أعمال الصيرفة الإسلامية في كافة مجالاتها وتقديم الخدمات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

ب. مزاوله كافة أعمال التمويل والاستثمار والإقراض وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية من خلال الأنواع المختلفة للتمويل والاستثمار الإسلامي والتي تشمل -على سبيل المثال لا الحصر- المرابحة والمشاركة والمضاربة والإجارة والاستصناع والسلم وغيرها.

ج. قبول الزكاة والتبرعات والمساهمات غير المشروطة من الغير لحساب صندوق الزكاة وتمويل القروض بدون فوائد وصرف واستغلال تلك الأموال لمنفعة الآخرين وللإيفاء بالمسؤوليات الاجتماعية للبنك.

ض. تأسيس شركات فرعية وتابعة والمساهمة والتعاون والاشتراك بأية طريقة في شركات أو هيئات تزاول نشاطاً يدخل ضمن أهداف البنك أو يساعد على تحقيقها أو الاتحاد أو الضم أو الاندماج فيها أو شرائها، وكل ذلك مع مراعاة أحكام القوانين والقواعد واللوائح السارية في سلطنة عُمان بما في ذلك القوانين المصرفية.

ظ. إدارة وبيع واستغلال وشراء واستئجار وتأجير وامتلاك ونقل وحيازة والتعامل في أية أموال أو حقوق أو مصلحة أو ملكية في أي مال منقول أو ثابت قد يؤول إلى البنك أو يمتلكه أو قد يدخل في حيازة البنك استيفاء لكل مقبوضاته أو بعضها أو سداد الديون التي تم التعاقد بشأنها سابقاً أو ضماناً لأية قروض أو تسهيلات مقدمة منها أو قد تتعلق بأية طريقة أخرى بهذه المقبوضات أو الديون أو بالضمان لتسيير أعماله المصرفية داخل سلطنة عُمان وخارجها.

غ. التأجير والوساطة وتمويل الشراء التأجيري، وذلك ضمن الحدود المقررة في القوانين المعمول بها.

أأ. شراء وتملك واستئجار الأملاك العقارية والشخصية اللازمة لتسيير أعماله المصرفية داخل سلطنة عُمان و/أو خارجها، بما يشمل العقارات التي تقتضيها الحاجة لإسكان موظفي البنك، وذلك وفقاً لقوانين سلطنة عُمان السارية بخصوص تملك الأملاك العقارية.

بب. تملك الأعمال بالكامل أو جزء منها ومقوماتها المعنوية والأصول المرتبطة بها بالنسبة لأي شركة أو شخص كضمان أو للوفاء بأية قروض أو تسهيلات ائتمانية مقدمة من البنك أو بعضها.

جج. اقتراض الأموال وإبرام عقود القروض للبنك فيما يتعلق بأية مبالغ يحتاج إليها البنك، ورهن أصول البنك وتقديم أي ضمان آخر لرد القروض أو الوفاء بالتزامات البنك الناشئة عن القروض مع أية جهة في سلطنة عُمان و/أو خارجها.

دد. إبرام العقود مع أفراد أو شركات أو مؤسسات أو جهات مشتركة أو أخرى داخل سلطنة عُمان و/أو خارجها من أجل إدارة جميع أعمالها ونشاطاتها أو بعضها أو للمساعدة في تلك الإدارة من خلال مصادر خبرة محلية وأجنبية.

هه. تنفيذ كافة الأعمال والتصرفات الأخرى التي يترتب عليها أو التي يكون من شأنها إنماء أعمال البنك أو توسعتها أو تحقيق أهدافه.

وو. مزاوله أية أنشطة أخرى يوافق عليها البنك المركزي العُماني (مجلس المحافظين) باعتبارها أنشطة مصرفية.

نشرة إصدار حق الأفضلية

وفي سبيل تحقيق الأهداف التي تأسس من أجلها البنك، فإنه يجوز له القيام بالآتي:

أ. امتلاك واستئجار الأراضي لإقامة المنشآت المختلفة والتصرف فيها بحرية وفقاً للقوانين المعمول بها في سلطنة عُمان وبشرط الحصول على موافقة البنك المركزي العُماني.

ب. الاستحواذ على أي سهم في أي بنك أو شركة أخرى تتفق أنشطتها جميعها أو بعضها مع أنشطة البنك، وإجراء أي عمل يمكن أن يفيد بطريقة مباشرة أو غير مباشرة سواء داخل سلطنة عُمان أو خارجها، والمساهمة في تأسيس الشركات الجديدة شريطة موافقة البنك المركزي العُماني ووفقاً للقوانين المصرفية.

ج. تنسيق وإجراء اتصالات مع الجهات الحكومية المختلفة للحصول على الحقوق والامتيازات والرخص والمنافع الأخرى التي تمكن البنك من تحقيق أهدافه بالشروط التي يراها مجلس الإدارة مناسبة.

د. استثمار فائض أمواله التي تزيد عن حاجته بالطرق والوسائل التي يحددها مجلس الإدارة لتحقيق أهداف البنك.

هـ. الدخول في مجال التعاون الفني والمشاركة في المشروعات المشتركة التجارية مع الشركات المصرفية المحلية والأجنبية.

و. إبرام أية ترتيبات مع أي شخص أو مجموعة من الأشخاص أو شركة أو مؤسسة أو جهة حكومية أو أية هيئة محلية أو عامة، مما قد يترتب عليه تحقيق أهداف البنك أو أي منها وأن يحصل من ذلك الشخص أو مجموعة الأشخاص أو تلك الشركة أو المؤسسة أو الجهة الحكومية أو الهيئة المحلية أو العامة على أية حقوق أو امتيازات أو تسهيلات يرى البنك أن الحصول عليها مناسب أو مرغوب فيه، وأن ينفذ ويمارس ويلتزم بمثل تلك الترتيبات والحقوق والامتيازات والتسهيلات، وذلك كله بشرط الحصول على موافقة السلطات المختصة.

ز. إدارة أو تأسيس أو تنفيذ أية صناديق يرى البنك أن توليها مطلوب، أو يساعد على تحقيق كل أو أي من أهدافه، وذلك بشرط التقيد بكافة القواعد واللوائح والقوانين السارية في سلطنة عُمان.

ح. تقديم تسهيلات مصرفية لأية جهة حكومية أو مؤسسة أو شركة أو اتحاد أو أفراد لتوفير رؤوس الأموال أو التسهيلات الائتمانية أو الوسائل أو الموارد المالية لتنفيذ أية أعمال أو تعهدات أو مشاريع يكون من شأنها المساعدة على تحقيق كل أو أي من أهداف البنك.

ط. قبول المدفوعات عن أية ممتلكات أو حقوق باعها البنك أو تصرف فيها، أو تعامل فيها نقداً أو عن طريق الأقساط أو على أي نحو آخر أو عن طريق أسهم مدفوعة جزئياً أو بالكامل تتعلق بأي شركة أو مؤسسة وسواء كانت لديها حقوق ممتازة أو مؤجلة العائد أو لا يملك أي من هذه الحقوق في الأرباح أو لسداد رأس المال أو خلاف ذلك أو كانت في شكل سندات تجارية أو سندات مضمونة برهن أو أسهم دائنة أو سندات رهن أو أوراق مالية خاصة بأية شركة أو مؤسسة أو كان جزء منها على شكل معين والجزء الباقي على شكل آخر، وذلك وفقاً للشروط التي يحددها البنك؛ ويحق له أيضاً الاحتفاظ أو التصرف أو التعامل على أي نحو آخر في أية أسهم أو حصص أو أوراق مالية تم الحصول عليها على ذلك النحو، وذلك في إطار القيود المفروضة بواسطة البنك المركزي العُماني وحسب ما هو منصوص عليه في القانون المصرفي.

ي. توظيف الخبراء من أجل دراسة وفحص والتحقق من حالة وإمكانات وقيمة وأوضاع وظروف أي مؤسسة تجارية أو مشروع أو أصول أو ممتلكات أو حقوق.

ك. إدارة الأراضي والمباني والممتلكات الأخرى غير العقارية التي لا تؤول ملكيتها للبنك وتحصيل إيراداتها وإيجاراتها بالشروط المقبولة للبنك بشرط الحصول على موافقات السلطات التنظيمية المختصة.

ل. يحق للبنك- بوجه عام- تنفيذ جميع الأعمال المصرفية والمعاملات المرخص بتنفيذها من البنك المركزي، وإبرام جميع العقود التي يراها مناسبة لتحقيق أهدافه.

م. تصميم وامتلاك العلامات التجارية بما يتماشى مع قوانين الملكية الفكرية السارية وقانون نظام العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٣٣/٢٠١٧.

ويجوز للبنك بصورة عامة القيام بجميع الأعمال اللازمة لتحقيق أهدافه وما يرتبط بها أو يكملها، وذلك وفقاً لما هو منصوص عليه في نظامه الأساسي أو ما تقرره جمعياته العامة. وتقتصر قيود أنشطة البنك على ما تحظره القوانين السارية والمعمول بها في سلطنة عُمان، ولاسيما القانون المصرفي.

تخضع الأهداف المذكورة أعلاه للقوانين واللوائح المعمول بها

٣-٥ التراخيص

حصل البنك على تراخيص وعضويات سارية من الجهات المعنية ويحتفظ بها من أجل مواصلة الأنشطة التي تأسس من أجلها، وهي كما يلي:

الجهة	الغرض من الرخصة / رقم الرخصة	تاريخ الإصدار	تاريخ الانتهاء
وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار	سجل تجاري رقم ١٢٢٣٥١٨	١ يناير ١٩٨٥	٢ ديسمبر ٢٠٢٥*
غرفة تجارة وصناعة عُمان	شهادة عضوية رقم ٥١٦	٢٢ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٦
البنك المركزي العُماني	ترخيص الأعمال المصرفية التجارية	٠٦ يوليو ٢٠٢٠	قائم بموجب القانون المصرفي

* يُجدد كل خمس سنوات

٤-٥ التغيرات في رأس المال خلال السنوات ٢٠٢٠ - ٢٠٢٥

السنة	رأس المال (الرصيد الافتتاحي) ألف ريال عُُماني	**إصدار جديد ألف ريال عُُماني	أسهم حق الأفضلية ألف ريال عُُماني	الاسهم المجانية ألف ريال عُُماني	رأس المال (الرصيد الختامي) ألف ريال عُُماني
2020	134,620	32,321	-	-	166,941
2021	166,941	-	-	-	166,941
2022	166,941	-	-	-	166,941
2023	166,941	-	-	-	166,941
2024	166,941	-	-	-	166,941
*2025	166,941	-	-	-	166,941

*بتاريخ ٣١ مارس ٢٠٢٥

** صُدرَ فيما يتعلق بالاستحواذ على بنك العز الإسلامي

٥-٥ سندات الشريحة الأولى الدائمة والمستحقة

في ٧ يونيو ٢٠٢١، أصدر البنك سندات دائمة من الشريحة الأولى غير مضمونة بقيمة ٢٥٠ مليون دولار أمريكي، أي ما يعادل ٩٦,٢٥ مليون ريال عُُماني. وقد أدرجت هذه السندات في سوق الأوراق المالية الدولي في بورصة لندن. وتحمل السندات سعر فائدة ثابت بواقع ٧,٦٢٥٪ سنوياً، يُدفع بشكل نصف سنوي وبأثر رجعي. ويتم احتساب الفائدة كخصم من حقوق الملكية. الفائدة غير تراكمية ويتم دفعها وفقاً لتقدير البنك. وتُشكل هذه السندات جزءاً من الشريحة الأولى لرأس مال البنك، وتتوافق مع متطلبات بازل ٣ ولوائح البنك المركزي العُماني.

في ١٦ أكتوبر ٢٠٢٣، أصدر البنك سندات دائمة من الشريحة الأولى غير مضمونة بقيمة ٥٠ مليون ريال عُُماني (٥٠,٠٠٠,٠٠٠ وحدة بقيمة ريال عُُماني واحد لكل منها)، من خلال طرح خاص. وتحمل السندات سعر فائدة ثابت بواقع ٧٪ سنوياً، يُدفع بشكل نصف سنوي وبأثر رجعي. وتعامل الفوائد باعتبارها مبالغ تُخصم من حقوق الملكية. وهي فائدة غير تراكمية، وتُدفق وفقاً لتقدير البنك. وتتساوى هذه السندات في الحقوق مع الإصدار السابق.

في ٩ أكتوبر ٢٠٢٤، أصدر البنك سندات إلزامية التحويل غير مضمونة تُحتسب ضمن رأس المال الإضافي من الشريحة الأولى، بقيمة ١٠ ملايين ريال عُُماني (١٠,٠١٦,٤٦٠ وحدة بقيمة ريال عُُماني واحد لكل منها)، وذلك باعتبارها توزيعات أرباح لمساهميها. وتحمل هذه السندات سعر فائدة ثابت بواقع ٦٪ سنوياً، يُدفع بشكل نصف سنوي وبأثر رجعي. وتعامل الفوائد باعتبارها مبالغ تُخصم من حقوق الملكية. وهي فائدة غير تراكمية تُدفق وفقاً لتقدير البنك. وتُحول هذه السندات إلزامياً إلى أسهم عادية بعد مرور سنتين (في ٩ أكتوبر ٢٠٢٦)، وذلك من خلال إصدار ٨ أسهم عادية لكل سند، بسعر أساسي قدره ١٢٥ بيسة للسهم الواحد. وتتساوى هذه السندات في الحقوق مع باقي سندات الشريحة الأولى.

نشرة إصدار حق الأفضلية

في ٩ ديسمبر ٢٠٢٤، أصدرت الشركة التابعة للبنك أول صكوك مضاربة دائمة غير مضمونة تُحتسب ضمن الشريحة الإضافية الأولى من رأس المال، وذلك من خلال شركتها ذات الغرض الخاص وبإجمالي قيمة اسمية لشهادات الريال العُماني وشهادات الدولار الأمريكي لا تتجاوز ٣٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال عُماني. وقد أدرجت هذه الصكوك في بورصة مسقط، وتم الإصدار بعملة مزدوجة، حيث بلغت شريحة الريال العُماني ٢٦ مليون ريال عُماني، في حين بلغت شريحة الدولار الأمريكي ١٠ ملايين دولار أمريكي، أي ما يعادل تقريباً ٤ ملايين ريال عُماني. تدفع الصكوك معدل الربح (الإرشادي) بواقع ٦,٥٪ سنوياً، يُدفع على أساس نصف سنوي، إلا أنه للبنك مطلق الحرية في الامتناع عن دفع الأرباح، دون أن يترتب على ذلك أي حق لحملة الصكوك بالمطالبة بها. كما أن عدم دفع الأرباح لا يُمثل حالة تعثر. وقد تأسست شركة العز للصكوك ش.ش.و (Alizz Sukuk SPC) باعتبارها شركة شخص واحد، وفقاً للمادة (٢٣٩) من قانون الشركات التجارية. وقد رخصت هيئة الخدمات المالية شركة العز للصكوك ش.ش.و (بصفتها شركة ذات غرض خاص كمصدر وأمين الإصدار)، وذلك لغرض إصدار الصكوك. تشكل سندات وصكوك الشريحة الأولى التزامات مباشرة وغير مشروطة وتابعة وغير مضمونة على البنك، وتُصنف باعتبارها حقوق ملكية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم ٣٢ (IAS ٣٢): الأدوات المالية - التصنيف. ولا يُحدد لسندات الشريحة الأولى تاريخ استحقاق ثابت أو نهائي، ويجوز للبنك استردادها حسب تقديره المنفرد. ويحل تاريخ الاسترداد الأول للصك المُصدر في عام ٢٠٢١ في ٤ يونيو ٢٠٢٦ أو أي تاريخ لاحق لدفع الفوائد، وذلك بعد الحصول على موافقة مسبقة من الجهة التنظيمية. ويحل تاريخ الاسترداد الأول للصك المُصدر في عام ٢٠٢٣ في ١٦ أكتوبر ٢٠٢٨ أو في أي تاريخ لاحق لإعادة تحديد الفائدة، وذلك بعد الحصول على موافقة مسبقة من الجهة التنظيمية. ويحل تاريخ الاسترداد الأول للصك المُصدر في عام ٢٠٢٤ في ٩ ديسمبر ٢٠٢٩ أو في أي تاريخ لاحق لتوزيع الأرباح الدورية، وذلك بعد الحصول على موافقة مسبقة من الجهة التنظيمية.

٦-٥ الدعاوى القضائية

إن مسألة التقاضي - ولاسيما فيما يتعلق بتحصيل الديون - تُعد من الأمور الشائعة في القطاع المصرفي بالنظر لطبيعة أعمال هذا القطاع، ويطبق البنك نظاماً محدداً للتعامل مع مثل هذه المطالبات القانونية. وبعد الحصول على المشورة المهنية وتقدير قيمة الدين المطلوب تحصيله مع الفوائد و/أو التعويضات إلى حد معقول، يجري البنك تسويات للمحاسبة عن آثار سلبية - قد تنتج عن المطالبات - على مركزه المالي. كما في تاريخه، لدى البنك بعض المطالبات القانونية التي لم يتم النظر فيها، ومن غير المتوقع أن تؤثر بصورة جوهرية على البيانات المالية للبنك.

٩-٥ الحوكمة المؤسسية والفرامات

التزم البنك بجميع المتطلبات الرقابية باستثناء حالتين تتعلقان ببرنامج جوائز وتأخر في تقديم أحد التقارير. وخلال السنوات الثلاث الماضية، دفع البنك غرامات بمبلغ إجمالي قدره ٦٠,٠٠٠ ريال عُماني إلى البنك المركزي العُماني. واتخذ البنك بدوره إجراءات تصحيحية فورية لضمان الالتزام.

١٠-٥ الموارد البشرية

بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، بلغت نسبة التعمين ٩٤٪ على مستوى البنك (يتضمن بنك العز الاسلامي) (٢٠٢٣: ٩٤٪ على مستوى البنك)، وهي أعلى من الحد الأدنى للمتطلبات الرقابية البالغة ٩٠٪. وبتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، بلغ إجمالي عدد الموظفين ١,٤٥٦ على مستوى البنك (٢٠٢٣: ١٤٦١ على مستوى المجموعة).

بلغت نسبة التعمين حتى ٣٠ يونيو ٢٠٢٥ ما نسبته ٩٤٪ على مستوى البنك (يتضمن بنك العز الاسلامي). وبلغ العدد الإجمالي للموظفين حتى ٣٠ يونيو ٢٠٢٥ حوالي ١٤٣٦ موظفاً على مستوى المجموعة.

٦. نظرة عامة على الأعمال

يفخر بنك عُمان العربي بمسيرته الممتدة لأكثر من ٥٠ عامًا من التميز، فهو أحد ركائز الثقة والقوة المالية في سلطنة عُمان، كما يُعد من أوائل البنوك التي تأسست في السلطنة، إذ يعود تاريخه إلى عام ١٩٧٣ عند تأسيس فروع البنك العربي. وبعد سلسلة من عمليات الاندماج والاستحواذ، كان آخرها الاستحواذ على بنك العز الإسلامي في عام ٢٠٢٠، برز بنك عُمان العربي باعتباره أحد البنوك الرائدة في السلطنة، وأدرجت أسهمه في بورصة مسقط. ويشغل البنك شبكة تتألف من ٦٨ فرعًا على مستوى سلطنة عُمان، من بينها ٥٠ فرعًا تقليديًا، ويقدم مجموعة متكاملة من الخدمات المصرفية المصممة لتلبية احتياجات الأفراد والشركات والمؤسسات. وبتاريخ ٣٠ يونيو ٢٠٢٥ يضم هيكل المساهمين الرئيسيين في البنك كل من البنك العربي ش.م.ع. بنسبة ملكية تبلغ ٤٩%، والشركة العُمانية العالمية للتنمية والاستثمار ش.م.ع. «أومنيفيست» بنسبة ٣٠,٩٩%.

في عام ٢٠٢٢، أقر مجلس الإدارة استراتيجية شاملة تهدف إلى ضمان استمرارية نمو البنك واستدامة نجاحه على المدى الطويل، وترتكز هذه الاستراتيجية على أربعة محاور رئيسية: تنمية الأعمال الأساسية للبنك وتطوير الكوادر البشرية وتسريع التحول الرقمي وتعزيز الكفاءة التشغيلية، وذلك كله بهدف الحفاظ على تقديم تجربة عملاء متميزة.

يمكن الاطلاع على المعلومات المتعلقة بالبنك، بما يشمل تفاصيل المنتجات والخدمات التي يقدمها، وذلك من خلال موقع البنك الإلكتروني <https://www.oman-arabbank.com>. إضافة إلى ذلك، يمكن أيضًا التعرف على المنتجات والخدمات التي يقدمها بنك العز الإسلامي من خلال الموقع التالي <https://alizzislamic.com>.

وحدات الأعمال

يتركز النطاق الجغرافي للبنك في سلطنة عُمان. وأما من الناحية الإدارية، تُقسم العمليات المصرفية التقليدية للبنك إلى أربعة قطاعات تشغيلية رئيسية، وذلك استنادًا إلى نوع المنتجات والخدمات المقدمة، وفيما يتعلق بالخدمات المصرفية الإسلامية، فإن البنك يقدمها من خلال بنك العز الإسلامي. وتتمثل هذه القطاعات التشغيلية فيما يلي:

القطاع	البيان
الخدمات المصرفية للأفراد	قروض شخصية للأفراد وتسهيلات السحب على المكشوف وبطاقات الائتمان وتسهيلات تحويل الأموال.
المعاملات المصرفية للشركات	القروض والتسهيلات الائتمانية الأخرى المقدمة للعملاء من الشركات والمؤسسات
الخزينة	السندات وعمليات الطرح واقتراضات بين البنوك وتحويل العملات الأجنبية
الصيرفة الإسلامية	منتجات وخدمات مصرفية إسلامية متوافقة مع أحكام الشريعة، بما في ذلك: الإجارة والمرابحة والمضاربة والمشاركة المتناقصة

يحرص البنك على تعزيز سياساته الفعالة في الحوكمة واعتماد الإجراءات المناسبة لتقييم المخاطر وتنفيذ استراتيجية كفاءة التكاليف، وتقديم منتجات وخدمات جديدة تدعم مصالح الأطراف المعنية، وتضمن الاستدامة على المدى الطويل. وتعمل إدارة البنك على تمكين موظفيه وتحفيزهم لبلوغ أعلى مستويات الأداء من خلال منحهم الصلاحيات اللازمة، إلى جانب الاستثمار المستمر في التدريب والتطوير لبناء كفاءات قادرة على تحقيق التميز والابتكار. وفضلًا عما سبق، يلتزم البنك بتقديم حلول مصرفية مثلى للعملاء، عبر قنوات ميسرة وفي الوقت المناسب، مع أعلى مستويات الدقة والموثوقية. وفي إطار مواكبة أحدث التوجهات في القطاع المصرفي الرقمي، يواصل البنك الاستثمار في تقنيات جديدة وأمنة لتوفير تجربة مصرفية عالمية المستوى للعملاء من خلال مجموعة متنوعة من المنصات.

الخدمات المصرفية للأفراد: يقدم قطاع الخدمات المصرفية للأفراد مجموعة شاملة من الحلول المالية المُخصصة لتلبية الاحتياجات المتنوعة للأفراد والعائلات في مختلف أنحاء سلطنة عُمان. ويستفيد البنك من شبكة فروع واسعة ومنصات رقمية مبتكرة وخدمة عملاء متميزة في تقديم منتجات تُعزز الشمول المالي، وتُحسّن على الادخار المُنظم، وتُتيح الوصول إلى مصادر التمويل. وتشمل محفظة الخدمات المصرفية للأفراد منتجات الادخار والودائع وحلول التمويل الشخصي وتمويل الأصول وشراكات التأمين وخدمات التحويلات المالية والأدوات المصرفية الرقمية. وبفضل التركيز المستمر على تحسين تجربة العملاء وابتكار المنتجات، يحافظ قطاع الخدمات المصرفية للأفراد على مكانته باعتباره أحد المحركات الرئيسية لنمو البنك.

بطاقات بنك عُمان العربي

يُقدم بنك عُمان العربي مجموعة شاملة ومتنوعة من البطاقات المصرفية المُخصصة لتلبية الاحتياجات الخاصة لمختلف شرائح العملاء، بدءًا من الشباب العاملين وصولًا إلى أصحاب الثروات الكبيرة. وتشمل محفظة بطاقات الائتمان لدى البنك بطاقات متميزة، مثل: فيزا إنفinit و فيزا بلاتينيوم، والتي توفر مزايا حصرية في السفر وأسلوب الحياة، بما يشمل دخول صالات المطارات وخدمات الكونسيرج وتغطية تأمينية شاملة، ما يجعلها مثالية للعملاء من فئة كبار الشخصيات والعملاء المميزين. وأما للعملاء من أصحاب الدخل الثابت والموظفين، فتوفر بطاقات فيزا جولد و فيزا كلاسيك الراحة اليومية وإمكانية الاستخدام على نطاق عالمي وخيارات سداد مرنة، بما في ذلك خطط الدفع الميسر لدى شركاء التجزئة المعتمدين. وبالإضافة إلى ماسبق، يقدم البنك بطاقة ائتمان للتسوق عبر الإنترنت، والمخصصة لضمان أعلى مستويات الأمان عند إجراء المشتريات الإلكترونية.

تمنح بطاقات الخصم المباشر من بنك عُمان العربي الوصول الفوري إلى أموال العملاء محليًا ودوليًا، وهي مزودة بتقنية الشريحة الذكية والدفع بدون لمس لتعزيز سهولة الاستخدام. وترتبط هذه البطاقات مباشرة بحساب العميل البنكي، وتدعم عمليات الشراء عبر أجهزة نقاط البيع وأجهزة الصراف الآلي والمعاملات عبر الإنترنت، مع إمكانية التحكم الكامل من خلال تطبيق البنك OAB Online للهاتف المحمول. وتستكمل البطاقات مسبق الدفع هذه المجموعة، حيث تتيح خيارات قابلة لإعادة الشحن تُعد مثالية لفئة الشباب والأطفال وللمراقبة الميزانية والتحكم في الإنفاق.

يقدم بنك عُمان العربي مجموعة متقدمة من أدوات التحكم الرقمية لجميع أنواع البطاقات، حيث يمكن للعملاء استخدام تطبيق الهاتف النقال للخدمات المصرفية في تفعيل أو حظر البطاقات وتحديد حدود المعاملات وتفعيل أو تعطيل الاستخدام الدولي وتغيير الرقم السري (PIN) على الفور. كما تعزز خاصية «الترميز الرقمي» (Tokenization) من مستوى الأمان، إذ تستبدل البيانات الحساسة للبطاقة برموز مشفرة أثناء المعاملات الرقمية واللاتلامسية، مما يقلل بشكل كبير من مخاطر اختراق البيانات أو الاستخدام غير المصرح به. تُوفر مجموعة بطاقات بنك عُمان العربي، ومنها بطاقات الائتمان و بطاقات الخصم المباشر و البطاقات مسبقة الدفع، حلولًا متكاملة لإدارة النفقات اليومية والتسوق الإلكتروني والسفر الدولي وتقديم الهدايا، وذلك مع ضمان مستويات عالية من المرونة والتحكم والسلامة في تنفيذ المعاملات المالية.

منتجات الودائع

١. سلة التوفير

حساب سلة التوفير هو منتج ادخار مبتكر يجمع بين استقرار الودائع لأجل ومرونة الوصول إلى الأموال، مما يشجع على الادخار المنتظم ويوفر السيولة إلى جانب مزايا إضافية.

المزايا والفوائد الرئيسية:

- أ) يجمع بين مكونات الادخار الثابت والمرن.
- ب) تُضاف الأرباح شهريًا إلى حساب التوفير الخاص بالعميل.
- ج) توفير بطاقة ائتمان وتسهيلات السحب على المكشوف مجانًا مرتبطة بالحساب.
- د) توفير إمكانية السحب دون التأثير على استمرارية تحقيق الأرباح.
- هـ) مصمم خصيصًا للعملاء الذين يتطلعون للمرونة مع أهداف ادخار طويلة الأجل.

٢. حساب الفائدة المدفوعة مُقدمًا للوديعة

تُعد هذه الوديعة حلًا مثاليًا للأفراد الباحثين عن عوائد فورية على مدخراتهم، إذ تُدفع الفائدة بالكامل مُقدمًا عند فتح الوديعة، مما يوفر للعملاء سيولة فورية ومزايا تخطيط مالي أفضل..

المزايا والفوائد الرئيسية:

- أ) تُدفع الفائدة كاملة عند فتح حساب الوديعة.
- ب) خيارات مدة مرنة تتماشى مع الأهداف المالية قصيرة ومتوسطة الأجل.
- ج) تُمكن من إعادة الاستثمار المبكر أو تقديم الهدايا أو تغطية النفقات.
- د) متاحة للعملاء الجدد والحاليين على حد سواء.
- هـ) مثالية للعملاء الباحثين عن تحسين التدفقات النقدية.

نشرة إصدار حق الأفضلية

٣. الوديعة عالية الفائدة

صُممت هذه الوديعة خصيصًا للعملاء الذين يحتفظون بأرصدة كبيرة حيث تقدم معدلات فائدة تنافسية ترتفع مع ارتفاع شريحة الوديعة، إلى جانب مرونة وسيولة عالية.

المزايا والفوائد الرئيسية:

- أ) معدلات فائدة تدريجية مرتبطة بالحد الأدنى للرصيد.
- ب) صرف الفائدة شهريًا
- ج) لا توجد فترة استحقاق ثابتة، مما يتيح السحب عند الحاجة.
- د) تشجع على زيادة الإيداع من خلال العوائد الإضافية.
- هـ) مناسبة لاستراتيجيات الادخار قصيرة وطويلة الأجل.

٤. خطة التوفير (إدخار)

تعزز خطة التوفير (إدخار) الانضباط المالي من خلال المساهمات الشهرية والمكافآت التحفيزية. وتُتيح للعملاء اختيار خطط مع أو بدون تحويل راتب، مما يجعلها مرنة وسهلة الوصول.

المزايا والفوائد الرئيسية:

- أ) عوائد تنافسية متدرجة حسب مدة الادخار وقيمة المساهمة.
- ب) استقطاعات شهرية ميسرة للتشجيع على التوفير المنتظم.
- ج) إمكانية السحب الجزئي بموجب إشعار مسبق.
- د) تدعم الادخار الموجه للأهداف (مثل: شراء منزل والسفر وصندوق الطوارئ).
- هـ) تشجع على تنمية الثروة على المدى المتوسط والطويل.

٥. خطة تعليم الأبناء (إدخار)

خطة توفير منظمة طويلة الأجل صُممت لمساعدة الوالدين على التخطيط المالي لمستقبل تعليم أبنائهم، وتجمع بين الادخار المنتظم والمزايا التأمينية لضمان الاستمرارية المالية.

المزايا والفوائد الرئيسية:

- أ) إدخار شهري تلقائي من الحساب أو الراتب.
- ب) مكافأة سنوية في يوم ميلاد الأبناء لتحفيز تحقيق أهداف الادخار.
- ج) تغطية تأمينية مجانية على حياة ولي الأمر.
- د) تزداد قيمة المدخرات التعليمية بما يتماشى مع عمر الابن وتطور احتياجاته الدراسية.
- هـ) تمكين العائلات من إدارة نفقات التعليم بثقة.

منتجات الإقراض

١. قرض الدار الإسكاني

يمنح قرض الدار الإسكاني العملاء فرصة امتلاك أو بناء أو تجديد منازلهم بسهولة، وذلك بهدف تقديم دعمًا شاملاً من البداية حتى النهاية، مع مجموعة من المزايا الجذابة.

المزايا والفوائد الرئيسية:

- أ) معدلات فائدة تنافسية مع مرونة في السداد.
- ب) متاح للعقارات الجاهزة والمنازل قيد الإنشاء.
- ج) تأمين اختياري على الحياة والممتلكات.
- د) تغطية مرنة للقرض تشمل التقييم وصكوك الملكية والتأمين.
- هـ) متاح للمواطنين العمانيين والمقيمين.

٢. القرض الشخصي

القرض الشخصي مصمم لتقديم الدعم المالي لتلبية مجموعة متنوعة من الاحتياجات، بما يشمل التعليم والسفر والنفقات الصحية وتجديد المنزل.

المزايا والفوائد الرئيسية:

- أ) معدلات فائدة تنافسية وفترات سداد مرنة.
- ب) تحويل الراتب اختياري، لكن يُفضل تحويله لتسريع إجراءات الموافقة.
- ج) يناسب كل من المواطنين العمانيين والمقيمين.
- د) شروط واضحة وشفافة وسرعة في الإنجاز.
- هـ) قابل للتخصيص ليتناسب مع احتياجات مختلف مراحل الحياة.

٣. القرض الشخصي - معدل فائدة متناقص

يوفر هذا القرض الشخصي المبتكر للعملاء فرصة تقليل عبء الفائدة الإجمالي من خلال هيكل معدل فائدة متناقص بعد فترة ثابتة أولية.

المزايا والفوائد الرئيسية:

- أ) أقساط شهرية متساوية ثابتة طوال فترة القرض.
- ب) انخفاض معدل الفائدة بعد السنوات الثلاث الأولى.
- ج) معدل فائدة فعلي أقل على مدى فترة القرض بالكامل.
- د) تحسين نسبة عبء الدين بما يزيد أهلية الاقتراض.
- هـ) مثالي للمقترضين الذين يفضلون خطط سداد مستقرة لقروض طويلة الأجل.

٤. قرض السيارات (مركبتي)

يُعد قرض «مركبتي» منتج تمويلي مخصص لتمويل شراء السيارات الجديدة والمستعملة، ويتميز بشروط تأهيل مبسطة وأسعار فائدة تنافسية تلبي الاحتياجات التمويلية للأفراد.

المزايا والفوائد الرئيسية:

- أ) تمويل يصل إلى نسبة ١٠٠٪ من قيمة السيارة.
- ب) متاح للمواطنين العمانيين والمقيمين.
- ج) فترات سداد مرنة وأسعار فائدة تنافسية.
- د) الموافقات بناءً على تحويل الراتب لتسريع الإجراءات.
- هـ) إجراءات تقديم مبسطة مع متطلبات وثائق محدودة.

المنتجات والخدمات المصرفية الأخرى

١. خزائن الودائع الآمنة

توفر خدمة خزائن الودائع من البنك خيارات تخزين آمنة لحفظ مقتنيات العملاء الثمينة ووثائقهم المهمة في عدد من الفروع المختارة.

المزايا والفوائد الرئيسية:

- أ) خزائن متوفرة بأحجام مختلفة.
- ب) رسوم إيجار سنوية بأسعار تنافسية.
- ج) متوفرة في فروع يسهل الوصول إليها: المقر الرئيسي، الخوير، صلالة
- د) تتميز بخصوصية عالية ونظام أمني متكامل على مدار الساعة على مستوى الفرع

٢. خدمات التحويلات الدولية (iSend)

تتيح خدمة «iSend» تحويل الأموال دوليًا بكل سهولة عبر الهاتف النقال، أو من خلال الفروع، بالإضافة إلى ضمان السرعة والتكلفة المناسبة والموثوقية، وذلك لتلبية احتياجات المقيمين والأفراد الذين يديرون تحويلات مالية دولية.

المزايا والفوائد الرئيسية:

- (أ) أسعار صرف تنافسية مع رسوم تحويل تبدأ من ريال عُماني واحد فقط.
- (ب) إمكانية التحويل إلى أكثر من ٥٠ دولة حول العالم.
- (ج) تحويلات آمنة ومتوافقة مع اللوائح العالمية لمكافحة غسل الأموال واعرف عميلك.
- (د) إمكانية الوصول على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع عبر تطبيق البنك OAB Online للهاتف المحمول.

٣. التأمين المصرفي

يُقدم بنك عُمان العربي مجموعة متنوعة من حلول التأمين التي تمكن العملاء من حماية ممتلكاتهم وأسرهم، مع توفير خيارات للاستثمار من أجل تحقيق الأهداف المستقبلية.

العروض الرئيسية:

- (أ) تأمين على الحياة مع خيارات تركيز على الحماية أو الاستثمار.
- (ب) تغطية صحية وتأمين ضد الأمراض الخطيرة.
- (ج) خطط للتعليم والتقاعد.
- (د) خيارات تأمين للسيارات والسفر والمنازل.
- (هـ) بُعاع من خلال شبكة فروع البنك ومدراء العلاقات.

المعاملات المصرفية للشركات: يُقدم بنك عُمان العربي خدمات مخصصة للشركات، تشمل حسابات الشركات ومنصات إلكترونية مخصصة للخدمات المصرفية للشركات، مما يُسهل إدارة الشؤون المالية بكفاءة، ويُعزز من سلاسة تنفيذ المعاملات التجارية.

الخدمات المصرفية الرقمية تمثل محورًا أساسيًا في استراتيجية بنك عُمان العربي، حيث استثمر البنك أموالًا كثيرة في تطوير قنوات رقمية متقدمة، والتي تشمل الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال والإنترنت وأجهزة الصراف الآلي، بالإضافة إلى منصات متخصصة مثل «في الخدمة» و«تواصل» وخدمة الحوالات الدولية (iSend) وخدمة الحساب المصرفي الدولي وتسهيلات الخصم المباشر. وتوفر هذه البنية الأساسية الرقمية إمكانية الوصول والراحة لتلبية احتياجات قاعدة عملاء البنك المتنوعة.

ويواصل بنك عُمان العربي ترسيخ مكانته في مجال الابتكار الرقمي من خلال توسيع قدرات قنواته المصرفية الرقمية، والتي تشمل الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال والإنترنت وأجهزة الصراف الآلي متعددة الوظائف وأكشاك الخدمة الذاتية الذكية. وقد صُممت هذه القنوات لتزويد العملاء بتجربة مصرفية متكاملة وأمنة وسهلة عبر مختلف نقاط الاتصال.

تُمكن منصات البنك الحديثة للخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال والإنترنت العملاء من إدارة شؤونهم المالية بسهولة، حيث يمكنهم الاطلاع على الأرصدة لحظيًا وتحويل الأموال محليًا ودوليًا واستعراض سجل المعاملات والتقدم بطلبات للحصول على القروض وبطاقات الائتمان وفتح حسابات التوفير وحسابات الأطفال وإدارة الأرقام السرية وتقديم طلبات الخدمات، وتسديد فواتير الخدمات، وذلك كله دون الحاجة إلى زيارة الفرع. وبالإضافة إلى ما سبق، تدعم المنصة خدمات التفويض الإلكتروني للسحب المباشر والودائع الثابتة وتقديم طلبات الاشتراك في خطة التوفير (إدخار). وتُكمل هذه القنوات شبكة وطنية تتألف من أكثر من ١٤٥ جهاز صراف آلي متعدد الوظائف، تُمكن العملاء من إجراء مجموعة واسعة من المعاملات، بما يشمل السحب والإيداع النقدي وتحويل الأموال داخليًا وخارجيًا ودفع الفواتير وسداد مستحقات بطاقات الائتمان وطلب دفاتر الشيكات وتحديث أرقام الهواتف النقالة وتقديم التبرعات.

توفر أكشاك الخدمة الذاتية الذكية التابعة للبنك تجربة رقمية متقدمة تمكن العملاء من إجراء العديد من المعاملات بسهولة، مثل: طلب أو تجديد بطاقات الخصم المباشر وعرض سجل المعاملات أو إرساله عبر البريد الإلكتروني وإدارة تفاصيل الحساب وتعديل حدود الإنفاق على البطاقة وسداد الفواتير وتحديث معلومات التواصل. كما تتيح الأجهزة أيضًا إدارة الرقم السري (PIN) وتقديم طلبات دفاتر الشيكات للمُؤهلين.

نشرة إصدار حق الأفضلية

تعكس هذه القنوات الرقمية التزام بنك عُمان العربي المستمر بقيادة التحول الرقمي وتقديم حلول تتمحور حول احتياجات العميل، مما يضمن له مرونة وكفاءة وسهولة الوصول إلى الخدمات المصرفية في مختلف أنحاء سلطنة عُمان.

الخزينة: تتولى إدارة سيولة البنك ومخاطر السوق واحتياجات التمويل، بالإضافة إلى تقديم مجموعة من الحلول المالية للعملاء تشمل: معاملات الصرف الأجنبي الفورية واتفاقيات مبادلة العملات الأجنبية والعقود الآجلة للعملات الأجنبية وخدمات سوق المال للتمويل والاستثمار قصير الأجل وحلول التحوط من المخاطر.

الصيرفة الإسلامية: تمثل الصيرفة الإسلامية جزءًا مهمًا ومتناميًا من أعمال بنك عُمان العربي، وتُقدم من خلال شركته المملوكة بالكامل، المتمثلة في بنك العز الإسلامي. ويوفر هذا القطاع مجموعة واسعة من المنتجات التمويلية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، بما يشمل الإجارة والمرابحة والمضاربة والمشاركة المتناقصة. وتعكس هذه المجموعة المتنوعة من المنتجات والخدمات في قطاعات الأفراد والشركات والخزينة والصيرفة الإسلامية نموذج عمل متنوع بدرجة عالية. وتعد هذه الاستراتيجية في التنويع عنصرًا أساسيًا في تقليل المخاطر المرتبطة بالاعتماد على شريحة سوقية أو مصدر دخل واحد فقط.

المبادرات الاستراتيجية

يمثل التحول الرقمي إحدى الركائز الاستراتيجية الأساسية في بنك عُمان العربي، فهو يقود عملية التحول الشاملة للبنك، ويُمكن من تحقيق تطورات نوعية في مختلف أنشطة الأعمال من خلال تطوير أحدث التقنيات وتطبيقها. وقد استثمر البنك أموالاً ضخمة في بناء بنية أساسية رقمية متقدمة، قادرة على مواكبة التغيرات التقنية المتسارعة وتعزيز البيئة الرقمية للأعمال. ومن أبرز الحلول الرقمية التي يقدمها البنك بوابة الدفع الإلكتروني المحدث، التي تتيح الربط المباشر بجميع أنواع بطاقات البنوك المحلية والدولية، وذلك مقابل رسوم خدمات تنافسية ودعم متواصل على مدار الساعة، مما يُسهل تنفيذ المعاملات بسلاسة في جميع أنحاء العالم. طرح بنك عُمان العربي منتجات مبتكرة شملت القرض الرقمي الفوري، الذي يوفر للعملاء وصولاً سريعاً ومباشراً إلى تمويل يصل إلى ٢٥,٠٠٠ ريال عُمان من خلال عملية موافقة مؤتمتة بالكامل وسهلة الاستخدام. كما يمكن للعملاء الآن تحديث بياناتهم الشخصية بسهولة وإصدار أو تجديد أو استبدال بطاقاتهم المصرفية فوراً عبر تطبيق الهاتف النقال أو أجهزة الخدمة الذاتية. أطلق بنك عُمان العربي للشركات والعملاء الحكوميين منصة حديثة ومبتكرة للخدمات المصرفية عبر الإنترنت للشركات، بالإضافة إلى حزمة جديدة من الخدمات المصرفية الإلكترونية تشمل تطبيق الهاتف النقال للخدمات المصرفية التجارية وحلول الدفع عبر الربط المباشر والتكامل مع نظام سويفت نت (SWIFTNet) العالمي، مما يعزز من كفاءة العمليات والتحكم المالي للمؤسسات. ويهدف البنك إلى ترسيخ مكانته الرائدة في مجال الخدمات المصرفية الرقمية التجارية.

وانطلاقاً من إدراك أهمية مساهمات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز اقتصاد سلطنة عُمان، أطلق بنك عُمان العربي مبادرة «طموحي»، بوصفها مبادرة استراتيجية تهدف إلى تقديم باقة متكاملة من الحلول الداعمة لنمو المشاريع الناشئة على النمو والازدهار. ومن المتوقع أن تسهم الزيادة المرتقبة في رأس المال من خلال إصدار حقوق الأفضلية في تعزيز قدرة البنك على الإقراض، مما يتيح له تقديم تسهيلات ائتمانية أكبر وحلول مالية مخصصة لتلبية احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومعالجة التحديات التمويلية التي تواجهها عادةً. وبالإضافة إلى ما سبق، فسوف يساهم إطلاق الخدمات المصرفية الرقمية المتطورة في تسهيل العمليات وتعزيز الشمول المالي لهذه المؤسسات الناشئة، مما يدعم بشكل مباشر أهداف التنويع الاقتصادي في سلطنة عُمان ضمن رؤية عُمان ٢٠٤٠.

إلى جانب المشاركة هذه المجالات الاستراتيجية الأساسية، يشارك بنك عُمان العربي في العديد من الاستثمارات المجتمعية والشراكات الاستراتيجية، تمثلت في إبرام اتفاقية مع بنك الإسكان العُماني لتوفير السيولة ضمن برنامج «إسكان»، الذي يهدف إلى تسريع وتيرة تمويل الإسكان للمواطنين. كما يشارك البنك بفاعلية في مبادرات تهدف إلى إلهام قادة المستقبل، وقد حظي بتكريم خاص تقديرًا لتعاونه في التحصيل الرقمي لإيرادات وزارة العمل.

يواصل بنك عُمان العربي ريادته في مجال الابتكار الرقمي والخدمات المصرفية المرتكزة على العميل، وذلك من خلال محفظة متنامية من المنتجات والخدمات الحديثة. وقد عمل البنك على توسيع نطاق خدمة الخصم المباشر، مما يتيح للمستخدمين إمكانية أتمتة المدفوعات الدورية بأمان وكفاءة عبر تطبيق الهاتف النقال والخدمات المصرفية عبر الإنترنت. وتعكس هذه التحسينات التوجه الاستراتيجي للبنك نحو تجارب مصرفية ذكية وسلسة. وفي إطار هذا التحول الرقمي، بات بإمكان العملاء الآن التقدم بطلبات للحصول على مجموعة متنوعة من الخدمات مباشرة عبر تطبيق البنك، بما في ذلك: طلبات القروض الشخصية، وقروض الإسكان وقروض السيارات وبطاقات الائتمان وبطاقات التسوق عبر الإنترنت والودائع الثابتة وخطط التوفير الشهرية، وكل ذلك دون الحاجة إلى زيارة الفرع.

نشرة إصدار حق الأفضلية

بالإضافة ، أطلق البنك حزمة رقمية متكاملة مخصصة لعملاء الشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تشمل تكاملاً مباشراً عبر نظام الربط المباشر والربط بشبكة سويفت نت (SWIFTNet) العالمية، إلى جانب منصة الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال، مما يتيح رؤية فورية وتحكم شامل في العمليات المالية. وفي إطار تعزيز منظومة المدفوعات الرقمية، قدم بنك عُمان العربي حل مبتكر من خلال تقنية سوفت بوس (SoftPOS)، التي تتيح تحويل الهواتف الذكية التي تعمل بنظام أندرويد إلى أجهزة دفع بلا لمس، مما يُعد نقلة نوعية لأصحاب الأعمال الصغيرة ومزودي الخدمات في الفعاليات.

وبالإضافة إلى جميع الأعمال السابقة، أعاد بنك عُمان العربي تصميم خدمة التحويلات الدولية الرقمية "I Send" في تطبيق البنك، لتتيح للعملاء إرسال الأموال إلى أكثر من ٥٠ دولة بسرعة وأمان وسهولة عبر أجهزةهم الذكية. كما قدم البنك للمستثمرين والمشاركين في أسواق المال حلول الحسابات الافتراضية، بالإضافة إلى دعم إطلاق خمس منصات رقمية للتداول في بورصة مسقط. وتُعد هذه التطورات جزءاً من استثمارات البنك المستمرة في تعزيز خدماته المصرفية عبر الهاتف النقال وتوسيع شبكته نقاط البيع.

مبادرات وسياسات المسؤولية المجتمعية للشركات

حافظ بنك عُمان العربي على التزامه الراسخ بالمسؤولية المجتمعية خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٥، مركزاً على الشمول والتمكين والتنمية المستدامة، بما يتماشى مع رؤية عُمان ٢٠٤٠ وأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة. وقد شكل دعم الفئات المجتمعية الأكثر ضعفاً - ولا سيما الأشخاص ذوي الإعاقة - أحد المحاور الأساسية في نهج البنك للمسؤولية المجتمعية للشركات.

وفي إطار التزام البنك بتعزيز الشمول والتمثيل الوطني، يفخر البنك بكونه أحد الرعاة للبعثة العُمانية المشاركة في دورة الألعاب العالمية الشتوية للأولمبياد الخاص «تورينو ٢٠٢٥»، إذ ساهمت هذه المبادرة في تمكين الرياضيين من ذوي الإعاقات الذهنية، وسلطت الضوء على أهمية الرياضة الشاملة، وعززت الشعور بالفخر الوطني على الساحة العالمية.

وقد شكل تمكين الشباب وتعزيز الثقافة المالية إحدى الركائز الأساسية في التزام بنك عُمان العربي تجاه المجتمع، حيث أطلق البنك برنامجاً تعليمياً رائداً على مستوى السلطنة بعنوان «مغامرات المال للمدخرين الصغار»، بهدف تعليم الأطفال في سن المدرسة المبادئ الأساسية لكسب الأموال والادخار والإنفاق الذكي والعطاء الخيري. ويهدف هذا البرنامج إلى الوصول إلى ٣,٠٠٠ طالب وطالبة في ٥٠ مدرسة، من خلال أسلوب يجمع بين التعلم التجريبي والمحتوى التعليمي المرتبط بالمناهج الدراسية. وبالتوازي مع ذلك، رعى البنك جولة سفر ٢٠٢٥، كما استضاف فعالية «بنك عُمان العربي يُلهم قادة المستقبل»، التي جمعت نخبة من المفكرين العُمانيين بهدف إلهام الشباب وتعزيز روح الابتكار والمرونة لديهم في مساراتهم المهنية.

ما تزال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل أولوية استراتيجية للبنك؛ ولذلك، فقد نُفذت سلسلة من الجولات التعريفية والتدريبية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، شملت ورشة عمل مكثفة على مدار يومين في ولاية نزوى، حيث ركزت على التخطيط المالي وأسس الائتمان والاستراتيجيات التشغيلية لأصحاب المشاريع الصغيرة. شكلت الجلسات حلقة وصل بين رواد الأعمال والخبراء الماليين وقادة الأعمال الناجحين، كما وفرت لهم الأدوات اللازمة للنمو المستدام وطويل الأمد. وفي إطار دعم البنك للاقتصاد المحلي ورفع مستوى التعريف بالمنتجات، فقد نظم معرضاً للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أتاح لتلك المؤسسات عرض منتجاتها وخدماتها أمام جمهور كبير، مما ساعدها على الانتشار على نطاق أوسع والوصول إلى الأسواق. ويتماشى هذا التوجه مع رسالة بنك عُمان العربي في دعم الرؤية الاقتصادية الوطنية ورؤية عُمان ٢٠٤٠.

وقد شهد شهر رمضان المبارك قيام بنك عُمان العربي بترسيخ ثقافة العطاء من خلال مجموعة من المبادرات الخيرية، والتي شملت إعفاءات من الديون للعملاء المتعثرين وتوزيع وجبات الإفطار في ولاية مطرح وبعض المستشفيات المحلية، بالإضافة إلى تقديم هدايا العيد للأطفال وكبار السن، فضلاً عن المساهمة في تيسير عملية التبرع من خلال قنواته الرقمية، مما أتاح للعملاء والموظفين المساهمة بسهولة في مختلف القضايا الخيرية. وإلى جانب ما سبق، نُظمت حملات لجمع المواد الغذائية والملابس والمستلزمات الأساسية لدعم المحتاجين.

وفي إطار سعي البنك لترسيخ ثقافة الصحة والمسؤولية المجتمعية، فقد نظم حملة للتبرع بالدم في مقره الرئيسي بمسقط، حث من خلالها الموظفين على المساهمة في إنقاذ الأرواح وتلبية الطلب الوطني المتزايد على الدم في المستشفيات. وقد جسدت هذه المبادرة إيمان البنك بقوة العمل الجماعي وروح التطوع داخل المؤسسة.

وفي إطار التزام بنك عُمان العربي برفع مستوى تبادل المعرفة ودعم المجتمعات ذات الدخل المحدود، فقد شارك في معرض مسقط الدولي للكتاب، حيث أطلق حملة للتبرع بالكتب، حث من خلالها الزوار للمساهمة بكتب تُهدى للأطفال والعائلات المحتاجة. وهدفت هذه المبادرة إلى تقليص فجوة القراءة وتعزيز إتاحة المعرفة للجميع.

نشرة إصدار حق الأفضلية

وفي إطار تجسيد التزامه الراسخ بتقليص الفجوة بين مخرجات التعليم وسوق العمل، وفر بنك عُمان العربي ١٠٣ فرصة تدريبية لطلبة الجامعات والخريجين خلال النصف الأول من العام، مما أتاح لهم فرص تعلم عملي حقيقية تهدف إلى إعداد الكفاءات الشابة لمساراتهم المهنية المستقبلية. وفي إطار استكمال الجهود بهذه المبادرة، قدم البنك مجموعة واسعة من البرامج التدريبية ودورات التطوير المهني، استفاد منها كل من موظفي البنك والمشاركين من مختلف الجهات.

ويستفيد بنك عُمان العربي من هذه المبادرات المتكاملة والهادفة في مواصلة ترسيخ مكانته باعتباره مؤسسة مواطنة تتحلى بالمسؤولية، ملتزمة بإحداث أثر اجتماعي إيجابي والمساهمة في بناء عُمان أقوى وأكثر شمولاً.

الجوائز والتكريمات

واصل البنك خلال عام ٢٠٢٤ ترسيخ مكانته كمؤسسة مالية رائدة، وذلك من خلال حصوله على العديد من الجوائز المرموقة التي تعكس التزامه بالتميز والابتكار وخدمة العملاء. ومن أبرز إنجازات بنك عُمان العربي، التتويج بجائزة التميز في خدمات التنفيذ الآلي المباشر للمدفوعات المالية (STP) من قبل بنك "أوف نيويورك ميلون كورب" (BNY) وسيتي بنك (Citibank)، وهي جائزة مرموقة تُقدم سنوياً منذ عام ٢٠١٨، وتعكس هذه الجائزة الالتزام المستمر من جانب البنك بمعالجة المعاملات بشكل آمن ودقيق وفعال. تجدر الإشارة إلى أن البنك سجل معدلات دقة بلغت نسبة ١٠٠٪ في تنفيذ مدفوعات الخزينة و ٩٩,٨٪ في تنفيذ مدفوعات العملاء، إذ يُعزى ذلك لريادته في تطبيق حلول الأتمتة والتقنيات المصرفية المتقدمة. تعكس هذه الإنجازات ريادة البنك في تبسيط العمليات لضمان تقديمه خدمات أسرع وأكثر موثوقية.

كما عزز البنك مكانته المرموقة بحصوله على جائزتين مرموقتين في حفل توزيع جوائز قمة الأعمال الذي نظّمته مجلة عمان إيكونوميك ريفيو (OER) لعام ٢٠٢٤، إذ حصد البنك جائزة التميز في الأعمال بمناسبة مرور خمسين عاماً على قيادته المبتكرة للقطاع المصرفي في سلطنة عُمان، وكذلك حصل البنك على جائزة التميز في الموارد البشرية، وذلك تقديرًا لإسهاماته في تنمية الكفاءات الوطنية من خلال إطلاق مبادرات مثل برنامج «رؤاد العربي».

وهذا وبالإضافة إلى ذلك، فقد حصل بنك العز الإسلامي على عدة جوائز تقديرًا لنجاحاته في عدد من المحطات المهمة، ومن أبرزها جائزة أفضل بنك إسلامي في مجال الامتثال بأحكام الشريعة الإسلامية والحوكمة في سلطنة عُمان لعام ٢٠٢٤، الممنوحة من الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب. كما توج الفاضل/ علي المعني، الرئيس التنفيذي لبنك العز الإسلامي، بجائزة «أفضل رئيس تنفيذي لعام ٢٠٢٤ في قطاع الصيرفة الإسلامية في سلطنة عُمان» في حفل جوائز CXO المرموقة لعام ٢٠٢٤.

تعكس هذه الجوائز والتكريمات الالتزام الراسخ من البنك في مجال الابتكار وتعزيز رضا العملاء وتمكين الكوادر البشرية، بالشكل الذي يعزز موقعه الريادي في القطاع المالي، وذلك بما يتوافق مع أهداف رؤية عُمان ٢٠٤٠.

الجوائز البارزة (٢٠٢٥):

- جائزة «أفضل تطبيق لإجراءات الأمن السيبراني وإدارة المخاطر في عُمان» والمقدمة من مجلة MEA Finance
- جائزة أفضل علامة تجارية في تجربة العملاء للخدمات المصرفية المقدمة من صحيفة تايمز أوف عُمان في فعالية حفل توزيع حفل توزيع جوائز CX Awards
- جائزة الالتزام الاستثنائي بنمو وتمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المقدمة من صحيفة تايمز أوف عُمان في فعالية حفل توزيع حفل توزيع جوائز CX Awards
- كرمت وزارة العمل (سلطنة عُمان) بنك عُمان العربي تقديرًا لدوره الريادي في توفير حلول دفع إلكترونية متقدمة أسهمت في تسهيل عمليات تحصيل إيرادات الوزارة، وتعزيز التحول الرقمي في منظومة الخدمات الحكومية؛ مما ساهم في تعزيز الكفاءة وتحسين تجربة المستخدم
- جائزة التعاون تقديرًا لدعمننا المتواصل للابتكار والتقدم في قطاعي المصارف والتكنولوجيا المالية في قمة البنوك والتكنولوجيا ٢٠٢٥

٧. الحوكمة المؤسسية

يلخص هذا القسم الهيكل المؤسسي للبنك اعتبارًا من تاريخ إصدار هذه النشرة وتحرير النظام الأساسي. ولا تهدف الشروح المدرجة فيما يلي إلى تقديم نظرة عامة كاملة عن النظام الأساسي، ولا عن الأحكام ذات الصلة من قوانين عُمان أو تعميمات هيئة الخدمات المالية (FSA)، كما لا ينبغي اعتبارها مشورة قانونية فيما يتعلق بهذه الأمور. تتوفر نسخة من النظام الأساسي للبنك في مقره المسجل.

٧-١ الحوكمة المؤسسية

يلتزم مجلس الإدارة بالحفاظ على أعلى معايير حوكمة الشركات. ويرى مجلس الإدارة أن الحوكمة المؤسسية تعني وجود مجموعة من القيم والسلوكيات التي تحكم الأنشطة اليومية للبنك والشركات التابعة له (بنك العز الإسلامي)، والقيم والسلوكيات التي تضمن الشفافية والتعامل العادل وحماية مصالح الشركة. ويشير مصطلح أصحاب المصلحة في البنك إلى العملاء والمساهمين، والموظفين، والجهات الرقابية والمجتمع. وانطلاقًا من هذا المبدأ، يعتمد مجلس الإدارة نهج النظر في حوكمة الشركات ضمن الإطار الأوسع لمسؤولية الشركات والرقابة التنظيمية.

لقد برز مستوى حوكمة البنك ومسؤوليته كمؤشر مهم على سلامته وكفاءته العامة كعمل تجاري. وعليه، فإن البنك ملتزم بممارسات الحوكمة الرشيدة من أجل استدامة أعمال البنك و تطوير أدائه. وفي إطار مواصلة التزامه بأفضل ممارسات معايير الحوكمة، سيواصل مجلس الإدارة تنفيذ ما يلي:

أ. مراجعة وتحسين ممارسات الحوكمة؛

ب. مراقبة التطورات العالمية لتطبيق أفضل الممارسات المتبعة في قطاع الحوكمة؛

ج. المساهمة في المناقشات المحلية حول ما يعتبر أفضل الممارسات في مجال حوكمة الشركات.

٧-١-١ نهج بنك عُمان العربي في الحوكمة المؤسسية

يحرص البنك بشكل كبير على الالتزام بممارسات الحوكمة الرشيدة ويلتزم مجلس الإدارة بتطبيق أعلى معايير الكفاءة المهنية في جميع أنشطته. ويضمن البنك الالتزام بالمتطلبات القانونية، و ممارسات الحوكمة المحلية الصادرة عن البنك المركزي العُماني وهيئة الخدمات المالية.

٧-١-٢ إطار الحوكمة لبنك عُمان العربي

يتمتع البنك بإطار راسخ للحوكمة الجيدة للشركات والذي يوفر أساسًا متينًا لعلاقة فعالة بين البنك ومجلس إدارته ومساهميهم وغيرهم من أصحاب المصلحة، ويحرص هذا الإطار على تحقيق المساواة في المعاملة بين جميع المساهمين، مع ضمان احترام الحقوق القانونية للمساهمين الأقلية والأجانب.

٧-١-٣ دور مجلس الإدارة

يخضع مجلس الإدارة للمساءلة أمام المساهمين. تدرج المسؤوليات التالية ضمن نطاق اختصاص مجلس الإدارة بالإضافة للمسؤوليات الموكلة إليه والمنوطه به:

ضمان تنفيذ الأعمال وفقًا للمعايير الأخلاقية وبأعلى درجات الشفافية.

التوجيه الاستراتيجي والموافقة على استراتيجيات الشركة.

التأكد من توافر وتكامل السياسات والخطط والإجراءات السليمة التي تغطي جميع أنشطة البنك بما يتماشى مع اللوائح المعمول بها.

- ضمان الالتزام بضوابط إدارة المخاطر وآليات الإبلاغ الكافية والفعالة.
- مراقبة الأداء المالي والإداري.
- مراجعة واعتماد التقارير المالية الربع سنوية والسنوية للبنك.
- الموافقة على خطة العمل والميزانيات.
- اختيار وتقييم الرئيس التنفيذي والإدارة العليا.
- التخطيط لتعاقب القيادات التنفيذية.
- ضمان الالتزام بالمتطلبات التنظيمية.
- الموافقة على تعيين ممثلين للبنك في مجلس إدارة الشركات التابعة له (مثل بنك العز الإسلامي).
- استقلالية مجلس الإدارة وتشكيله
- يُعد مجلس الإدارة أعلى سلطة حاكمة في البنك، إذ يعمل بشكل مستقل، ويتكون من تسعة أعضاء غير تنفيذيين، ويتمتع خمسة منهم بصفة الاستقلالية.
- اجتماعات مجلس الإدارة وآلية انعقادها

نشرة إصدار حق الأفضلية

يجتمع مجلس الإدارة رسميًا أربع مرات على الأقل سنويًا. بالإضافة إلى ذلك، فإنه يعقد الاجتماعات متى وجد ذلك ضروريًا لمعالجة مسائل محددة خلال الفترات بين الاجتماعات الدورية المقررة. يضع رئيس مجلس الإدارة جداول أعمال الاجتماعات، على أن يكون ذلك بالتشاور مع الرئيس التنفيذي لضمان التغطية الكافية للمجالات المالية والاستراتيجية والمخاطر الرئيسية على مدار العام. وترسل جداول أعمال الاجتماعات والوثائق اللازمة مسبقًا.

٢-٧ اللجان التابعة لمجلس الإدارة

يضم مجلس الإدارة لجانًا فرعية متخصصة تتولى معالجة القضايا المعقدة والمتخصصة بفعالية مع ضمان تطبيقها ممارسات فعالة لإدارة المخاطر وحوكمة الشركات. وتتضمن اللجان الفرعية ما يلي:

١-٢-٧ وصف موجز للجان مجلس الإدارة

لجنة التدقيق

تلعب لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة دورًا هامًا لضمان كفاية وفعالية وكفاءة سياسة حوكمة البنك، وإدارة المخاطر، وعملية التدقيق الداخلي. وتتولى اللجنة مسؤولية الإشراف المستقل على التقارير المالية، والضوابط الداخلية والبيئة المؤسسية الداعمة لها، وأداء إدارة التدقيق الداخلي، وآليات البنك الخاصة بمتابعة الالتزام بالقوانين واللوائح ومدونة قواعد السلوك. تتعقد مسؤولية لجنة التدقيق بمجلس الإدارة عن الأنشطة التالية:

- الإشراف على التقارير المالية: تلتزم اللجنة بمراجعة مدى اكتمال واتساق وموثوقية البيانات والقوائم المالية الخاصة بالبنك، والتأكد من إعدادها وفقًا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية واللوائح المعمول بها الأخرى.
- الإشراف على وظيفة التدقيق الداخلي: تلتزم اللجنة بمراجعة واعتماد الهيكل والخطة والميزانية ومراقبة أداء إدارة التدقيق الداخلي لضمان أنها تعمل بشكل مستقل وموضوعي وفعال.
- التنسيق مع المدقق الخارجي: تختص اللجنة بالتنسيق والتعاون مع المدقق الخارجي لتوحيد الجهود وضمان شمولية التغطية للمخاطر الرئيسية، إذ يتحقق ذلك من خلال مراجعة نطاق عمل التدقيق الخارجي السنوي ونتائج التدقيق ذات الصلة.
- مراقبة الضوابط والامتثال: تختص اللجنة بمراجعة ملاحظات الجهات الرقابية والمدققين الداخليين والخارجيين، وضمان الالتزام بالقوانين واللوائح والسياسات والإجراءات، وتطبيق الضوابط الداخلية الملائمة.
- مراجعة معاملات الأطراف ذات الصلة: تختص اللجنة بمراجعة المعاملات المقترحة مع الأطراف ذات الصلة وتقديم التوصيات المناسبة إلى مجلس الإدارة.

لجنة الائتمان

تختص لجنة الائتمان التابعة لمجلس الإدارة (BCC) بمساعدة مجلس الإدارة في تنفيذ مسؤولياته في عمليات الإقراض والائتمان ضمن الصلاحيات المخولة لها، مع الأخذ في الاعتبار سياسات الائتمان وخطط العمل الخاصة بالبنك. تختص لجنة الائتمان التابعة لمجلس الإدارة بأداء الأنشطة التالية وذلك بالإضافة إلى اختصاصها بمسؤوليات أخرى:

- مراجعة صلاحيات الائتمان المفوضة إلى لجنة إدارة الائتمان (MCC) ولجنة الائتمان التابعة لمجلس الإدارة نفسها بشكل دوري أو عند الحاجة، وتقديم التوصيات اللازمة لمجلس الإدارة.
- مراجعة المحفظة الائتمانية للبنك بشكل منتظم بالتنسيق مع لجنة الالتزام والمخاطر التابعة لمجلس الإدارة.
- مراجعة واعتماد التسهيلات الائتمانية التي تتجاوز حدود الموافقة الخاصة بلجنة إدارة الائتمان (MCC).
- مراجعة توصيات لجنة إدارة الائتمان بخصوص شطب الديون أو تخفيضها واتخاذ القرارات المناسبة ضمن السلطات الممنوحة للجنة الائتمان التابعة لمجلس الإدارة، أو رفعها إلى مجلس الإدارة لاتخاذ القرار.
- النظر في مسائل أخرى مفوضة للجنة من مجلس الإدارة.

لجنة الامتثال وإدارة المخاطر

تساعد لجنة الامتثال وإدارة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة (CRC) المجلس في أداء مسؤولياته المتعلقة باستراتيجية إدارة المخاطر (بما في ذلك مخاطر الائتمان والسيولة والسوق والعمليات والمخاطر الأخرى). وتشرف اللجنة على أداء مهام وظيفة الامتثال التي تهدف تحديد وتقييم مخاطر الامتثال وتطوير إطار عمل لإدارة وتخفيف هذه المخاطر. تختص لجنة الامتثال وإدارة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة بأداء الأنشطة التالية، وذلك بالإضافة إلى اختصاصها بمسؤوليات أخرى:

- مساعدة مجلس الإدارة في صياغة إطار بيان القدرة على تحمل المخاطر لدى البنك.
- إنشاء ومراجعة إطار إدارة المخاطر الذي يغطي جميع المخاطر، بما في ذلك المخاطر الاستراتيجية ومخاطر السوق والسيولة والائتمان والمخاطر التشغيلية والمخاطر المتعلقة بالسمعة والمخاطر الأمنية وخلافه.
- مراجعة مخاطر أمن المعلومات والمخاطر المرتبطة بالسمعة بشكل مستمر.
- التأكد من أن إطار إدارة المخاطر يعكس استراتيجية البنك وقدرته على تحمل المخاطر، والمتطلبات القانونية والتنظيمية.
- تعزيز وضمان توفير مستوى عال من إدارة المخاطر على مستوى كافة إدارات وأقسام البنك.
- مراجعة استراتيجية وميزانية وخطة إدارة المخاطر.
- مراجعة نتائج التقييم الشامل لمخاطر المؤسسة لفهم المخاطر الرئيسية التي تؤثر على البنك، وتقديم التوصيات لمجلس الإدارة لاعتمادها.
- مراجعة عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال والتوصية بها للحصول على موافقة مجلس الإدارة بما يتوافق مع القدرة على تحمل المخاطرة التي حددها مجلس الإدارة.
- مراجعة نظام حوكمة الشركات في البنك وعرضه على مجلس الإدارة للموافقة عليه.
- مراجعة تقارير الجهات التنظيمية والمدققين الخارجيين فيما يتعلق بمدى كفاية وملائمة إطار إدارة المخاطر في البنك.
- مراجعة مدى فعالية خطة استثمارية أعمال البنك.
- مراجعة مدى كفاية وثائق التأمين العامة الخاصة بالبنك والمعتمدة من الإدارة، وتقديم توصيات لمجلس الإدارة بشأن اعتماد تأمين المديرين والمسؤولين (D&O).
- مراجعة سياسات البنك وتقديم التوصيات لمجلس الإدارة للموافقة عليها.
- مراجعة مدى فعالية عملية مراقبة الامتثال لجميع القوانين واللوائح المعمول بها.
- مراجعة ترتيبات الامتثال في البنك للتأكد من توافقها مع أهداف واستراتيجيات البنك، وكذلك مع المتطلبات التنظيمية أو التشريعية ذات الصلة.
- مراجعة التعديلات التشريعية أو التنظيمية المقترحة لتقييم تأثيرها على البنك، والسياسات والضوابط الداخلية التي يجب وضعها لمعالجة تلك التغييرات.
- مراجعة خطة أداء مهام وظيفة الامتثال والموافقة عليها.

لجنة الرواتب واختيار الكوادر

تختص لجنة الرواتب واختيار الكوادر التابعة لمجلس الإدارة بتنفيذ دور رئيسي لضمان تحقيق الحوكمة الفعالة، ويكون ذلك من خلال الإشراف على تشكيل مجلس الإدارة، وتطوير خطة تعاقب الموظفين وتطوير إطار الرواتب. تمارس لجنة الرواتب واختيار الكوادر التابعة لمجلس الإدارة مهامها بناء على التفويض الممنوح من مجلس الإدارة، مع التزامها بالمتطلبات التنظيمية وأفضل الممارسات وقيم البنك. تختص لجنة الرواتب واختيار الكوادر التابعة لمجلس الإدارة بأداء الأنشطة التالية، وذلك بالإضافة إلى اختصاصها بمسؤوليات أخرى:

تساعد مجلس الإدارة في تحديد المرشحين لشغل مناصب المجلس والإدارة العليا، مع ضمان التنوع والتوازن في التشكيل.

- الإشراف على تطوير خطة تعاقب الموظفين لضمان استمرارية القيادة.
- تطوير السياسات المتعلقة بالرواتب وتقديم توصيات بشأنها، بالشكل الذي يتماشى مع أداء البنك واستراتيجيته ومعايير السوق.

نشرة إصدار حق الأفضلية

- مراجعة واعتماد رواتب أعضاء مجلس الإدارة، والإدارة العليا، والأشخاص متحملي المخاطر المادية ممن هم في مستوى مساعد المدير العام (AGM) فما فوق.
- الإشراف على تقييمات الأداء السنوية لمجلس الإدارة ولجانه.
- الإشراف على إعداد الإفصاحات المتعلقة بتعيينات الكوادر والرواتب في التقرير السنوي.

لجنة حوكمة تقنية المعلومات

- تُشرف لجنة حوكمة تقنية المعلومات التابعة لمجلس الإدارة على أنشطة تقنية المعلومات (ITGC) وذلك لضمان توافقها مع التوجهات الاستراتيجية للبنك. وتتمثل الغاية الأساسية للجنة في ضمان تحقيق أهداف أصحاب المصلحة، بما في ذلك تحقيق المنافع، وإدارة المخاطر، وتحسين استخدام الموارد. تختص لجنة حوكمة تقنية المعلومات التابعة لمجلس الإدارة بأداء الأنشطة التالية، وذلك بالإضافة إلى اختصاصها بمسؤوليات أخرى:
- تقييم فعالية وأداء أصحاب المصلحة المكلفين بحوكمة تقنية المعلومات على مستوى المؤسسة.
- الإشراف على مدى التزام دائرة تقنية المعلومات بالمتطلبات التنظيمية، والتشريعات، والالتزامات التعاقدية، والسياسات الداخلية، والمعايير، والإرشادات المهنية.
- مراجعة مدى تكامل استراتيجيات تقنية المعلومات وتوافقها مع الأهداف الاستراتيجية العامة للبنك، وذلك لتعزيز القيمة المقدمة.
- متابعة عمليات تقنية المعلومات والمشروعات، واستخدام الموارد، وتحقيق العائد المتوقع على الاستثمارات.
- الموافقة على المشروعات والمبادرات في مجال تقنية المعلومات/التحول الرقمي وتقديم التوصيات إلى مجلس الإدارة بشأن الموازنات ذات الصلة.
- التأكد من وجود إطار لإدارة مخاطر تقنية المعلومات يتماشى مع إطار إدارة مخاطر المؤسسة.
- مراجعة الأهداف الاستراتيجية لتقنية المعلومات وهيكلها التنظيمي، بهدف مواءمة إدارة موارد تقنية المعلومات مع تخطيط الموارد البشرية في البنك.
- الإشراف على الأطر الخاصة بإدارة ومراقبة مشاريع وموارد تقنية المعلومات والتحول الرقمي.
- تقديم التوجيهات المناسبة فيما يخص تنفيذ الآليات المطلوبة لضمان تنفيذ مشاريع تقنية المعلومات الإلزامية والوفاء بمتطلبات التقارير ذات الصلة.
- مراجعة تقارير تدقيق تقنية المعلومات والتأكد من تنفيذ الإجراءات التصحيحية والوقائية اللازمة.

٣-٧ الحوكمة المؤسسية والغرامات:

يلتزم البنك التزاماً تاماً بالقوانين واللوائح الصادرة عن البنك المركزي العُماني، وهيئة الخدمات المالية والجهات المحلية المختصة الأخرى. كما يحرص البنك على تطبيق أفضل الممارسات العالمية المتعلقة بعمليات البنوك. ويسعى البنك في هذا الإطار، إلى المحافظة على علاقة تتسم بالقوة والشفافية مع الجهات التنظيمية والمساهمين والعملاء وغيرهم من أصحاب المصلحة. وتجدر الإشارة إلى أن البنك طور إطاراً للحوكمة المؤسسية يشمل سياسة الحوكمة، وسياسة التعاملات مع الأطراف ذات الصلة، وسياسة الإفصاح، ومدونة قواعد السلوك المهني لكل من أعضاء مجلس الإدارة والموظفين. وبالإضافة إلى هذا فقد طور البنك عدداً من السياسات والإجراءات التي تهدف إلى ترسيخ ممارسات فعالة لإدارة مخاطر الامتثال، وترسيخ ثقافة امتثال قوية ومستدامة داخل البنك.

حيث امتثل البنك في عام ٢٠٢٤ لكافة المتطلبات التنظيمية، باستثناء حالتين تتعلقان ببرنامج الجوائز وتأخر تقديم أحد التقارير. وسدد البنك خلال السنوات الثلاث الماضية، غرامات إجمالية قدرها ٦٠,٠٠٠ ريال عُماني لصالح البنك المركزي العُماني.

٤-٧ التحكّم بالمخاطر وإدارتها

نهج إدارة المخاطر

تشكّل إدارة مخاطر المؤسسات جانباً متأسّلاً لأيّ من الأعمال، حيث تمثّل ركيزة أساسية لعمليات تعزيز القيمة لصالح أصحاب المصلحة المعنيين. تؤدّي عملية إدارة المخاطر دوراً أساسياً في أيّ من الأعمال بما في ذلك، على وجه الخصوص، بالنسبة إلى المؤسسات المالية. ويُشار إلى أنّ النهج المعتمد لدى البنك فيما يتعلّق بإدارة المخاطر متوائماً مع رؤيته وقيمه وأهدافه واستراتيجياته وسياساته وإجراءاته وعمليات التدريب لديه. ويقرّ البنك بأربعة أنواع أساسية من المخاطر، وتتمثل فيما يلي:

نشرة إصدار حق الأفضلية

- مخاطر الائتمان المتمثلة في مخاطر الخسارة المالية الناشئة عن تخلف العملاء عن الوفاء بكامل شروط التعاقد مع البنك أو بجزء منها؛
- مخاطر السوق المتمثلة في العائدات المالية التي تتعرض لمخاطر التغيرات في عوامل السوق، مثل أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات الأجنبية والسيولة والتمويل؛
- مخاطر التشغيل المتمثلة في المخاطر المتعلقة بالخسائر التي قد تنشأ عن خلل أو قصور في الإجراءات الداخلية، أو أخطاء بشرية، أو أعطال في الأنظمة أو الأحداث الخارجية، على أن يشمل هذا التعريف المخاطر القانونية، ويستبعد المخاطر الاستراتيجية والمخاطر المرتبطة بالسمعة؛
- مخاطر أمن المعلومات المتمثلة في المخاطر الناشئة عن الخسائر المالية أو المخاطر المرتبطة بالسمعة أو غير ذلك من المخاطر المرتبطة بالخسائر المتكبدة على مستوى أصول المعلومات، وتلك المخاطر التي قد تنشأ عن الهجمات السيبرانية أو اختراق النظام/الشبكة.

ويقرّ مجلس الإدارة أن هذه المخاطر متداخلة. وعليه، فإن البنك يتبنى نهجاً متكاملًا لإدارتها. بالإضافة إلى ذلك، فإن البنك يطبق مبادئ/ضوابط محددة لإدارة كل فئة من هذه فئات هذه المخاطر. وتهدف المهام المرتبطة بإدارة المخاطر إلى ضمان:

- (أ) أداء الأنشطة الرئيسية للبنك ضمن الحدود المقبولة المرتبطة بالمخاطر/المكافآت، إذ يتحقق ذلك من خلال تطوير السياسات والإجراءات ذات الصلة والالتزام بها؛
- (ب) تحديد توجهات المخاطر وحدتها وقياسها ومراقبتها والتحكم بها على النحو المطلوب.

لمحة عن إدارة المخاطر

تتعقد مسؤولية المجلس عن اعتماد ومراجعة استراتيجية وسياسة إدارة المخاطر للبنك، كما أن الإدارة التنفيذية مسؤولة عن تنفيذ استراتيجية إدارة المخاطر التي أقرها مجلس الإدارة، وكذلك تتحمل مسؤولية تطوير السياسات والضوابط والعمليات والإجراءات اللازمة لتحديد المخاطر وإدارتها أثناء مزاولة الأعمال. أنشأ البنك إدارة مستقلة لإدارة المخاطر بهدف التعامل الفعال مع مختلف أنواع المخاطر المرتبطة بالأعمال. ويتولى رئيس هذه الإدارة مسؤولية تقييم المخاطر وإدارتها بشكل مستقل، ويقدم تقاريره مباشرة إلى لجنة الامتثال والمخاطر التابعة لمجلس الإدارة.

٧-٥ وسائل التواصل مع المساهمين والمستثمرين

يلتزم البنك بأن يوفر لجميع المساهمين جميع الوسائل الكافية للحصول على المعلومات المتعلقة بأنشطة البنك كما يتعهد البنك بالوفاء بالكشف عن التزاماته للبنك المركزي العُماني وهيئة الخدمات المالية. ويعرض الموقع الإلكتروني للبنك (www.oman-arabbank.com) التقارير السنوية للبنك والقوائم المالية الربع سنوية والإحاطات والعروض التقديمية المقدمة من الرئيس التنفيذي ومسؤولين تنفيذيين آخرين لدى البنك والإعلانات العامة والتحديثات المرتبطة بالشؤون الاقتصادية. ويؤكد البنك على ما يلي:

- (أ) توفر نتائج البيانات المالية الربع سنوية وإتاحتها إلى المساهمين
- (ب) نشر نتائج القوائم المالية الربع سنوية على الموقع الإلكتروني للبنك (www.oman-arabbank.com)
- (ج) عرض الموقع الإلكتروني لكافة الإصدارات الرسمية
- (د) اعتبار قسم «مناقشة الشؤون الإدارية وتحليلها» جزءًا من التقرير السنوي للبنك
- (هـ) دعوة المساهمين والمستثمرين والجهات المعنية إلى عقد جلسات المناقشة دوريًا، وذلك بالتنسيق مع بورصة مسقط (MSX)

٦-٧ مجلس الإدارة

يضم مجلس الإدارة الحالي الأعضاء التالي ذكرهم:

م	اسم عضو مجلس الإدارة	المنصب	الوضع القانوني
١	الفاضل/ رشاد الزبير	رئيس مجلس الإدارة	عضو مستقل
٢	الفاضلة/ رندة الصادق	نائب رئيس مجلس الإدارة	عضو غير مستقل
٣	الفاضل /محمد الغنمة	عضو مجلس إدارة	عضو غير مستقل
٤	الفاضل / عبد العزيز البلوشي	عضو مجلس إدارة	عضو غير مستقل
٥	الفاضل / وليد السمهوري	عضو مجلس إدارة	عضو غير مستقل
٦	الفاضل / عماد سلطان	عضو مجلس إدارة	عضو مستقل
٧	الفاضل/ نصري ملحمي	عضو مجلس إدارة	عضو مستقل
٨	الفاضل/ ياسر بدري	عضو مجلس إدارة	عضو مستقل
٩	الفاضل/ نبيل القدومي	عضو مجلس إدارة	عضو مستقل

نستعرض فيما يلي نبذة عن أعضاء مجلس الإدارة:

الفاضل/ رشاد بن محمد الزبير - رئيس مجلس الإدارة

يشغل الفاضل/ رشاد بن محمد الزبير منصب رئيس مجلس إدارة مؤسسة الزبير («Z-Corp») والتي تعتبر من رواد المجموعات التجارية الكبرى في سلطنة عُمان، حيث تنشط في قطاعات عديدة مثل الطاقة والموارد الطبيعية، وقطاع التطوير العقاري والضيافة والتنقل والمعدات والأتمتة الذكية والتعليم وحلول المشاريع الصناعية والكيميائية، والسلع الاستهلاكية سريعة التداول، والتحول الرقمي وتقنية المعلومات، حيث يتولى إدارة أعمال مجلس الإدارة، ويمثل المؤسسة في المسائل والعلاقات التجارية المهمة. وقبل توليه لهذا المنصب في العام ٢٠١٠م، فقد شغل منصب رئيس مجموعة الزبير للسيارات، ثم تولى لاحقاً منصب رئيس مجموعة مؤسسة الزبير لعدة سنوات.

ترأس الفاضل/ رشاد الزبير مجلس إدارة بنك عُمان العربي منذ العام ١٩٩٩، وهو أيضاً رئيس مجلس إدارة شركة الزبير القابضة ش.م.ع.م وشركة مياه الواحة ش.م.ع.م، وكذلك نائب رئيس مجلس إدارة شركة منتجج بر الجصة ش.م.ع.م، وهو أيضاً نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المؤسس لجامعة مسقط.

شغل الفاضل/ رشاد الزبير خلال مسيرته المهنية العديد من المناصب القيادية (بما في ذلك منصب رئيس مجلس الإدارة) في العديد من المؤسسات وشركات المساهمة الرائدة، إذ كان نائباً لرئيس مجلس الأعمال العُماني وعضواً مؤسساً فيه، كما كان من مؤسسي جمعية الصداقة العُمانية الألمانية وترأس مجلس إدارتها، كما صار عضواً في هيئة الخدمات المالية التي تشرف على بورصة مسقط، إلى جانب عضويته في مركز عُمان للحوكمة والاستدامة.

الفاضلة/ رندة الصادق

تولت الفاضلة/ رندة الصادق منصب الرئيس التنفيذي للبنك العربي في فبراير ٢٠٢٢، وكانت تشغل في السابق منصب نائب الرئيس التنفيذي للبنك منذ عام ٢٠١٠. وقبل انضمامها للبنك العربي، تولت رندة الصادق العديد من المناصب القيادية على مدار ٢٤ عامًا مع بنك الكويت الوطني، كان آخرها منصب مدير عام المجموعة المصرفية الدولية في كل من لندن والكويت. وتشغل الصادق مجموعة من المناصب مع مجموعة البنك العربي من بينها: عضو مجلس إدارة بنك عُمان العربي في سلطنة عُمان وعضو مجلس إدارة البنك العربي الوطني في المملكة العربية السعودية ورئيس مجلس إدارة شركة العربي للتمويل (قابضة) في لبنان.

كما تشغل رندة منصب رئيس وعضو مجلس إدارة شركة صندوق رأس المال والاستثمار الأردني، وعضو مجلس إدارة الشركة الأردنية لأنظمة الدفع والتقاص، وعضو مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن، وعضو هيئة مديري صندوق الحسين للإبداع والتفوق.

وتحمل رندة شهادة الماجستير في إدارة الأعمال (MBA) في العلوم المالية والمصرفية من الجامعة الأمريكية في بيروت.

الفاضل / عبد العزيز البلوشي

يشغل الفاضل/ عبد العزيز بن محمد البلوشي، منصب الرئيس التنفيذي لمجموعة الشركة العمانية العالمية للتنمية والاستثمار ش.م.ع. (أومينفست). ويتمتع بخبرة مهنية تزيد عن ٣٤ عامًا؛ مما يمنحه معرفة واسعة وعميقة في مجال الخدمات المالية الدولية وتقلبات السوق العالمية.

منذ انضمامه إلى أومينفست عام ٢٠١٤م، عمل الفاضل/ عبد العزيز البلوشي مع فريق الإدارة على تنفيذ الرؤية الجديدة للشركة التي وضعها مجلس الإدارة، وصياغة ثقافتها التنظيمية وهيكلها وسياساتها الجديدة. وكما نجح فريق الإدارة بقيادة الفاضل/عبد العزيز في تحقيق الاندماج بين أومينفست وأونك القابضة، مما نتج عنه إنشاء أكبر شركة استثمارية مدرجة في عُمان. وكان الفاضل/ عبد العزيز البلوشي وفريق الإدارة مسؤولين أيضًا عن العديد من المبادرات الرئيسية في أومينفست مثل الاكتتاب العام الأولي لشركة التأمين الرائدة "الشركة الوطنية للتأمين على الحياة والعام" وتطوير المقر الرئيسي للمجموعة "مركز أومينفست للأعمال" (OBC)، واندماج الشركة الوطنية للتمويل وشركة أوريكس للتأجير، وهذا بالإضافة إلى دوره القيادي في مبادرات زيادة رأس المال، شملت إصدار سندات دائمة، كما اضطلع بدور محوري في إتمام اندماج بنك عُمان العربي مع بنك العز الإسلامي، مما ساعد في إدراج البنك في بورصة مسقط ليصبح شركة مساهمة عامة، وتولى أيضًا عملية استحواذ شركة الوطنية للتأمين على الحياة والعام (NLGIC) على شركة آر أس آيه الشرق الأوسط (RSA)، مما جعل شركة الوطنية للتأمين على الحياة والعام من ضمن أكبر عشر شركات تأمين في المنطقة.

شغل الفاضل/ عبد العزيز البلوشي قبل انضمامه لأومينفست منصب الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي ش.م.ع. خلال الفترة من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠١٤، وساهم بشكل رئيسي في تحويل البنك من بنك مختص في تقديم القروض الإسكانية (التمويل العقاري) إلى بنك تجاري متكامل، بأصول تزيد قيمتها عن ٣ مليارات دولار أمريكي وحقوق ملكية تفوق قيمتها ٤٥٠ مليون دولار أمريكي. ونال الفاضل/ عبد العزيز في نوفمبر ٢٠١٢ لقب "ثاني أفضل رئيس تنفيذي في العالم المصرفي العربي" من مجلة فوربس الشرق الأوسط. وفي إبريل ٢٠١٩ حصل على جائزة "الرئيس التنفيذي للعام" في حفل توزيع جوائز عُمان للخدمات المصرفية والمالية.

الفاضل/ عبد العزيز البلوشي حاصل على درجة الماجستير في العلوم المالية من جامعة ستراثكلايد (المملكة المتحدة)، وزميل معهد تشارترد للمصرفيين في المملكة المتحدة وعمل في مجالس إدارة مختلفة في جميع أنحاء السلطنة، وهو عضو مجلس إدارة استشاري في كلية الزراعة والعلوم البحرية بجامعة السلطان قابوس، ويشغل منصب عضو مجلس إدارة في هيئة الخدمات المالية.

كما يشغل في الوقت الراهن منصب رئيس مجلس إدارة شركة أوبار كابيتال، ورئيس مجلس إدارة الشركة العمانية للاستثمارات العقارية والخدمات ش.م.ع.م، ونائب رئيس مجلس إدارة شركة جبرين العالمية للتنمية ش.م.ع.م. وهو أيضًا عضو في مجلس إدارة بنك عُمان العربي ش.م.ع.م، وشركة ليفا البحرين (LIVA)، بالإضافة إلى عضويته في مجلس إدارة إنجاز عُمان.

الفاضل / وليد السمهوري

يشغل الفاضل/ وليد السمهوري منصب نائب الرئيس التنفيذي - مدير منطقة الاردن للبنك العربي ش.م.ع. . ويتمتع بخبرة مصرفية واسعة تمتد لأكثر من ٣٥ عامًا مع البنك العربي ش.م.ع.، حيث عمل في مناطق جغرافية مختلفة وتولى مسؤوليات مختلفة في الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات المالية والائتمان والعمليات المصرفية والتمويل التجاري.

الفاضل/ وليد السمهوري يشغل منصب الرئيس التنفيذي للبنك العربي السوداني في السودان، وعضو مجلس إدارة البنك العربي في تونس. كما أنه عضو مجلس إدارة في الشركة الأردنية لضمان القروض في المملكة الأردنية الهاشمية. ويحمل الفاضل/ وليد السمهوري درجة الماجستير في الاقتصاد من الجامعة الأردنية.

نشرة إصدار حق الأفضلية

الفاضل / عماد سلطان

انضم الفاضل/ عماد سلطان في عام ١٩٩٥ إلى شركة دبليو جيه تاوول وشركاه ذ م م (وهي شركة عائلية كبرى تأسست في عام ١٨٦٦)، حيث تولى منصب مدير تطوير الأعمال، وما زال يعمل في مجموعة تاوول منذ ذلك الحين. ويشغل حالياً منصب نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب في هذه الشركة ورئيس لجنتها التنفيذية. ويشغل منصب مجلس إدارة شركة تاوول الدولية القابضة ش.م.ك (الكويت)، ويرأس لجنة الرواتب والتعيينات،

ويشغل أيضاً منصب نائب رئيس مجلس الإدارة وعضو اللجنة التنفيذية ولجنة التدقيق في بورصة مسقط. ويشغل الفاضل/ عماد سلطان سابقاً عدة مناصب منها عضو مجلس إدارة البنك الوطني العُماني، وعضو مجلس إدارة الشركة العمانية الدولية للتنمية والاستثمار ش.م.ع.ع. (أو منفسست) والمعهد الوطني للضيافة، وشركة سافانا ريسورسز ش.م.ع. والاتحاد العماني للتنس، إلى جانب جهات أخرى.

الفاضل/ عماد سلطان حاصل على بكالوريوس العلوم في إدارة الأعمال في التسويق من الجامعة الأمريكية بواشنطن العاصمة، في الولايات المتحدة الأمريكية، وهو عضو في منظمة الرؤساء الشباب منذ عام ٢٠٠٥.

الفاضل/ نصري ملحمي

شغل الفاضل/ نصري ملحمي منصب الرئيس التنفيذي للبنك العربي - سويسرا من عام ٢٠٠٩م إلى ٢٠١٧م، ويشغل عضوية مجلس الإدارة وعضوية لجنة التدقيق في بنك TradeXBank - زيورخ، سويسرا، كما أنه عضو مجلس إدارة ورئيس لجنة التدقيق في شركة أوبار في سلطنة عُمان، وعضو في مجلس إدارة شركة AB Fund Managers - غيرنزي.

عمل الفاضل/ نصري ملحمي سابقاً في "B.A.I." بباريس، وهي إحدى الشركات التابعة لـ BNP، ومن ثم انضم إلى بنك BNP في جنيف كمدير تنفيذي مسؤول عن الخدمات المصرفية الخاصة والتمويل التجاري لمنطقة جنوب أوروبا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كما عُيِّن عضواً في اللجنة التنفيذية في عام ٢٠٠٠.

حصل الفاضل/ نصري على درجة الدكتوراة في الأعمال المصرفية والإدارة من جامعة باريس دوفين، ولديه شركته الاستشارية الخاصة "NVM Consulting".

الفاضل /محمد الغنمة

يشغل الفاضل/ محمد الغنمة، منصب نائب الرئيس التنفيذي ومدير إدارة الائتمان في الإدارة العامة للبنك العربي منذ العام ٢٠١٠، وسبق وأن عمل في عدة مناصب تنفيذية في البنك، إذ شغل منصب نائب الرئيس التنفيذي العالمي لإدارة الأعمال المصرفية والاستثمارية للشركات من عام ٢٠٠٧ وحتى ٢٠١٠.

كما شغل الفاضل/ محمد الغنمة قبل ذلك عدة مناصب ما بين الفترة ١٩٧٦ و ٢٠١٠ لدى المصارف الإقليمية الكبرى، حيث عمل في المملكة العربية السعودية لدى البنك السعودي الأمريكي، والبنك السعودي التجاري المتحد، والبنك السعودي الفرنسي، كما عمل في مملكة البحرين لدى بنك الخليج الدولي، وعمل في المملكة الأردنية الهاشمية لدى بنك القاهرة عمان.

تزيد خبرة الفاضل/ محمد الغنمة عن ٤ عقود في عالم المصارف والإدارة، وهو عضو في عدة مجالس إدارات منها البنك العربي الإسلامي الدولي الذي يشغل به منصب نائب رئيس مجلس الإدارة، إلى جانب عضويته في مجلس إدارة البنك العربي الوطني في السعودية، والبنك العربي في سوريا، وبنك تورك لاند في تركيا كما يشغل منصب رئيس هيئة المديرين في الشركة العربية الوطنية للتأجير في الأردن ونائب رئيس هيئة المديرين شركة مجموعة العربي للاستثمار. ويحمل الفاضل / محمد الغنمة شهادة بكالوريوس علوم في الرياضيات من جامعة الملك سعود في الرياض إلى جانب دبلوم برمجة الكمبيوتر من لندن.

الفاضل/ ياسر بدري

يشغل الفاضل/ ياسر بدري حالياً منصب رئيس الخدمات المالية في منصة الأسهم الخاصة في شركة مبادلة للاستثمار. ويشرف على استراتيجية مبادلة للاستثمار في الأسهم الخاصة العالمية وأنشطتها في مجال الخدمات المالية.

وقبل دوره في الاستثمارات المباشرة، كان عضواً في فريق الاندماج والاستحواذ المسؤول عن توفير دعم تنفيذ المعاملات لوحدة أعمال متعددة في شركة مبادلة. وقبل ذلك، عمل في قسم إدارة المخاطر المالية، وهو جزء من قسم تمويل الشركات والخزينة في مبادلة. وانضم بدري إلى مبادلة في العام ٢٠٠٩ كمحلل في قسم الرعاية الصحية.

وهو كذلك عضو مؤسس لفريق الاستثمار المباشر للخدمات المالية، وتولى قيادة العديد من المعاملات البارزة عبر عمليات الاستحواذ واستثمارات الصناديق. وقبل توليه منصباً قيادياً في الفريق، قاد عملية تطوير إستراتيجية الاستثمار في التأمين وتنفيذ الصفقات في مبادلة، كما قاد أيضاً عملية توسيع تغطية استثمارات مبادلة المباشرة في آسيا.

ويشغل أيضاً منصب عضو مجلس إدارة في شركة إنفستكوروب القابضة (Investcorp Holdings) وشركة إعادة التأمين (خاصة) التي يقع مقرها في برمودا، وهو حاصل على بكالوريوس في المالية من الجامعة الأميركية في الشارقة، كما أنه حاصل على شهادة محلل مالي معتمد (CFA) منذ عام ٢٠١٣.

نشرة إصدار حق الأفضلية

الفاضل/ نبيل القدومي

يُعد الدكتور نبيل القدومي من الرواد في مجالات ريادة الأعمال والقيادة الاستراتيجية، ويتمتع بمسيرة مهنية متميزة تمتد عبر قطاعات الطاقة والمصرفية والتنمية. وهو المؤسس ورئيس مجلس إدارة شركة سبيتكو الدولية للبترول (SPETCO)، وهي شركة رائدة في تطوير منشآت وخدمات النفط والغاز في الكويت والإمارات العربية المتحدة. كما أسس شركة بروجاكس العالمية، وهي شركة إقليمية رائدة في إدارة المشاريع، والتي استحوذت عليها لاحقاً مجموعة إيجيس EGIS.

شغل الدكتور القدومي مناصب بارزة في القطاع المصرفي، منها عضوية مجلس إدارة بنك الاستثمار والتمويل الأردني (٢٠٠٠-٢٠١٧)، وعضوية مجلس إدارة بنك فلسطين (٢٠١٨-٢٠١٩). ويشغل الدكتور القدومي في مجال العمل العام، منصب نائب رئيس مجلس إدارة الصندوق العربي للثقافة والفنون، وهو مؤسس ومدير مؤسسة هاني القدومي للمنح الدراسية. كما مثل فلسطين كمحافظ في الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

٧-٧ الإدارة

نستعرض فيما يلي نبذة عن فريق الإدارة العليا لدى البنك:

الفاضل / سليمان الحارثي - الرئيس التنفيذي

انضمّ الفاضل / سليمان الحارثي إلى فريق عمل بنك عُمان العربي في ٤ يناير ٢٠٢٣، إذ شغل منصب الرئيس التنفيذي، وقد تولّى عدّة مناصب قيادية لدى بنوك محلية كبرى، بما في ذلك منصب نائب الرئيس التنفيذي في بنك عُمان العربي والرئيس التنفيذي لبنك العز الإسلامي. يشغل حالياً منصب نائب رئيس مجلس إدارة شركة تكافل عُمان للتأمين ش.م.ع.، وهو عضو مجلس إدارة كلية الدراسات المصرفية والمالية، وعضو مجلس إدارة نادي كلية هارفارد للأعمال (Harvard Business School (HBS) Club).

وتخرج الفاضل/ سليمان الحارثي من معهد سلطنة عُمان للدراسات المصرفية، كما يحمل شهادة ماجستير في إدارة الأعمال وتخصص الدراسات المالية من جامعة ليستر في المملكة المتحدة. كما أنجز برامج الإدارة التنفيذية في كلية هارفارد للأعمال والمعهد الأوروبي لإدارة الأعمال (INSEAD).

الفاضل / سي بي جانيش - نائب الرئيس التنفيذي

انضمّ الفاضل/ سي بي جانيش إلى فريق عمل بنك عُمان العربي وشغل منصب نائب الرئيس التنفيذي منذ شهر فبراير ٢٠٢١، كما تمّ تعيينه رئيساً تنفيذياً بالإنابة خلال الفترة الممتدة بين شهر أغسطس ٢٠٢١ وحتى ٣ يناير ٢٠٢٣. ويعمل الفاضل / سي بي جانيش رجل أعمال ومسؤول تنفيذي مخضرم، حيث تزخر خبراته بالتجارب الناجحة ذات الصلة بتطوير العلامات التجارية وتعزيز الربحية وتحقيق القيمة لصالح أصحاب المصلحة المعنيين. ويتمتع الفاضل/ سي بي جانيش بخبرة عالمية واسعة تزيد عن ٣٥ عاماً، إذ اكتسبها في الهند وهونغ كونغ والإمارات العربية المتحدة وسلطنة عُمان. وتخرج من كلية أم أي تي سلاون (الولايات المتحدة الأمريكية) (MIT-Sloan (USA) والمعهد الهندي لإدارة الأعمال في كالكوتا (الهند) (IIM-Calcutta)، وهو يحمل شهادة ماجستير في إدارة البنوك وماجستير في التجارة. بالإضافة إلى ذلك، يحمل أيضاً شهادة مدير غير تنفيذي من «فايننشال تايمز» (Financial Times (FT-NED)، وتولى الفاضل / سي بي جانيش قبل انضمامه لبنك عُمان العربي منصب الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المتحد المحدود في دبي، الإمارات العربية المتحدة، بين عامي ٢٠١٦ و٢٠٢١، كما شغل منصب نائب الرئيس التنفيذي في بنك الأهلي ش.م.ع. خلال الفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٥.

الفاضل/ سليمان الهنائي - رئيس مجموعة الأعمال المصرفية التجارية

تم تعيين الفاضل/ سليمان الهنائي كرئيس للخزينة والاستثمارات والعلاقات الحكومية منذ يوليو ٢٠١٧، وهو متخصص في مجال الخزينة مع خبرة إقليمية تمتد لأكثر من ٣٠ عاماً في مجال الخدمات المصرفية التجارية والخزينة مع العديد من البنوك المحلية والإقليمية بما فيها بنك الدوحة في قطر، وبنك عمان الدولي، والبنك الأهلي ش.م.ع. في سلطنة عُمان. حصل الفاضل/ سليمان الهنائي على دبلوم في الخدمات المصرفية عام ٢٠٠١ من الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية في الأردن. وقد التحق بعدد من الدورات والبرامج التدريبية المتقدمة وورش العمل التي نظمتها مؤسسات تدريبية دولية مرموقة، والتي أسهمت في الارتقاء بمسيرته المهنية. كما أنجز برامج الإدارة التنفيذية المقدمة من المعهد الأوروبي لإدارة الأعمال (INSEAD) في فرنسا، وتم تعيينه رئيساً تنفيذياً للخدمات المصرفية للشركات في ٣١ مايو ٢٠٢٣، حيث أضيفت إدارة الخدمات المصرفية للشركات إلى نطاق عمله.

الفاضل / أحمد الدماطي - الرئيس المالي

تم تعيين الفاضل/ أحمد الدماطي في منصب الرئيس المالي في أكتوبر ٢٠٢١، ويتمتع بخبرة تزيد عن ٢٥ في قطاع المصارف. وتولّى الفاضل / أحمد الدماطي مناصب عليا مختلفة في دول عديدة من منطقة الشرق الأوسط، حيث كان يعمل لدى مؤسسة مالية عالمية. وقبل انضمامه إلى بنك عُمان العربي، فقد شغل الفاضل / أحمد الدماطي منصب الرئيس المالي لدى أحد البنوك المحلية في سلطنة عُمان. ويحمل الفاضل / أحمد الدماطي شهادة بكالوريوس في المحاسبة، كما أنّه أيضاً محلل مالي معتمد (CFA)، وعضو في المعهد العالمي للمحللين الماليين المعتمدين (CFA Institute)، وقد أنهى أيضاً برامج تنفيذية في عدد من أبرز المؤسسات الدولية، بما في ذلك كلية هارفارد للأعمال (Harvard Business School).

الفاضلة/ أسماء الزدجالية - رئيس مجموعة العمليات المصرفية

تمّ تعيين الفاضلة / أسماء الزدجالية في بنك عُمان العربي في ٢٠١٦، وهي حالياً تشغل منصب رئيس مجموعة العمليات المصرفية وتتمتع الفاضلة/ أسماء الزدجالية بأكثر من ٢٤ عاماً من الخبرة اكتسبتها من خلال العمل في قطاع البنوك. يتضمن نطاق مسؤولياتها العمليات المركزية، ومعالجة المدفوعات، وبرامج التحول المؤسسي، وإدارة المشاريع والتغيير، وتسجيل العملاء الجدد، والحوكمة التشغيلية والرقابة، وإدارة ائتمان الأفراد والشركات، والتمويل التجاري، ووظائف الدعم ذات الصلة بالزمانة. حصلت على دبلوم في العلوم المصرفية من كلية الدراسات المصرفية والمالية، كما نالت درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة ستراثكلاید. وأكملت أيضاً برنامج القيادة التنفيذية من معهد الدولي للتنمية الإدارية IMD في سويسرا، ضمن إطار البرنامج الوطني للرؤساء التنفيذيين (NCP)، وتخرّجت في مايو ٢٠١٨ وكانت المرشحة الوحيدة من القطاع المصرفي في الدفعة الثالثة.

الفاضل/ جمعة الفليتي - نائب رئيس الخدمات المصرفية للأفراد

يعد الفاضل/ جمعة الفليتي مسؤول تنفيذي عُماني مخضرم يتمتع بخبرة تمتد لأكثر من ٣٠ عاماً في القطاعين الحكومي والمصرفي، وبدأ مسيرته المهنية في شرطة عُمان السلطانية، وتدرج في المناصب القيادية في وزارة البلديات الإقليمية وموارد المياه، بما في ذلك مدير عام بلديات محافظة الداخلية، حيث تولّى قيادة مبادرات تتعلق بالتخطيط الاستراتيجي والإصلاح الإداري وإدارة التنمية.

بعد مسيرة متميزة في القطاع الحكومي، انتقل الفاضل جمعة الفليتي إلى القطاع المصرفي، مستفيداً من خبراته في العمل العام لدعم وتطوير الصيرفة الإسلامية. وقد شغل مناصب بارزة من بينها رئيس العلاقات الحكومية والمبيعات المؤسسية في كل من ميثاق وبنك العز الإسلامي. وتولّى في بنك عُمان العربي العديد من المناصب التنفيذية قبل تعيينه نائباً لرئيس الخدمات المصرفية للأفراد، وهو حاصل على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال، بالإضافة إلى أنه يحمل عدداً من الشهادات المهنية المتخصصة، وقد شارك في برامج تدريبية إقليمية ودولية في مجالات القيادة، والاستراتيجية، والصيرفة الإسلامية، والتنمية المستدامة.

الفاضلة/ زهراء عبد الأمير - رئيس إدارة المخاطر

انضمت الفاضلة/ زهراء عبد الأمير إلى بنك عمان العربي في نوفمبر ٢٠٢٢ كرئيس قسم مراجعة الائتمان، ثم تم تعيينها رئيس إدارة المخاطر في نوفمبر ٢٠٢٤. وتتمتع بخبرة مصرفية تمتد لأكثر من ١٥ عاماً، اكتسبتها من خلال العمل في بنوك محلية ودولية.

وتحمل الفاضلة/ زهراء بكالوريوس الرياضيات وعلوم الاقتصاد والاحصاء (BSc) من جامعة ورك بالمملكة المتحدة (Warwick University (UK)، ودرجة الماجستير في إدارة الأعمال من مدرسة IE للأعمال في إسبانيا (IE Business School (Spain). وقد حصلت على شهادة في إدارة المخاطر المالية من الجمعية العالمية للمتخصصين في إدارة المخاطر (GARP) في عام ٢٠١٨، كما أنهت في عام ٢٠٢٠ برنامجاً في علوم البيانات وتعلم الآلة من معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا (MIT).

الفاضل /عصام بن علي بن محمد البوسعيد - رئيس مجموعة الموارد البشرية والإدارية

انضم الفاضل/ عصام بن علي بن محمد البوسعيد إلى بنك عُمان العربي بتاريخ ٢٤ فبراير ٢٠٢٢ بصفته رئيساً تنفيذياً للموارد البشرية. ويُعد من الكفاءات المهنية المتميزة في مجال الموارد البشرية، إذ يمتلك خبرة تمتد لأكثر من ٢٧ عاماً في قطاعات التعليم العالي، وقطاع الطيران التجاري، وقطاع النفط والغاز (عمليات الاستكشاف والإنتاج «المنيو» وعمليات التكرير والتوزيع) «المصب»، بالإضافة إلى عمله في القطاع المصرفي، ويحمل درجة الماجستير في الإدارة العامة مع تخصص في الموارد البشرية من جامعة كارنيجي ميلون بالولايات المتحدة الأمريكية (Carnegie Mellon University, USA).

الفاضل/ منصور الرئيسي - رئيس إدارة الالتزام

انضم الفاضل/ منصور الرئيسي للبنك كرئيس إدارة الالتزام في عام ٢٠١٥. وبدأ مسيرته المهنية في البنك المركزي العُماني عام ١٩٨٨ في منصب مراجع بنكي، ثم تولى مسؤولية إدارة الرقابة المصرفية في عام ١٩٩٦. وتمت ترقيته لاحقاً إلى مدير أول ومسؤول عن إدارة الفحص المصرفي. في عام ٢٠٠٨، انضم إلى البنك الوطني العُماني في منصب رئيس إدارة الالتزام. وهو حاصل على شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال من كلية رولينز بولاية فلوريدا الأمريكية (Rollins College, Florida, USA)، وحاصل على درجة الماجستير في التنمية المصرفية من الجامعة الأمريكية بواشنطن العاصمة، الولايات المتحدة الأمريكية.

الفاضل / طارق الزدجالي - رئيس تكنولوجيا المعلومات

انضم الفاضل/ طارق الزدجالي إلى بنك عُمان العربي في ٣٠ ديسمبر ٢٠٢١ كرئيس تكنولوجيا المعلومات. ويتمتع بخبرة تمتد لأكثر من ٢٧ عاماً من الخبرة في القطاع المصرفي وتكنولوجيا المعلومات، إذ عمل في عدة بنوك داخل سلطنة عُمان. وهو حاصل على درجة الماجستير في علوم الحاسوب (إدارة المعلومات والأمن)، بالإضافة إلى حصوله على شهادات مهنية أخرى من مؤسسات مرموقة مثل كلية وارتون للأعمال (Wharton School)، وكلية كوينز للأعمال (Queens School of Business)، وشركة آي بي إم (IBM).

الفاضل/ حمزه موسى باقر - رئيس إدارة التدقيق الداخلي

انضم الفاضل/ حمزة إلى بنك عُمان العربي في أغسطس ٢٠٢١ بصفته رئيس إدارة التدقيق الداخلي. ويتمتع بخبرة تمتد لأكثر من ٢٣ عاماً في مجال التدقيق، إذ شغل العديد من المناصب في عدة قطاعات بما في ذلك الشركات الأربعة الكبرى في قطاع المحاسبة (Big Four)، والقطاع المصرفي، والطيران، والنفط والغاز، وقطاعات الكهرباء والمياه. وهو حاصل على درجة البكالوريوس مع مرتبة الشرف في علوم الحاسوب وتطبيقات الإنترنت من جامعة لوتون (Luton). ويعتد مدققاً داخلياً معتمداً (CIA)، ويحمل عدة شهادات مهنية أخرى ذات صلة بالمجال مثل شهادة مدقق نظم معلومات معتمد (CISA) ودورة التحكم في نظم المعلومات والمخاطر المعتمد (CRISC).

٨. الملخص المالي

يمكن الإطلاع على القوائم المالية للبنك للنصف الأول من عام ٢٠٢٥، والسنة المالية ٢٠٢٤، والسنة المالية ٢٠٢٣، والسنة المالية ٢٠٢٢ على موقع بورصة مسقط www.msx.om، أو عبر موقع البنك الإلكتروني: <https://www.oman-arabbank.com/home/about-us/investor-relations> أو <https://www.oman-arabbank.com/home/about-us/investor-relations> أو [arabbank.com](https://www.oman-arabbank.com/home/about-us/investor-relations)

٩. المعاملات مع الأطراف ذات الصلة

يجري البنك في إطار أنشطته الاعتيادية معاملات مع كبار مساهميه والأطراف ذات الصلة والتي تضم أعضاء مجلس الإدارة، وكبار التنفيذيين، والشركات التي تربطهم بها مصالح كبيرة، على أساس التعامل العادل وبموافقة مجلس الإدارة. للإطلاع على ملخص المعاملات مع الأطراف ذات الصلة، فإنه يُرجى الرجوع إلى البيانات المالية للبنك عبر بورصة مسقط www.msx.om أو من خلال الموقع الإلكتروني للبنك: (<https://www.oman-arabbank.com>) أو (<https://www.oman-arabbank.com/home/about-us/investor-relations>)

١. المخاطر وتدابير الحد منها

ينطوي الاستثمار في الأسهم المعروضة على عدد من المخاطر. وعليه، فإنه قبل اتخاذ قرار الاستثمار في هذه الأسهم، يجب على المتقدمين دراسة المخاطر الكامنة في نشاط البنك المقترح وتقييمها بعناية، بما في ذلك المخاطر الموضحة أدناه، وذلك إلى جانب المعلومات الواردة في هذه النشرة، فيمكن أن يكون لتلك المخاطر تأثير على نشاط البنك المقترح وأوضاعه أو نتائجها المالية المتوقعة. ومن ثم ففي هذه الحالات، قد يتعرض المتقدمون لخسارة جزئية أو كلية في استثماراتهم. كما أن هناك مخاطر إضافية وحالات عدم يقين قد تؤثر سلباً على نشاط البنك المقترح.

لا تُعد عوامل المخاطر التالية شاملة أو نهائية، إذ قد توجد مخاطر وأمور غير يقينية إضافية غير معروفة حالياً أو لا يعتبرها البنك ذات أهمية في الوقت الراهن، وقد يكون لها تأثير على البنك وعملياته المقترحة. قد تختلف المخاطر الفعلية وتأثيراتها بشكل جوهري عن تلك المذكورة وفي حالة تحول أمور غير يقينية إلى واقع فعلي، فإن العمليات المقترحة للبنك ونتائجها ربما تتأثر بشكل سلبي. كما تجدر الإشارة إلى أن البنك يعتزم اتخاذ الخطوات والإجراءات اللازمة للتخفيف من المخاطر المذكورة أدناه، باستثناء تلك الناشئة عن عوامل خارجة عن سيطرة البنك، ولا سيما العوامل ذات الطابع السياسي والاقتصادي.

يجب أن نشير إلى أن أداء البنك في الفترات السابقة ليس مؤشراً على النتائج المستقبلية.

يجب على المتقدمين دراسة ما إذا كان الاكتتاب في الأسهم المعروضة مناسباً لهم، وذلك على ضوء المعلومات الواردة في نشرة الإصدار وعلى حسب ظروفهم الشخصية، وذلك قبل اتخاذ قرار الاستثمار بها؛ وينصح البنك المتقدمين بإجراء تحقيقاتهم الخاصة فيما يتعلق بتلك المخاطر، وذلك قبل اتخاذ أي قرار استثماري بموجب هذه النشرة، ويخلي البنك مسؤوليته عن ذلك.

عوامل المخاطر المتعلقة بالبنك

مخاطر المنافسة

يعمل البنك في جو تنافسي حيث يواجه منافسة من البنوك التجارية الأخرى والبنوك المتخصصة وشركات التمويل، ويمكن أن يؤدي ذلك إلى ضغوط متزايدة على مستوى النشاط وهو الأمر الذي يمكن أن يكون له تأثير سلبي على الهوامش والأرباح.

تدابير الحد من المخاطر: سجل البنك معدلات أداء مرضية خلال الفترة الماضية في ظل السوق الذي يشهد تزايداً في المنافسة، ويؤكد البنك ثقته في قدرته على مواصلة هذا الأداء الإيجابي في المستقبل.

المخاطر التنظيمية

يمكن أن يؤدي وقف أو إلغاء أو تقييد رخصة البنك المصرفية إلى عدم قدرة البنك على مواصلة أنشطته، مما سيترتب عليه تأثير سلبي جوهري على أعمال البنك ونتائج التشغيلية.

تدابير الحد من المخاطر: تهدف سياسات وإجراءات البنك إلى الالتزام بالقواعد والأنظمة المصرفية، وذلك لتفادي التعرض لأي إجراءات تنظيمية عقابية.

المخاطر المصرفية

تواجه البنوك - بما في ذلك المصدر - العديد من المخاطر التي تنشأ بسبب طبيعة نشاطها، ويشمل ذلك مخاطر الائتمان (تخلف المقترضين/ الأطراف المقابلة عن السداد)، ومخاطر سعر الفائدة (الحركة السلبية في معدلات السوق)، ومخاطر السيولة (عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات المالية في مواعيد استحقاقها والحصول على مبلغ التمويل المطلوب بأسعار اقتصادية)، ومخاطر العملة (الحركة السلبية في سعر الصرف)، ومخاطر السعر (الحركة السلبية في أسعار السوق فيما يتعلق بالسندات / الاستثمارات / الأصول)، والمخاطر التشغيلية (مخاطر الاحتيال، والأخطاء، والتوثيق غير السليم، وغيرها)، والمخاطر التقنية (فقدان المعلومات، والتعطيل عن العمل، واستخدام أنظمة قديمة)، ومخاطر السمعة (من شأن مخاطر دعاوى القانونية، أو سوء سلوك، أو حالات الإخلال التشغيلي، أو الإشاعات الصحفية أو الدعاية السلبية، سواء حقيقية أم لا، أن تمس سمعة البنك بشكل يؤدي إلى التأثير سلباً على موقعه، أو نشاطه، أو أرباحه)؛ وقد تؤثر أيًا من تلك المخاطر على البنك بشكل قد يؤدي إلى تحمله الخسائر المالية والتجارية الفادحة.

تدابير الحد من المخاطر: طور البنك مجموعة من السياسات والإجراءات الخاصة بإدارة المخاطر بهدف التعامل مع هذه المخاطر وممارسة عملياته بشكل منضبط وحذر.

مخاطر الائتمان

تشير مخاطر الائتمان إلى احتمال إخفاق أحد طرفي أداة مالية في الوفاء بالتزاماته، مما يؤدي إلى تكبد الطرف الآخر لخسارة مالية. وتعد هذه المخاطر جزءاً جوهرياً من طبيعة أعمال البنك. ويمكن أن تنشأ مخاطر الائتمان نتيجة تدهور في جودة الائتمان لأطراف محددة يتعامل معها البنك، سواء كان ذلك بسبب تدهور عام في الأوضاع الاقتصادية المحلية أو العالمية، أو نتيجة لمخاطر نظامية ضمن النظام المالي. وعليه، فقد يؤثر ذلك سلباً على إمكانية استرداد قيمة أصول البنك، وقيمتها الدفترية، مما يستلزم زيادة مخصصات البنك لانخفاض قيمة أصوله ومخاطره الائتمانية الأخرى. وقد يترتب على ذلك تأثير سلبي جوهري على أعمال البنك، ووضعه المالي، ونتائج التشغيلية، وأفاقه المستقبلية.

تدابير الحد من المخاطر:

- تحديد معايير اكتتاب تفصيلية، وتطوير سياسات وإجراءات شاملة تغطي قواعد الائتمان والعمليات والأدوار والمسؤوليات على مستوى كافة أقسام البنك.
- تحديد الأسواق المستهدفة والقطاعات التجارية، والمستويات المفضلة من التنويع والتركيز، وتكلفة رأس المال عند منح الائتمان.
- زيادة معدل العائد المعدّل مع مراعاة المخاطر ذات الصلة، إذ يكون ذلك من خلال الحفاظ على تعرض البنك لمخاطر الائتمان ضمن حدود مقبولة.
- يُعد التصنيف الائتماني للمقترض عنصراً أساسياً في تقييم مخاطر الائتمان، ومن ضمن الشروط الإلزامية.
- وجود مصفوفة صلاحيات (DoA) واضحة ومحددة للموافقة على طلبات الائتمان.
- وجود إدارة استباقية لضمان كفاية مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL) والمخصصات العامة والخاصة.
- آلية مستقلة وفاعلة لمراجعة القروض، إذ تهدف هذه الآلية إلى التقييم المستمر لجودة محفظة القروض وتحقيق تحسينات نوعية في عمليات الائتمان.
- إعداد تقارير دورية وفقاً لهيكل الحوكمة المعتمد في البنك ورفعها إلى اللجان المختصة.

مخاطر السوق

تنشأ مخاطر السوق من التغيرات في معدلات أسعار السوق مثل أسعار الفائدة، وأسعار صرف العملات الأجنبية، وأسعار الأسهم. ويهدف نهج البنك في إدارة مخاطر السوق إلى الحد من حجم الخسائر المحتملة في الصفقات المفتوحة (open positions) التي قد تنشأ نتيجة تغيرات غير متوقعة في أسعار الفائدة أو أسعار الصرف أو أسعار الأسهم. ومع ذلك، فإنه في حال حدوث تقلبات غير متوقعة، فقد يكون لذلك تأثير سلبي على أعمال البنك، ووضعه المالي، ونتائج عملياته، وأفاقه المستقبلية.

تدابير الحد من المخاطر: يجري البنك عدة اختبارات ضغط تشمل مختلف الفئات الفرعية لمخاطر السوق، بما في ذلك مخاطر أسعار الفائدة في الدفاتر البنكية (IRRBB)، ومخاطر أسعار الأصول، ومخاطر صرف العملات الأجنبية، بالإضافة إلى تطوير البنك تدابير لتخفيف من حدة هذه المخاطر بالشكل الموضح أدناه.

وجود صفقات مفتوحة بالعملات الأجنبية لدى البنك، مما قد يؤدي إلى تكبد خسائر في حال حدوث تقلبات حادة في أسعار الصرف

وعلى الرغم من أن البنك قد يحتفظ بمراكز مفتوحة للعملات الأجنبية كجزء من عملياته التشغيلية الاعتيادية، إلا أن إدارة الخزينة تتابع تقلبات السوق بشكل مستمر وتطبق الممارسات الصارمة اللازمة لإدارة المخاطر بهدف الحد من المخاطر المحتملة. وتعتمد استراتيجية خزينة بنك عُمان العربي بشكل أساسي على تلبية احتياجات العملاء؛ لأننا نحرص على تغطية عمليات العملات الأجنبية الخاصة بالعملاء بشكل مباشر (Back-to-Back)، مما يقلل من حجم التعرض للمخاطر، وذلك عن طريق استخدام مجموعة متنوعة من الأدوات المالية في السوق، بما في ذلك المعاملات الفورية (Spot)، والمعاملات الآجلة (Forward)، ومبادلات أسعار الفائدة (Interest Rate Swaps)، لإدارة المخاطر والتحوط منها بكفاءة. بالإضافة إلى ذلك، فإن الفريق مدعوم بنظام خزينة متطور يمكنه أن يوفر مراقبة وتحكماً لحظياً في الوقت الفعلي.

يستثمر البنك في سندات الدين كجزء من مخزون السيولة الاحتياطي لديه. ويمكن أن يؤدي ارتفاع معدلات الفائدة أو زيادة فروق الائتمان إلى تقليل القيمة السوقية لهذه الاستثمارات، مما من شأنه أن يؤثر سلباً على نسب رأس المال أو السيولة إذا حدثت خسائر كبيرة مسجلة بالقيمة السوقية.

يملك البنك محفظة لسندات الدين كجزء من مخزون السيولة عالي الجودة، ويدير مخاطر سعر الفائدة باستراتيجية استثمار تتسم بالحذر حيث يركز البنك على الأدوات ذات التصنيف الائتماني العالي، لا سيما السندات السيادية والمؤسسات المالية الكبرى. وتختص إدارة الخزينة بمراقبة الاقتصاد واتجاهات أسعار الفائدة وسوق الائتمان عن كثب

نشرة إصدار حق الأفضلية

لتوجيه عملية اتخاذ قرارات استثمارية مدروسة، يهدف بنك عُمان العربي إلى تحقيق توازن بين العائد والمخاطر والاستقرار. وهذا بالإضافة إلى أن المحفظة متنوعة من حيث المصدر، وفترات الاستحقاق، والعملات لتفادي مخاطر التركيز. بالإضافة إلى ذلك، يجري البنك بانتظام اختبارات الضغط وتحليل السيناريوهات لتقييم تأثيرها على رأس المال والسيولة، مما يضمن قدرة البنك على مواجهة الصدمات.

المخاطر التشغيلية:

تشير هذه المخاطر إلى تلك المخاطر المتعلقة بالخسائر التي قد تنشأ عن خلل أو قصور في الإجراءات الداخلية، أو أخطاء بشرية، أو أعطال في الأنظمة أو الأحداث الخارجية، على أن يشمل هذا التعريف المخاطر القانونية، ويستبعد المخاطر الاستراتيجية والمخاطر المرتبطة بالسمعة.

تدابير الحد من المخاطر:

- تطوير إطار عمل لإدارة المخاطر التشغيلية (ORF) وتنفيذه والالتزام به، إذ يجب أن يكون هذا الإطار متوافق بالكامل مع عمليات إدارة المخاطر الشاملة في البنك.
- تخضع جميع المنتجات والأنشطة والعمليات والأنظمة الجديدة قبل إصدارها لإجراءات الحصول على موافقة رسمية مسبقة، وذلك لتقييم المخاطر ذات الصلة والتخفيف من حدتها وتحديد درجة قبولها، على أن يكون ذلك وفقاً لإجراءات البنك المعتمدة للمنتجات والأنشطة والعمليات والأنظمة (PAPS)، وبما يتوافق مع متطلبات البنك المركزي العُماني.
- تجري إدارة المخاطر تقييمات ذاتية دورية للمخاطر والضوابط وفقاً للخطة السنوية، لتحليل المخاطر الرئيسية في الوظائف الأساسية للبنك ومراقبتها ومتابعتها وحلها.
- يُسمح بالاستعانة بمصادر خارجية- سواء أكانت شركة تابعة أو جهة خارجية- لأداء الأنشطة نيابةً عن البنك، وذلك ضمن قيود إطار عمل إدارة مخاطر الاستعانة بمصادر خارجية الخاص بالبنك، وشرية الامتثال للمتطلبات التنظيمية المحلية.

مخاطر استمرارية الأعمال

يمكن أن يتأثر نشاط البنك بالكوارث الطبيعية والحوادث مثل وقوع حريق، ويمكن أن يؤدي ذلك إلى تعطيل النشاط أو خسارة الممتلكات أو السجلات والمعلومات؛ ومن شأن أي تعطيل أو تهديد بتعطيل -سواء كان حقيقياً أو افتراضياً- لأنظمة تقنية المعلومات في البنك أن يكون تأثير كبير على عمليات البنك، وربما يؤثر سلباً بشكل كبير على الموقف المالي للبنك.

تدابير الحد من المخاطر: وضع البنك خطط مناسبة لاستمرارية الأعمال بهدف التخفيف من التأثيرات الناتجة عن الانقطاعات المحتملة في الأعمال أو فقدان المعلومات.

المخاطر القانونية

يواجه البنك مخاطر الخسائر القانونية بسبب الإجراءات التنظيمية أو القانونية التي تُبطل، أو تُعيق أداء البنك أو أي من أطرافه المُقابلة بموجب الشروط التعاقدية، ويمكن أن تؤثر الإجراءات التنظيمية أو القانونية بشكل كبير على عملياته.

تدابير الحد من المخاطر: يمتلك البنك مستشاراً قانونياً داخلياً متخصصاً يتم الرجوع إليه في جميع الأنشطة الرئيسية التي ينفذها البنك.

المخاطر المرتبطة بالسمعة:

تشير المخاطر المرتبطة بالسمعة إلى الضرر المحتمل الذي قد يلحق بسمعة البنك أو بقيمة علامته التجارية نتيجة التأثيرات الناشئة عن أنواع أخرى من المخاطر المحددة، وتشمل هذه المخاطر أيضاً عدم القدرة على التعامل مع آثار أي حادثة أضرت بسمعة البنك.

تدابير الحد من المخاطر: يُطبق البنك إطار شامل لإدارة المخاطر يشمل تحديد المخاطر المرتبطة بالسمعة تحديدها وتقييمها ومراقبتها ورصدها ورفع التقارير بشأنها، ويتم ذلك وفق إطار رسمي لتقييم المخاطر.

المخاطر الاستراتيجية

وتُعرف أيضاً باسم «مخاطر الأعمال»، ويعرّفها البنك على أنها الفشل في وضع استراتيجية أعمال متكاملة ومتفق عليها والالتزام بها.

تدابير الحد من المخاطر: يحرص البنك على التقييم الدوري لأهدافه الاستراتيجية وضمان توافقها مع التغيرات المستمرة في بيئة الأعمال.

مخاطر التقديرات المحاسبية الجوهرية

يتطلب إعداد البيانات المالية من الإدارة وضع الأحكام والتقديرات والافتراضات التي قد تؤثر على تطبيق السياسات المحاسبية والمبالغ المعلن عنها للأصول، والالتزامات والإيرادات والمصروفات. تستند التقديرات والافتراضات المرتبطة بها إلى الخبرة التاريخية وعوامل أخرى مختلفة يعتقد أنها معقولة في ظل الظروف الراهنة، وتشكل نتائجها أساساً لعمل الأحكام حول القيمة الدفترية للأصول والالتزامات التي لا يمكن تحديدها بسهولة من مصادر أخرى؛ وبطبيعة الحال، نادراً ما تتطابق التقديرات المحاسبية الناتجة مع النتائج الفعلية ذات الصلة.

تدابير الحد من المخاطر: تُراجع التقديرات والافتراضات الأساسية بشكل مستمر، والإقرار بأي تعديل في التقديرات المحاسبية في الفترة التي تم فيها التعديل إذا كان تأثيره يقتصر على تلك الفترة فقط، أو في الفترة الحالية والفترات المستقبلية إذا كان تأثيره يمتد إلى كليهما.

مخاطر أسعار الفائدة

تُعرّف مخاطر أسعار الفائدة بأنها خطر حدوث تغيرات سلبية في الأرباح أو القيمة الاقتصادية نتيجة تحركات سلبية في منحني العائد وتتعلق هذه المخاطر بشكل أساسي بأنشطة الدفتر المصرفي، لاسيما من خلال محفظة التسهيلات الائتمانية والودائع. ينشأ تعرض البنك لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم تطابق مواعيد الاستحقاق التعاقدية أو إعادة التسعير للأصول والالتزامات داخل وخارج الميزانية. تشير استجابة قائمة الدخل إلى تأثير التغيرات المفترضة في أسعار الفائدة على الأرباح خلال سنة واحدة، وذلك بناء على سعر الفائدة المتغير، والأصول والالتزامات المالية غير المخصصة للتداول المحتفظ بها في تاريخ التقرير. في حال وجود فرق كبير في الأرباح أو خلل في الالتزامات التعاقدية، قد يؤثر ذلك سلباً بشكل كبير على نشاط البنك ووضعه المالي ونتائجه التشغيلية وأفاقه المستقبلية.

تدابير الحد من المخاطر:

- يدير البنك مخاطر أسعار الفائدة في دفتر البنك، من خلال تقريره قيود على الفروق «الفجوات» التي تتأثر بأسعار الفائدة وتتمثل هذه الحدود في فترات الاستحقاق التي تصل إلى سنة، ويحسب تأثير الربح المعرض للخطر (EaR) على صافي دخل الفوائد (NII) بشكل دوري.
- أجرت إدارة المخاطر حساب مخاطر أسعار الفائدة بناء على مفهوم «القيمة الاقتصادية»، والذي يُستخدم لقياس مدى تأثير تغيير أسعار الفائدة على رأس مال البنك أو صافي القيمة.

مخاطر السيولة

- تعتبر مخاطر السيولة هي مخاطر الخسارة التي يواجهها البنك نتيجة لعدم قدرته على الوفاء بالتزاماته المالية في الوقت المحدد عند استحقاقها، وهذا يشمل مخاطر عدم القدرة على تمويل الأصول في فترات استحقاق مناسبة ومعدلات فائدة ملائمة، كما يشمل ذلك مخاطر عدم القدرة على تصفية الأصول بسعر معقول وفي إطار زمني مناسب، وتعتمد أنشطة التمويل التي يقوم بها البنك على مجموعة من الأدوات بما في ذلك الودائع والالتزامات الأخرى ورأس المال المخصص. ونتيجة لذلك، تزداد مرونة التمويل ويقل الاعتماد على أي مصدر واحد للتمويل.
- يمكن للاضطرابات أو عدم اليقين أو التقلبات في أسواق رأس المال والائتمان أن تحد من قدرة البنك على إعادة تمويل الالتزامات المستحقة وزيادة تكلفة هذا التمويل، ويعتمد أي توافر لأي تمويل إضافي قد يحتاجه البنك على مجموعة متنوعة من العوامل، مثل ظروف السوق وتوافر الائتمان بشكل عام وللمقترضين في قطاع الخدمات المالية على وجه التحديد والوضع المالي للبنك وتصنيفات الائتمان والقدرة الائتمانية، فضلاً عن إمكانية أن ينشأ لدى العملاء أو المقترضين تصور سلبي عن التوقعات المالية للبنك.
- وتشكل الودائع قصيرة الأجل جزءاً كبيراً من التزامات البنك، في حين أن جزءاً من محفظة أصوله تكون ودائج طويلة الأجل، وقد يؤدي هذا التفاوت إلى تعريض البنك لمخاطر إعادة التمويل أو ارتفاع تكاليف التمويل إذا ما أصبحت ظروف السوق أكثر تشدداً.
- يدير البنك التزاماته بفعالية من خلال قاعدة تمويل متنوعة بشكل كبير مع التركيز القوي على إدارة مخاطر السيولة، ويتبع البنك نهجاً صارماً بخصوص صافي نسبة التمويل المستقر بما يتوافق مع تقبل المخاطر التنظيمية والداخلية مما يضمن دعم الأصول طويلة الأجل بشكل كافٍ من خلال التمويل المستقر، وإضافةً إلى ذلك، فإن البنك يلتزم بأفضل الممارسات في إطار تحليلات الاستحقاق وإطار السيولة لدينا مما يمكن البنك من مراقبة أي عملية من عمليات عدم التطابق، كما يحافظ البنك أيضاً على موقف سيولة قوي مدعوم بأصول عالية السيولة وتخطيط الطوارئ، مما يضمن تلبية البنك لاحتياجات التمويل.

نشرة إصدار حق الأفضلية

يستخدم البنك الاقتراض بين البنوك ومقايضات العملات الأجنبية لتلبية متطلبات السيولة بالعملية الأجنبية، ومن الممكن أن تتسبب هذه الاضطرابات في هذه الأسواق -سواء كانت ناجمة عن ضغوط نظامية أو تخلف الأطراف الأخرى عن السداد- في الحد من قدرة البنك على تجديد مراكزه أو الوصول إلى السيولة بالعملية الأجنبية.

يتبنى البنك استراتيجية تمويل بالعملية الأجنبية متنوعة بشكل كبير والتي تتجنب الاعتماد على أي منتج أو سوق واحد، كما يحافظ بنك عُمان العربي على إمكانية الوصول إلى قنوات السيولة المتعددة بما في ذلك خطوط التعاملات بين البنوك ومقايضة العملات وتدفقات العملاء والحصول على ترتيب ضمن المؤسسات ذات التصنيف العالي، بالإضافة إلى ذلك فإن بنك عمان العربي يدير مخاطر التركيز ويراقبها بشكل دقيق من خلال اختبارات الأوضاع الضاغطة على احتياطات السيولة وتنوع الأطراف، ويضمن إطار السيولة لدى البنك المرونة والاستعداد حتى في ظل الظروف السيئة في السوق.

تدابير الحد من المخاطر: يمتلك البنك إطار عمل يهدف إلى إدارة مخاطر السيولة مصمم لأجل حساب وإدارة وضع السيولة على مستويات مختلفة لضمان إمكانية تلبية التزامات الدفع في بعض الأحيان، في ظل الظروف العادية والمشددة، ويتولى البنك أيضًا إدارة السيولة ومخاطرها من خلال اتباع نهجين؛ وهما نهج الأرصدة (يحسب نسب السيولة) ونهج تدفق الأموال (يحسب ويراقب موقف السيولة عبر تقدير الاستحقاقات وحساب صافي التدفقات الداخلة / الخارجة لجميع الفترات المحددة في تاريخ إعداد التقارير)، كذلك يجري البنك تدقيقًا دوريًا للتحليل السلوكي لأصوله والتزاماته غير المستحقة (الجارية والادارية والسحب على المكشوف).

مخاطر التسوية

تشير مخاطر التسوية إلى المخاطر التي تنشأ في اليوم الذي تكون فيه عقود العملات الأجنبية مستحقة التسوية فعليًا ويلزم البنوك أن تسوي العملات الأساسية فيما بينها، ونظرًا لأن تسوية العملات الأساسية لا تتم على الفور، وتتم في بلدين مختلفين يقعان ضمن منطقتين زمنييتين مختلفتين، فإن مخاطر التسوية قد تعني الخسارة الكاملة للمبلغ الأصلي للعقد.

تدابير الحد من المخاطر: يتولى البنك مهمة إدارة مخاطر التسوية من خلال تخصيص حدود للمعاملات بين البنوك بناءً على تصنيف البنك.

مخاطر التركيز الائتماني

تنشأ مخاطر التركيز الائتماني من عدم وجود محفظة ائتمانية متنوعة بشكل كافٍ، أي عند التعرض بدرجة كبيرة لطرف فردي أو مجموعة من الأطراف ذات الصلة؛ أو قطاع صناعة أو منطقة جغرافية بعينها؛ أو التعرض الائتماني لمجموعة من الأطراف التي يعتمد أداؤها المالي على نفس النشاط أو السلعة، وما إلى ذلك.

تدابير الحد من المخاطر: ينظم البنك مستويات مخاطر الائتمان التي يتحملها من خلال وضع حدود على حجم المخاطر المقبولة فيما يتعلق بمقترض واحد أو مجموعة من المقترضين، وفيما يتعلق بالقطاعات الجغرافية والصناعية، وتتولى اللجان المختصة مراقبة هذه المخاطر ومراجعتها بشكل دوري.

المخاطر السيبرانية

تنشأ هذه المخاطر -والتي هي جزء من المخاطر التشغيلية- عن الهجمات الإلكترونية المحتملة أو عمليات اختراق البيانات، أو فشل النظام، الأمر الذي يمكن أن يؤثر على سلامة الخدمات المالية وسريتها وتوافرها.

تدابير الحد من المخاطر:

- وضع البنك استراتيجية أمن المعلومات المبنية على إطار أهداف الرقابة على المعلومات والتكنولوجيا ذات الصلة (2019-COBIT) وإطار عمل البنك المركزي العماني للأمن السيبراني والمرونة، مع إمكانية تقييم التقدم من خلال مقياس تكامل نموذج نضج القدرات (CMMI)، وتهدف هذه الاستراتيجية إلى تعزيز النضج السيبراني لدى البنك وتعزيزه ضد التهديدات السيبرانية.
- يتولى البنك إجراء عمليات تقييم وتدقيق دورية، سواء من خلال الفريق الداخلي أو من خلال شركات استشارات الأمن السيبراني الدولية.
- يحافظ البنك على شهادة الامتثال لمعيار أمن بيانات بطاقات الدفع (PCI-DSS)، مؤكدًا التزامه بحماية البيانات الحساسة لحاملي البطاقات، وتعزيز التدابير الأمنية، وكسب ثقة العملاء، والامتثال للوائح، وتحسين الكفاءة التشغيلية.
- يستخدم البنك حاليًا ٢٥ عنصرًا من الضوابط التقنية بهدف التخفيف من تهديدات الأمن السيبراني.
- اتجه البنك إلى تأمين الأمن السيبراني، مما يوفر طبقة إضافية من الحماية.

الفشل في الحفاظ على رأس المال التنظيمي الكافي ومعايير كفاية رأس المال

تخضع البنوك في سلطنة عمان لمتطلبات كفاية رأس المال التي يفرضها البنك المركزي العماني، ويطلب البنك المركزي العماني من جميع البنوك الحفاظ على الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال، وقد يؤدي فشل البنك في الحفاظ على الحد الأدنى لرأس ماله ونسبة كفاية رأس المال إلى أن يتخذ البنك المركزي العماني إجراءات إدارية ضده مما قد يكون له أثرًا ضارًا على أعمال البنك.

تدابير الحد من المخاطر: يحافظ البنك على مستويات رأس مال بما يكون أعلى من متطلبات البنك المركزي العماني ويراقب بانتظام كفاية رأس ماله شهريًا وسنويًا من خلال تقييم كفاية رأس المال الداخلي واختبارات الأوضاع الضاغطة لضمان الامتثال المستمر ودعم مرونة الأعمال.

مخاطر الاعتماد على الموظفين الرئيسيين

يعتمد نجاح البنك جزئيًا على قدرته على مواصلة جذب الموظفين المؤهلين والمهرة والمحافظة على استمرار وجودهم وتحفيزهم، ويعتمد البنك على إدارته العليا في تنفيذ استراتيجيته وعملياته اليومية، وإذا لم يتمكن البنك من المحافظة على استمرار وجود الأعضاء الرئيسيين ضمن إدارته العليا و/أو توظيف موظفين جدد مؤهلين في الوقت المناسب، فقد يكون لذلك أثرًا سلبيًا على عمليات البنك وأعماله وأرباحه.

تدابير الحد من المخاطر: يولي البنك أهمية كبيرة لتطوير سياسات الموارد البشرية المواتية التي تهدف إلى تحقيق رضا الموظفين وتحفيزهم مما يساعد المحافظة على استمرار وجود الموظفين وكذلك جذب المواهب الجديدة، كما أن البنك وضع خططًا لخلافة الإدارة العليا من أجل تحقيق الانتقالات بسهولة.

عوامل المخاطرة المتعلقة بالسوق الذي يعمل فيه البنك

المخاطر الاقتصادية

يؤثر الأداء الاقتصادي العالمي وكذلك الأداء الاقتصادي لسلطنة عُمان مباشرةً على أداء المُصدر، كما أن أي تغيير في البيئة الاقتصادية قد يؤثر على عمليات وأداء المُصدر، ومن الممكن أن يؤدي أي خفض مستقبلي للتصنيف الائتماني لسلطنة عمان إلى زيادة تكلفة الاقتراض أو قد يحد من قدرة المُصدر على جمع المزيد من رأس المال بتكاليف منخفضة مما قد يكون له بدوره أثرًا سلبيًا ملموسًا على أعمال المُصدر أو حالته المالية أو نتائج عملياته أو أرباحه.

تدابير الحد من المخاطر: يدرس البنك التوقعات الاقتصادية الكلية وتداعياتها المحتملة بعناية عند وضع و/أو تعديل خطة العمل، كما أنه يتبع السياسات العالمية والوطنية الرئيسية ويتخذ التدابير الملائمة في الوقت المناسب لحماية مصالحه، بالإضافة إلى ذلك، يحافظ مجلس الإدارة وقسم الإدارة على إجراء الرقابة الدقيقة على عمليات البنك ويتخذون الإجراءات المناسبة لمعالجة أي تطورات غير متوقعة.

التغيير في القوانين واللوائح والقواعد

يشرف البنك المركزي العُماني وهيئة الخدمات المالية ووزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار على المُصدر، ويجوز للحكومة تنفيذ لوائح أو سياسات مالية أو نقدية، أو اتخاذ إجراءات أخرى قد يكون لها أثرًا سلبيًا ملموسًا على أعمال المُصدر، وقد تؤثر أي من هذه العوامل سلبًا على الاقتصاد وعلى النمو الاقتصادي في سلطنة عُمان، وبالتالي تؤثر على أعمال المُصدر. إضافةً إلى ذلك، فإن أي تغييرات في القوانين أو اللوائح المعمول بها بما في ذلك اللوائح المتعلقة بكفاية رأس المال والإطار التنظيمي لمعايير بازل وما إلى ذلك قد تؤثر على تطلعات البنك.

تدابير الحد من المخاطر: ومن المتوقع أن تتولى الجهات التنظيمية المصرفية مهمة صياغة سياسات تهدف إلى تحسين القطاع المصرفي ونموه على المدى الطويل، ولدى البنك كذلك فريق إدارة يتمتع بخبرة كبيرة للاستجابة بشكل مناسب لمثل هذه التطورات.

تخلف عملاء البنك والأطراف المقابلة عن السداد

إن أي تخلف محتمل أو فعلي من جانب عملاء البنك أو الأطراف المقابلة بسبب المخاطر القطرية أو الإقليمية أو السياسية أو المخاطر الاقتصادية أو أزمات العملة وما إلى ذلك قد يؤثر سلبًا على أعمال البنك وعملياته.

تدابير الحد من المخاطر: يعمل البنك على التخفيف من هذه المخاطر من خلال تقييم مخاطر الائتمان بعناية، وتنويع المحفظة، ووضع حدود صارمة للتعرض، وتساعد المراقبة المنتظمة واختبارات الأوضاع الضاغطة والتجهيزات الكافية في إدارة التخلف المحتمل عن السداد الناجم عن الاضطرابات السياسية أو الاقتصادية.

تخفيض التصنيف الائتماني للبنك

تشكّل التصنيفات الائتمانية للبنك -والتي تهدف إلى قياس قدرته على الوفاء بالتزاماته المالية عند استحقاقها- عاملاً مهماً في تحديد تكلفة اقتراض البنك للأموال، وتعتمد أسعار الفائدة على قروض البنك جزئياً على تصنيفاته الائتمانية. واعتباراً من تاريخ نشرة الإصدار هذه، فإن البنك حصل على تصنيف الودائع طويلة الأجل بدرجة Baa3 (نظرة مستقبلية - مستقرة) من قسم خدمات المستثمرين في مؤسسة موديز، وحصل على تصنيف العملات الأجنبية طويلة الأجل بدرجة BBB- (نظرة مستقبلية - مستقرة) من مؤسسة كابيتال إنتلجنس للتصنيفات الائتمانية.

ومن الممكن أن يؤدي خفض التصنيف الائتماني للبنك أو وضعه تحت المراقبة السلبية إلى زيادة تكلفة الاقتراض ويمكن أن يكون له أثرًا سلبيًا ملموسًا على أعماله ونتائج عملياته ووضعته المالي، كما أن خفض التصنيف الائتماني للبنك (أو الإعلان عن المراقبة السلبية للتصنيفات) قد يحد من قدرته على جمع رأس المال من بين أمور أخرى.

تدابير الحد من المخاطر: يحافظ البنك على أن يكون لديه رأس مال كاف وأن تكون حالة السيولة قوية وأن يكون لديه مستوى متحفظ من المخاطر مع جودة أصول سليمة لدعم تصنيفاته الائتمانية، كما يعمل بفعالية مع وكالات التصنيف الائتماني، ويراقب محركات التصنيف، وينفذ التدابير اللازمة لمعالجة أي مخاوف محتملة على الفور للتخفيف من تأثير أي خفض للتصنيف.

المخاطر المتعلقة بالاستثمارات في سلطنة عُمان ومنطقة دول مجلس التعاون الخليجي

تتعرض الأسواق الناشئة مثل سلطنة عُمان لمخاطر أكبر من الأسواق الأكثر تطوراً، وقد تؤثر التقلبات المالية في الأسواق الناشئة سلباً على أداء أعمال المصدر

لا يتناسب الاستثمار -بشكل عام- في الأسواق الناشئة إلا مع المستثمرين المتمرسين الذين يدركون تماماً أهمية المخاطر التي ينطوي عليها الاستثمار في الأسواق الناشئة والذين هم على دراية بها، وتخضع الأسواق الناشئة مثل سلطنة عُمان للتغيرات السريعة، وقد تصبح المعلومات الواردة في نشرة الإصدار هذه قديمة نسبياً في وقت قصير، وتميل الاضطرابات المالية في أي دولة من دول الأسواق الناشئة إلى التأثير سلباً على الثقة في دول الأسواق الناشئة الأخرى وقد تدفع المستثمرين إلى نقل أموالهم إلى أسواق أكثر تطوراً، وكما حدث في الماضي، فإن المشاكل المالية أو زيادة المخاطر المتصورة المرتبطة بالاستثمار في الاقتصادات الناشئة قد تؤدي إلى تثبيط الاستثمار الأجنبي في سلطنة عُمان وقد تؤثر سلباً على اقتصادها، وخلال هذه الأوقات، قد تواجه الشركات العاملة في الأسواق الناشئة قيوداً شديدة على السيولة مع سحب مصادر التمويل الأجنبية، وحتى لو ظل الاقتصاد العماني مستقرًا نسبياً، فإن الاضطرابات المالية في أي سوق ناشئة أخرى قد تؤثر سلباً على أداء أعمال الجهة المصدرة، فضلاً عن أن ذلك قد يؤدي إلى انخفاض سعر السندات.

قد تتعرض الشركات الموجودة في الأسواق الناشئة بشكل خاص للاضطرابات في أسواق رأس المال وقد تتعرض إلى انخفاض توافر الائتمان أو زيادة تكلفة الديون، مما قد يؤدي إلى تعرضها لصعوبات مالية، ويتأثر مدى توفر الائتمان للكيانات العاملة في الأسواق الناشئة كثيراً بمستويات ثقة المستثمرين في هذه الأسواق ككل، وبالتالي فإن أي عوامل تؤثر على ثقة السوق (على سبيل المثال، انخفاض التصنيفات الائتمانية أو تدخل الدولة أو البنك المركزي) قد تؤثر على سعر أو توفر التمويل للكيانات داخل أي من هذه الأسواق.

- تشمل المخاطر الخاصة بكل دولة والتي قد يكون لها أثرًا ملموسًا على أداء أعمال الجهة المصدرة و/أو نتائج التشغيل و/أو التدفقات النقدية و/أو الوضع المالي ما يلي:
- عدم الاستقرار السياسي الإقليمي، بما في ذلك تغيير الحكومة أو النظام العسكري أو أعمال الشغب أو غيرها من أشكال الاضطرابات المدنية أو العنف بما في ذلك أعمال الإرهاب.
- الضربات العسكرية أو اندلاع الحرب أو الأعمال العدائية الأخرى التي تشمل دول المنطقة.
- التقليص المادي في تطوير البنية الأساسية الصناعية والاقتصادية التي تجري حالياً في مختلف أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
- التدخل الحكومي، بما في ذلك مصادرة الأصول أو تأميمها أو زيادة مستويات الحماية التجارية.
- تقييد السيولة في السوق بشكل عام.
- ارتفاع معدلات التضخم وتكاليف المعيشة.
- إلغاء الحقوق التعاقدية، ومصادرة الأصول و/أو عدم القدرة على الحصول على الأرباح و/أو الأرباح الموزعة.
- زيادة القيود الحكومية أو الأنشطة الحكومية المضادة فيما يتعلق بالأسعار وضوابط الاستيراد والتصدير، والبيئة والجمارك والهجرة وتحويلات رأس المال وضوابط الصرف الأجنبي والعمل.

نشرة إصدار حق الأفضلية

- الإجراءات الحكومية التعسفية أو غير المتسقة أو غير القانونية.
 - تغيير الأنظمة الضريبية، بما في ذلك فرض الضرائب أو زيادتها في الولايات القضائية ذات الامتيازات الضريبية مثل سلطنة عُمان.
 - صعوبات في التوظيف وإدارة العمليات.
 - الصعوبات والتأخير في الحصول على الموافقات الحكومية وغيرها من الموافقات لإجراء عمليات التشغيل أو تجديد الموافقات الحالية.
 - التغيرات السلبية المحتملة في القوانين والممارسات التنظيمية، بما في ذلك البنية القانونية وقوانين الضرائب.
- ينبغي على المستثمرين أن يدركوا أن تدهور ظروف السوق المالية الحالية، وعدم الاستقرار في قطاعات معينة من الاقتصاد العماني، قد يؤدي إلى انخفاض ثقة المستثمرين والمستهلكين وحدوث تقلبات في السوق، مما قد يكون له أثرًا سلبيًا على أداء أعمال الجهة المصدرة وتطلعاتها.

تدابير الحد من المخاطر: يُقيّم البنك دائمًا أهدافه الاستراتيجية وخطته التشغيلية وغيرها من الأمور، ويراعي في ذلك بيئة التشغيل المتغيرة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، الأوضاع والسياسات الاقتصادية الكلية المحلية والإقليمية والدولية. بالإضافة إلى ذلك، يحافظ مجلس الإدارة وقسم الإدارة على إجراء الرقابة الدقيقة على عمليات البنك ويتخذون الإجراءات المناسبة لمعالجة أي تطورات غير متوقعة.

تقع سلطنة عُمان في منطقة تخضع لمخاوف اقتصادية مستمرة

شهدت سلطنة عُمان إصلاحات اقتصادية وسياسية واسعة النطاق منذ سبعينيات القرن العشرين، مما أدى إلى زيادة كبيرة في الاستقرار والنمو الاقتصادي في البلاد.

كانت صناعة النفط والغاز أساس التنمية الاقتصادية تاريخيًا، وقد يتأثر النمو الاقتصادي والاستقرار بسبب تقلب أسعار النفط والغاز على مستوى العالم، مما قد يكون له بدوره أثرًا سلبيًا ملموسًا على أعمال المصدر، وفي إطار برنامج الحكومة لرؤية ٢٠٤٠، فإن الأهداف الاقتصادية لحكومة سلطنة عُمان تتضمن مواصلة تنويع الاقتصاد العُماني بعيدًا عن النفط والغاز، ولا يمكننا أن نضمن استمرار هذا الاستقرار والنمو، فأى تحول في الأولويات السياسية داخل سلطنة عُمان أو حدوث صراع داخل المنطقة قد يكون له أثرًا سلبيًا ملموسًا على أعمال المصدر.

لا يمكن تقديم أي ضمان بأن الحكومة لن تنفذ أي لوائح أو سياسات مالية أو نقدية، أو تتخذ أي إجراءات أخرى قد يكون لها أثرًا سلبيًا ملموسًا على أعمال المصدر، وقد تتأثر أعمال المصدر أيضًا سلبًا بالتطورات السياسية والاقتصادية والتطورات ذات الصلة سواء داخل البلدان التي يعمل فيها أو خارجها بسبب العلاقات المتبادلة بين هذه البلدان والأسواق المالية العالمية.

تدابير الحد من المخاطر: يُقيّم البنك دائمًا أهدافه الاستراتيجية وخطته التشغيلية وغيرها من الأمور، ويراعي في ذلك بيئة التشغيل المتغيرة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، الأوضاع والسياسات الاقتصادية الكلية المحلية والإقليمية والدولية. بالإضافة إلى ذلك، يحافظ مجلس الإدارة وقسم الإدارة على إجراء الرقابة الدقيقة على عمليات البنك ويتخذون الإجراءات المناسبة لمعالجة أي تطورات غير متوقعة.

قد لا تنجح جهود سلطنة عُمان لتنويع اقتصادها وخفض الإنفاق الحكومي وتطبيق معدلات أعلى وأكثر شمولاً لتحصيل الضرائب.

تمتلك الحكومة استراتيجية طويلة الأجل لتنويع اقتصاد سلطنة عُمان بعيدًا عن اعتمادها على النفط كمصدر رئيسي وحيد للإيرادات، ولكن لا يمكن ضمان نجاح جهود السلطنة لتنويع اقتصادها وتقليل اعتمادها على النفط، وقد تعني محاولات السلطنة لتنويع اقتصادها أنها تجري مشاريرو في مجالات ليس لديها فيها خبرة سابقة تُذكر أو أنها لا تمتلك فيها أي خبرة، أو تنطوي على مخاطر اقتصادية كبيرة، وقد تنخفض قدرة السلطنة على الانخراط في مشاريع البنية الأساسية واسعة النطاق وغيرها من النفقات الكبيرة التي تدعم جهودها في التنويع، أو قد تصبح المشاريع نفسها غير مجدية اقتصاديًا بسبب انخفاض أسعار النفط.

تدابير الحد من المخاطر: يُقيّم البنك دائمًا أهدافه الاستراتيجية وخطته التشغيلية وغيرها من الأمور، ويراعي في ذلك بيئة التشغيل المتغيرة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، الأوضاع والسياسات الاقتصادية الكلية المحلية والإقليمية والدولية. بالإضافة إلى ذلك، يحافظ مجلس الإدارة وقسم الإدارة على إجراء الرقابة الدقيقة على عمليات البنك ويتخذون الإجراءات المناسبة لمعالجة أي تطورات غير متوقعة.

عوامل المخاطرة المتعلقة بالأسهم المطروحة بعد إدراجها

نقص التداول

تحمل جميع الاستثمارات السوقية مخاطر مختلفة بما في ذلك مخاطر السوق، لكنها تكون بدرجات متفاوتة. فقد تنخفض قيمة أي ورقة مالية وقد ترتفع كذلك، والمرجح في ذلك يكون ظروف السوق. ومن ثم، فبعد إدراج الأسهم المطروحة في بورصة مسقط، قد يتقلب سعر الأسهم لأسباب مختلفة وقد ينخفض إلى ما دون سعر الإصدار.

السيولة

لا توجد ضمانات لوجود سوق نشط للأسهم في بورصة مسقط، وإلى هذا الحد، يواجه المساهمون خطر الاحتفاظ بأسهم التي قد لا تكون قيد التداول النشط، وقد يتم تداولها دون الاتجاهات/المتوسطات التاريخية.

الزيادة المستقبلية في أسهم رأس المال أو الأوراق المالية الرأسمالية

يجوز للبنك في المستقبل زيادة رأس ماله من خلال إصدار المزيد من الأسهم و/أو إصدار أوراق مالية رأسمالية أخرى، وقد تؤثر مثل هذه الزيادات في رأس المال على سعر الأسهم في بورصة مسقط و/أو الأرباح المحتملة.

تقلبات السوق

قد تؤثر تقلبات السوق والعوامل الأخرى سلبًا على سعر تداول الأسهم بغض النظر عن الأداء التشغيلي الفعلي للبنك، وتتطوي كافة الاستثمارات في الأسهم على مخاطر السوق بدرجات متفاوتة، ويمكن أن تنخفض قيمة أي ورقة مالية كما يمكن أن ترتفع اعتمادًا على ظروف السوق.

١. حركة سعر السهم وسياسة توزيع الأرباح

حركة سعر السهم (القيمة بالريال العماني)

يوضح الجدول التالي حركة سعر سهم البنك خلال الفترة من ١ يناير ٢٠٢٢ إلى ٣٠ يونيو ٢٠٢٥:

الفترة	السعر الافتتاحي	سعر مرتفع	سعر منخفض	سعر الإغلاق
٢٠٢٢				
الربع الأول	١٦٠	١٦٠	١١٦	١٢٤
الربع الثاني	١٢٥	١٣١	١١٦	١١٨
الربع الثالث	١١٨	١٢٩	١١٤	١٢٨
الربع الرابع	١٢٥	١٣٧	١١٦	١٣٧
٢٠٢٣				
الربع الأول	١٤٠	١٤٣	١١٣	١١٤
الربع الثاني	١١٣	١٦٧	١١٣	١٥١
الربع الثالث	١٤٧	١٥٠	١٣٥	١٤٧
الربع الرابع	١٣٨	١٤٨	١٢٢	١٤٢
٢٠٢٤				
الربع الأول	١٣٠	١٣٠	١١٠	١٢٠
الربع الثاني	١١٩	١٥٧	١١٩	١٤٨
الربع الثالث	١٤٦	١٥٠	١٣٥	١٤٥
الربع الرابع	١٤٥	١٥٤	١٤٤	١٥٤
٢٠٢٥				
الربع الأول	١٥٤	١٥٥	١٣٥	١٤٧
الربع الثاني	١٤٧	١٥٠	١٣٢	١٤٦

المصدر: بورصة مسقط

توزيعات الأرباح

تتوافق سياسة توزيع الأرباح الخاصة بالبنك مع اللوائح المعمول بها، وتهدف إلى:

- دعم النمو المستقبلي و الاستراتيجي للبنك.
- تحقيق التوازن بين الاحتفاظ بالأرباح بما يتناسب مع الأوضاع الاقتصادية و عوائد المساهمين.

التفاصيل التاريخية لأرباح البنك منذ إدراجه في بورصة مسقط موضحة أدناه:

عن السنة	توزيعات أرباح نقدية	توزيعات أرباح الأسهم	السندات القابلة للتحويل
٢٠٢٢	-	-	-
٢٠٢٣	-	-	-
٢٠٢٤	-	-	٦%

المصدر: بورصة مسقط

متوسط سعر السهم *

الفترة المنتهية ٣١ يوليو ٢٠٢٥	متوسط سعر الإغلاق (ريال عماني)	علاوة سعر الإصدار مقارنة بمتوسط سعر الإغلاق
متوسط سعر الإغلاق لمدة شهر واحد	٠,١٤٦	٣,٧%
متوسط سعر الإغلاق لمدة ٣ أشهر	٠,١٤٧	٣%
متوسط سعر الإغلاق لمدة ٦ أشهر	٠,١٤٤	٥%
متوسط سعر الإغلاق لمدة سنة واحدة	٠,١٤٦	٣,٤%

المصدر: بورصة مسقط. الحسابات أعلاه كما في تاريخ ٣١ يوليو ٢٠٢٥

سعر إصدار حقوق الإفضلية البالغ ١٥١ बीسة للسهم الواحد (ويشمل مصروفات الإصدار البالغة ١ बीسة لكل سهم مطروح)، يُمثل علاوة بنسبة ١,٣% مقارنة بسعر الإغلاق البالغ ١٤٩ बीسة كما في ٣١ يوليو ٢٠٢٥. كما يُمثل علاوة بنسبة ٣,٧% مقارنة بمتوسط سعر الإغلاق شهر واحد، وعلاوة بنسبة ٣% مقارنة بمتوسط سعر الإغلاق ثلاثة أشهر، وعلاوة بنسبة ٥% مقارنة بمتوسط سعر الإغلاق لسته أشهر، و ٣,٤% لمتوسط سعر الإغلاق لمدة عام كامل. وبالإضافة إلى ذلك، فإن سعر إصدار حقوق الإفضلية يُمثل خصمًا بنسبة ٣٤,٩% من القيمة الدفترية للسهم في البنك ٢٣٢ बीسة كما في ٣١ مارس ٢٠٢٥

مقارنة البنوك النظرية

الاسم	القيمة السوقية (مليون ريال عماني)	السعر الأخير (ريال عماني)	نسبة السعر إلى القيمة الدفترية خلال آخر ١٢ شهرًا (x)
بنك عُمان العربي	٢٤٨,٧	٠,١٤٥	٠,٦٤
البنك الأهلي	٤٠٦,٧	٠,١٥٠	٠,٩٦
البنك الوطني العُماني	٥٠٤	٠,٣١٠	٠,٩٠
بنك نزوى	٢٣٢,٦	٠,١٠٤	٠,٨٩
بنك ظفار	٣٨٦,١	٠,١٢٧	٠,٦٦
بنك مسقط	٢٢٣٦,٩	٠,٢٩٨	١,١٥
بنك صحرار الدولي	٩٣٩,٦	٠,١٤٢	١,٠٥

آخر ١٢ شهرًا
المصدر: بلومبرج. بورصة مسقط
البيانات اعتبارًا من ٣١ يوليو ٢٠٢٥

١٢. حقوق ومسؤوليات المساهمين

يلخص هذا الفصل حقوق والتزامات المساهمين في شركة مساهمة عامة عُمانية تزاوُل أعمالها بصفته بنك، اعتبارًا من تاريخ نشرة الإصدار هذه، ويعتبر الوصف المقدم فيما يلي مجرد ملخص ولا يهدف إلى تقديم نظرة عامة كاملة بخصوص حقوق والتزامات المساهمين أو الأحكام ذات الصلة بقوانين سلطنة عمان أو أحكام هيئة الخدمات المالية، وبالإضافة إلى ذلك، لا ينبغي اعتبار هذا الفصل بمثابة نصيحة قانونية بشأن هذه الأمور، وتتوفر نسخة من هذه المواد لدى المقر الرئيسي للبنك.

مسؤولية المساهمين

تقتصر مسؤولية المساهم على سداد قيمة الأسهم التي يكتتب فيها، ولا يكون المساهم مسؤولاً عن ديون البنك إلا بقدر القيمة الاسمية للأسهم التي يكتتب فيها.

حقوق المساهمين

- تتمتع جميع الأسهم بحقوق متساوية ومرتبطة بملكيته والتي بموجب قانون الشركات التجارية تتمثل فيما يلي:
- (أ) استلام الأرباح التي تعلن عنها الجمعية العامة.
 - (ب) الاكتتاب التفضيلي للأسهم الجديدة.
 - (ج) المشاركة في توزيع أصول البنك عند التصفية.
 - (د) نقل الأسهم وفقًا للقانون المعمول به.
 - (هـ) الاطلاع على الميزانية العمومية للبنك وحساب الأرباح والخسائر وسجل المساهمين.
 - (و) تلقي إشعارات والحق في المشاركة والتصويت في جميع الجمعيات العامة شخصيًا أو بالوكالة (سيكون لكل مساهم صوت واحد مقابل كل سهم عادي يملكه).
 - (ز) التقدم بطلب إلغاء أي قرار صادر عن الجمعية العامة أو مجلس الإدارة يكون مخالفًا للقانون أو المواد القانونية أو اللوائح الداخلية الأخرى للبنك.
 - (ح) رفع الدعاوى القضائية ضد أعضاء مجلس الإدارة ومدققي حسابات البنك بالأصل عن المساهمين أو بالأصل عن البنك وفقًا للمادة ٢٠٧ من قانون الشركات التجارية.
 - (ط) التوجه إلى هيئة الخدمات المالية (بشرط أن يحظى هذا التحرك بدعم المساهمين الذين يملكون ٥% على الأقل من الأسهم) بهدف ممارسة الصلاحيات في تعليق قرارات الجمعية العامة التي يتم تمريرها لصالح أو ضد أي فئة من المساهمين أو لصالح أعضاء مجلس الإدارة أو غيرهم.

ملكية الأسهم ونقلها

يجب تسجيل ملكية ونقل الأسهم في سجلات شركة مسقط للمقاصة والإيداع، وفي حالة وفاة أحد المساهمين، يعتبر الشخص الذي يأتي اسمه بعد ذلك في السجل، في حال كان المساهم المتوفى مالكًا مشتركًا، ممثلًا للمالكين المشتركين للأسهم في نظر البنك، وإذا كان المتوفى حاملًا منفردًا، فإن ممثليه القانونيين هم الأشخاص الوحيدون المعترف بهم في نظر البنك على أنهم يحملون أي حق في أسهمه، ولكن لا يوجد ضمن ما ورد هنا نَصًا يُعفي تركة مالكًا مشتركًا متوفى من أي مسؤولية فيما يتعلق بأي سهم كان يمتلكه بشكل مشترك مع أشخاص آخرين.

التقارير والبيانات التي تُرسل إلى المساهمين

يتولى مجلس الإدارة خلال ستين يومًا من نهاية السنة المالية مهمة إعداد تقريرًا يتضمن المركز المالي للبنك والمركز المالي لشركاته التابعة وكذلك أي أرباح صافية سيتم توزيعها على المساهمين، وأي تغييرات في أعمال البنك أو شركاته التابعة، وأي شيء من شأنه أن يؤثر على مركز البنك أو قدرته على الاستمرار في ممارسة كافة أنشطته وتحقيق أهدافه، وكذلك أي بيانات أخرى مدرجة في نظام الشركات المساهمة العامة، ويجب أن يتناول التقرير أيضًا مدى امتثال البنك لمتطلبات الحوكمة والاستدامة ويجب أن يوقع عليه رئيس مجلس الإدارة أو نائبه وعضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي أو المدير العام للبنك.

يتولى مدقق حسابات البنك أيضًا مهمة إعداد تقريرًا وفقًا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية يوضح الوضع المالي الحقيقي للبنك.

يجب تقديم نسخ من البيانات المالية والتقارير المذكورة أعلاه إلى الجمعية العامة السنوية، ويجب إرسال نسخة من هذه البيانات المالية والتقارير إلى هيئة الخدمات المالية قبل الموافقة على جدول أعمال الجمعية العامة السنوية، وإذا لم تُقدّم هذه البيانات المالية والتقارير إلى الجمعية العامة السنوية، فسوف تعتبر الموافقة على هذه التقارير المالية باطلة ولاغية.

يجب على مجلس الإدارة أن يرسل إلى كل مساهم وأي شخص يحق له حضور الجمعية العامة السنوية، بالإضافة إلى دعوة الحضور، وملخصًا للبيانات المالية المدققة، ونسخًا من تقارير مجلس الإدارة والمدقق المتعلقة بها، قبل خمسة عشر (١٥) يومًا على الأقل من الجمعية العامة، ويجب تقديم نسخ من البيانات والتقارير المذكورة أعلاه وقرار الجمعية العامة بشأنها إلى المسجل خلال سبعة (٧) أيام من تاريخ انعقاد الجمعية العامة.

إذا تبين لمجلس الإدارة قبل انعقاد الجمعية العامة السنوية وجود أخطاء في البيانات المالية، فيجب تصحيح هذه الأخطاء وإرسال إشعار بذلك إلى المساهمين والأشخاص الذين يحق لهم حضور الجمعية العامة، قبل انعقادها، وإذا لم يتمكن مجلس الإدارة من إجراء التصحيح قبل انعقاد الجمعية العامة، فيجب على الجمعية العامة تأجيل النظر في التقرير إلى اجتماع آخر، ما لم يكن الخطأ غير جوهري، ويرسل مجلس الإدارة نسخة من التقرير بعد تصحيحه إلى هيئة الخدمات المالية ويقدم نسخة منه إلى المسجل خلال سبعة (٧) أيام من تاريخ إرساله إلى هيئة الخدمات المالية.

ويتولى مجلس الإدارة أيضًا إعداد البيانات المالية الربع سنوية غير المدققة للربع الأول والثاني والثالث من كل سنة مالية، وسيتم أيضًا الكشف عن هذه البيانات من خلال نظام النقل الإلكتروني المستضاف على موقع بورصة مسقط ، وسوف ينشر البنك أيضًا البيانات المالية الربع سنوية غير المدققة وفقًا لتوجيهات هيئة الخدمات المالية.

١٣. شروط الاكتتاب وإجراءاته

الأحقية في الاكتتاب

يكون الاكتتاب في أسهم حق الأفضلية متاحاً للمساهمين الذين تظهر أسمائهم في سجل المساهمين لدى البنك، والذي تحتفظ به شركة مسقط للمقاصة والإيداع في تاريخ الحق، كما يكون ذلك متاحاً للأشخاص الذين اشترؤوا حقوق الاكتتاب من خلال بورصة مسقط خلال فترة تداول الحقوق.

يحق لكل مساهم في تاريخ الحق الحصول على حوالي ١٩,٩٦٧١ من الأسهم المطروحة لكل ١٠٠ سهم يمتلكه في تاريخ الحق، أي أن السهم الواحد من الأسهم المطروحة مقابل كل ٥,٠٠٨٢ سهم يمتلكه في تاريخ الحق، ويتم تقريب الكسور إلى أقل أقرب عدد صحيح.

سيتم إدراج حقوق الإفضلية وتداولها في بورصة مسقط.

فترة الاكتتاب وسعره

يُفتتح الإكتتاب في ١٤ سبتمبر ٢٠٢٥.

يُغلق الإكتتاب في ١٨ سبتمبر ٢٠٢٥.

تنتهي صلاحية حقوق الإفضلية في حالة عدم تقديم طلب صالح خلال فترة الاكتتاب في الحقوق.

سعر الإصدار - ١٥١ بيسة للسهم (ويضمن سعر السهم البالغ ١٥٠ بيسة لكل سهم بالإضافة إلى مصاريف إصدار قدرها ١ بيسة لكل سهم).

تداول الحقوق

يمكن تداول الحقوق المستحقة في بورصة مسقط وفقاً للقوانين واللوائح المعمول بها في هيئة الخدمات المالية البورصة، حيث يمكن تداول هذه الحقوق أي شراؤها وبيعها خلال فترة تداولها، ويتعين على مشتري هذه الحقوق التواصل والتنسيق مع بنك التحصيل أو مدير الإصدار للحصول على نموذج الطلب المطلوب وملئه وتقديمه إلى بنك التحصيل، إلى جانب أموال الطلب والمستندات المطلوبة في تاريخ إغلاق الإكتتاب أو قبله وفقاً للشروط الواردة في نشرة الإصدار هذه، وتنقضي حقوق الإفضلية غير المستخدمة بنهاية فترة الاكتتاب.

طلب الاكتتاب في أسهم إضافية

١. يحق فقط للمساهمين في تاريخ الحق التقدم بطلب للحصول على أسهم إضافية.
٢. لا يحق للمساهم الذي لا يكتتب بكامل حقوقه أو يقوم ببيع حقوق الاكتتاب الخاصة به (كلياً أو جزئياً) التقدم بطلب للحصول على أسهم إضافية.
٣. لا يحق لأي شخص يشتري الحقوق من بورصة مسقط أن يتقدم بطلب للحصول على أسهم إضافية.
٤. يحق للمساهمين الذين يكتتبون قانوناً في كامل حقوقهم ضمن الأسهم المطروحة أن يتقدموا بطلب للحصول على أسهم إضافية.
٥. يجب على المساهمين الذين يرغبون في التقدم بطلب للحصول على أسهم إضافية الإشارة إلى ذلك عن طريق كتابة العدد المطلوب من الأسهم الإضافية في نموذج الطلب الخاص بهم وإجراء الدفع المطلوب مع تقديم نموذج الطلب إلى بنك التحصيل.
٦. يكون الحد الأدنى للأسهم الإضافية التي يمكن التقدم بطلب للحصول عليها هو سهم واحد من الأسهم المطروحة والحد الأقصى يصل إلى عدد لا يتجاوز فيه إجمالي الطلب (بما في ذلك الحقوق الأصلية والحقوق المشتراة والأسهم الإضافية) حجم حق الأفضلية بالكامل.
٧. يتم تخصيص أسهم إضافية في نفس الوقت مع الأسهم المطروحة، وذلك بعد الحصول على موافقة هيئة الخدمات المالية.
٨. إذا كان إجمالي الأسهم الإضافية المطلوبة أكثر من عدد الأسهم غير المكتتب بها (قبل احتساب الأسهم الإضافية) في حق الأفضلية، فسيتم تخصيص أسهم إضافية لكل مكتتب تقدم بطلب للحصول على أسهم إضافية على أساس نسبي يتناسب مع عدد الأسهم الإضافية المطلوبة، وسيتم رد مبلغ الاكتتاب المتبقي.

نشرة إصدار حق الأفضلية

- إذا كان إجمالي الأسهم الإضافية التي تقدم بها المتقدمون أقل من عدد الأسهم غير المكتتب بها (قبل احتساب الأسهم الإضافية) في حق الأفضلية، فسيتم تخصيص أسهم إضافية المُتقدِّم بطلبها بالكامل لكل متقدم تقدم بطلب للحصول على أسهم إضافية.
 - إذا كان هناك أي رصيد باقي من الاكتتاب حتى بعد تخصيص الأسهم الإضافية، فإن مجلس الإدارة -حسب قراره- يطرح الأسهم المتبقية للاكتتاب العام أو الخاص أو يعلق إصدار حق الأفضلية عند مستوى إجمالي الاكتتاب الفعلي المحقق.
 - يعتبر قرار مدير الإصدار -بالتشاور مع هيئة الخدمات المالية- نهائياً وملزماً فيما يتعلق بتخصيص الأسهم، بما في ذلك الأسهم الإضافية.
- ملاحظة: يجب على المتقدمين التأكد من أن حصة أسهمهم بعد إصدار حق الأفضلية تقع ضمن حدود حصة الأسهم المنصوص عليها في النظام الأساسي للبنك وقوانين سلطنة عمان والمتطلبات التنظيمية المعمول بها.
- فيما يلي مثال عملي يستخدم أرقاماً توضيحية لتوضيح تخصيص الأسهم الإضافية:**

البيان	الأسهم
طرح حق الأفضلية	[10,000,000]
الاكتتاب	[9,000,000]
إلغاء الاكتتاب	[10,000,000]
طلبات الأسهم الإضافية المستلمة	[10,000,000]
تخصيص الأسهم غير المكتتب بها على أساس نسبي بناءً على الطلبات الواردة للحصول على أسهم إضافية	[10,000,000]
النسبة المئوية لتخصيص الأسهم الإضافية (10,000,000/10,000,000 = 100%)	
استرداد المبلغ الإضافي للأسهم غير المخصصة للمساهمين الذين تقدموا بطلب للحصول على أسهم إضافية تعادل مبلغ	[5,000,000]

وفقاً لهذا المثال، سيتم تخصيص ٢٠٠٠ سهم للشخص الذي يتقدم بطلب للحصول على ٣٠٠٠ سهم إضافي.

الاكتتاب بالأصالة عن القاصرين

- يعتبر الفرد الذي يقل عمره عن ١٨ عاماً في تاريخ الحق قاصراً.
- لا يجوز أن يُشارك في عملية الاكتتاب بالإnapابة عن القاصر سوى والده.
- في حالة الاكتتاب نيابة عن قاصر من خلال أي شخص غير والد القاصر، فيجب على مقدم الاكتتاب إرفاق توكيل شرعي ساري صادر من الجهات المختصة يخول له التصرف في أموال القاصر بيعاً وشراءً واستثماراً.

الحد الأدنى والحد الأقصى للطلب

يجوز أن يكون الحد الأدنى للطلب سهم واحد ولا يمكن أن يتجاوز الحد الأقصى للطلب حجم أسهم حقوق الأفضلية (بما في ذلك الاكتتاب الأصلي والحقوق المشتركة والأسهم الإضافية).

بيان الحساب البنكي

- يتعين على كل مقدم طلب تقديم تفاصيل حسابه المصرفي (المسجل باسم مقدم الطلب)، ولا يجوز لمقدم الطلب استخدام رقم الحساب البنكي لأي شخص آخر إلا في حالة الأطفال القصر فقط.
- إذا كان الحساب المصرفي للمتقدم مسجلاً لدى بنك غير البنك الذي يتلقى الاكتتاب، يتعين عليه تقديم وثيقة تثبت صحة بيانات الحساب المصرفي كما هو منصوص عليه في نموذج الطلب، ويمكن القيام بذلك عن طريق تقديم أي مستند من بنك مقدم الطلب يظهر بوضوح رقم الحساب واسم صاحبه (مقدم الطلب)، مثل كشف حساب صادر عن البنك أو خطاب / مستند صادر عن بنك مقدم الطلب يحتوي على المعلومات المذكورة أعلاه، ويتعين على مقدم الطلب التأكد من أن الأدلة المقدمة يمكن قراءتها بوضوح. ولا يلزم مقدم الطلب أن يقدم دليل على حسابه المصرفي إذا كان يشترك من خلال البنك الذي يحتفظ بحسابه فيه، وفي هذه الحالة فإن البنك الذي يتلقى الاكتتاب يسعى للتحقق والتأكد من تفاصيل حساب مقدم الطلب في نظامه وإجراءاته المحددة.

نشرة إصدار حق الأفضلية

١. يتم استخدام الحساب البنكي المقدم في نموذج الطلب فقط لاسترداد المبالغ.
٢. يتم رفض نموذج الطلب الذي يحتوي على رقم الحساب البنكي لشخص آخر غير مقدم الطلب.

المستندات المطلوبة

- نسخة من البطاقة المدنية / جواز السفر / شهادة السجل التجاري لمقدم الطلب، حسب الضرورة.
- تقديم وثيقة تؤكد صحة بيانات الحساب البنكي المسجلة في نموذج الطلب، وذلك فقط في حالة الاشتراك من خلال بنك غير البنك الذي يمتلك مقدم الطلب حسابه البنكي فيه.
- نسخة من توكيل رسمي ساري ومصدق عليه من الجهات القانونية المختصة في حالة كان الاشتراك نيابة عن شخص آخر.
- في حالة الطلبات المقدمة من غير الأفراد، والتي تم توقيعها عبر شخص بصفته مخولاً بالتوقيع، فيجب إرفاق نسخة من الوثائق الكافية والصالحة.

طريقة الاكتتاب

١. يجب على مقدم الطلب ملء نموذج طلب الاكتتاب وتقديم جميع بياناته بما في ذلك رقم المستثمر المتوفر لدى شركة مسقط للمقاصة والإيداع، ورقم البطاقة المدنية/رقم جواز السفر/رقم السجل التجاري أو أي تفاصيل أخرى مماثلة.
٢. يكون مقدم الطلب مسؤولاً عن تقديم جميع بياناته، والتأكد من صحة وصلاحيّة المعلومات المقدمة في نموذج الطلب. مع التأكيد على هذا الأمر، فإن التوجيهات لدى بنك التحصيل تقضي بقبول فقط نماذج الطلبات التي تتوافق مع جميع المتطلبات المنصوص عليها في نموذج الطلب ونشرة الإصدار فقط.
٣. قبل ملء نموذج الطلب، يجب على مقدم الطلب الاطلاع على نشرة الإصدار وقراءة الشروط والإجراءات التي تحكم الاكتتاب بعناية.
٤. يتعين على مقدم الطلب تقديم نموذج الطلب إلى بنك التحصيل مع الدفعة الخاصة بالأسهم المطروحة والتأكد أيضاً من إرفاق المستندات الداعمة للمعلومات المقدمة.
٥. يجب على مقدم الطلب سداد رسوم الاشتراك بالريال العُماني فقط، وقد يؤدي الدفع بأي عملة أخرى إلى رفض الطلب.
٦. في حالة الدفع عن طريق التحويل البنكي، يكون مقدم الطلب مسؤولاً عن ضمان التحويل الناجح لمبلغ الاكتتاب إلى بنك التحصيل خلال فترة الاكتتاب وإرفاق نسخة من تأكيد التحويل البنكي مع نموذج الطلب الخاص به.
٧. يمكن دفع قيمة الاشتراك نقدًا أو عبر شيك أو بالتحويل البنكي على الحساب التالي:

بنك عُمان العربي ش.م.ع. - حساب بنك التحصيل لحقوق الأفضلية

رقم الحساب : 152-919206-3183

رمز السويفت: OMABOMRUXXX

توفر نماذج الطلب البديلة

يجب استخدام نموذج الطلب الأصلي الذي أُرسِل إلى المساهمين المؤهلين عن طريق شركة مسقط للمقاصة والإيداع فقط، ولن يتم قبول نسخة مصورة من نماذج الطلب، وإذا لم يتلقَ أي مساهم مؤهل نموذج الطلب الأصلي، فيجب عليه التواصل مع بنك التحصيل أو مدير الإصدار قبل تاريخ إغلاق الإكتتاب بوقت كافٍ للحصول على نسخة من نموذج طلب بديل، ولا يجوز للمتقدمين الذين يقدمون نسخة من نموذج الطلب البديل أن يستخدموا نموذج الطلب الأصلي، حتى في حالة استلامه/ العثور عليه لاحقاً، وفي حالة مخالفة هذا الشرط، فمن الممكن أن يُرفض نموذجي الطلب.

يجب على المستثمر الذي يشتري حقوق الإفضلية عن طريق بورصة مسقط أن يمارس حقه في الاكتتاب في الأسهم المطروحة من خلال تقديم نموذج الطلب الخاص به (والذي يمكن الحصول عليه من بنك التحصيل أو مدير الإصدار) إلى بنك التحصيل قبل تاريخ إغلاق الإكتتاب، ولا يحق لمثل هؤلاء المستثمرين التقدم بطلب للحصول على أسهم إضافية.

بنك التحصيل

يتم قبول طلبات الاكتتاب لدى بنك التحصيل - وهو بنك عمان العربي ش.م.ع.ع. - خلال ساعات العمل الرسمية فقط. يقبل بنك التحصيل نموذج طلب الاكتتاب بعد التأكد من استيفاء الإجراءات وموضوع هذا الاكتتاب وفقاً للمتطلبات المنصوص عليها في نشرة الإصدار، وبالتالي، يتعين على بنك التحصيل أن يطلب من مقدمي الطلبات الالتزام والوفاء بجميع المتطلبات المذكورة في نموذج الطلب وفي نشرة الإصدار. يتحمل مقدم الطلب المسؤولية عن تقديم نموذج الطلب الخاص به إلى بنك التحصيل قبل إغلاق فترة الاكتتاب، وفي هذا الصدد، يحق لبنك التحصيل عدم قبول أي نموذج طلب يصل إليه بعد ساعات العمل الرسمية في تاريخ إغلاق الاكتتاب.

قبول الطلبات

- لا يجوز لبنك التحصيل استلام أو قبول طلبات الاكتتاب في الحالات التالية:
١. إذا لم يحمل نموذج الطلب توقيع وختم مقدم الطلب (إن وجد).
 ٢. في حالة عدم سداد سعر الاكتتاب المتعلق بالأسهم المطروحة المكتتب بها وفقاً للشروط المنصوص عليها في نشرة الإصدار.
 ٣. في حالة دفع قيمة الأسهم المطروحة المكتتب بها عن طريق شيك وتم رفضه لأي سبب من الأسباب.
 ٤. إذا لم يحمل نموذج الطلب رقم المستثمر الخاص بمقدم الطلب المتوفر لدى شركة مسقط للمقاصة والإيداع.
 ٥. إذا كان رقم حساب المستثمر الموجود في نموذج الطلب غير صحيح.
 ٦. في حالة وجود أكثر من نموذج طلب يحمل نفس اسم مقدم الطلب، سيتم رفضها جميعاً.
 ٧. في حالة وجود أكثر من نموذج طلب بنفس رقم المستثمر، سيتم رفضها جميعاً.
 ٨. إذا لم يتم إرفاق المستندات الداعمة المشار إليها في نشرة الاكتتاب مع نموذج الطلب.
 ٩. إذا لم يتضمن نموذج الطلب كافة تفاصيل الحساب المصرفي لمقدم الطلب.
 ١٠. إذا تبين أن تفاصيل الحساب المصرفي لمقدم الطلب في نموذج الطلب كانت غير صحيحة.
 ١١. إذا تبين أن تفاصيل الحساب المصرفي المقدمة في نموذج الطلب لا تتعلق بمقدم الطلب.
 ١٢. في حالة عدم إرفاق توكيل رسمي مع نموذج الطلب كما هو منصوص عليه في نشرة الإصدار فيما يتعلق بالشخص الذي يكتب في الأسهم المطروحة ويوقع نيابة عن شخص آخر.
 ١٣. إذا لم يكن الطلب متوافقاً مع المتطلبات القانونية والتنظيمية المنصوص عليها في نشرة الإصدار.

نشرة إصدار حق الأفضلية

إذا لاحظ بنك التحصيل بعد استلام نموذج الطلب وقبل انتهاء الجدول الزمني المحدد لتسليم نماذج الطلب في شكلها النهائي إلى مدير الإصدار - أن الطلب لم يتوافق مع المتطلبات القانونية أو غيرها من المتطلبات المنصوص عليها في نشرة الاكتتاب، فيجب على بنك التحصيل أن يبذل الجهود اللازمة للتواصل مع مقدم الطلب من أجل تصحيح الخطأ المكتشف، وفي حالة عدم تصحيح الخطأ خلال الفترة المحددة، فإن بنك التحصيل يرد نموذج الطلب إلى مقدم الطلب مع مبلغ الاكتتاب.

رفض / عدم قبول الطلبات

يجوز لمدير الإصدار رفض طلب الاكتتاب في أي من الحالات المذكورة أعلاه، بعد الحصول على موافقة هيئة الخدمات المالية وتقديم تقرير يتضمن تفاصيل الطلبات المطلوب رفضها وأسباب هذا الرفض.

الاستفسارات والشكاوى

يمكن للمتقدمين الذين يرغبون في الحصول على توضيح أو تقديم شكاوى بشأن التخصيص أو الطلبات المرفوضة أو استرداد الأموال التواصل مع فرع بنك التحصيل الذي تم تقديم نموذج الطلب فيه، وفي حالة عدم الرد من الفرع، يجوز للمتقدم التواصل مع الشخص المعني على النحو التالي:

أ/ صقر الحراسي،

أ/ غادة الرئيسي

بنك عُمان العربي ش.م.ع.

الغبرة الشمالية، ص.ب: ٢٢٤٠، الرمز البريدي ١٣٠،

الهاتف: +٩٦٨ ٢٤٧٥٤٦٥٣ | +٩٦٨ ٢٤٧٥٤٦٥٣

البريد الإلكتروني: Saker.Al-Harasi@oman-arabbank.com

Ghada.AlRaisi@oman-arabbank.com

إذا فشل بنك التحصيل في التوصل إلى حل أو تسوية مع مقدم الطلب، فيجب عليه إحالة هذا الأمر إلى مدير الإصدار وإبقاء مقدم الطلب على اطلاع دائم، ويجب على مقدم الطلب أن يبقى على اتصال فقط مع بنك التحصيل لمعرفة النتيجة.

التواصل مع مدير الإصدار

قسم التمويل الشركات والاستشارات

أوبار كابيتال ش.م.ع.

ص.ب ١٣٣٧، الرمز البريدي ١١١، سلطنة عُمان

هاتف: +٩٦٨ ٢٤٩٤٩٠٤١/٤٥/١٣

البريد الإلكتروني: ubhar-corporatefinance@u-capital.net

corporatefinance@u-capital.net

القيود المفروضة على ملكية الأسهم

يتعين على المتقدمين الالتزام بحدود المساهمة المنصوص عليها في قوانين سلطنة عُمان، وفي حالة كان من المحتمل أن تتجاوز حصة الأسهم لمقدم الطلب المحددة المقررة بعد انتهاء الإصدار، فيجب عليه الحصول على موافقة على هذه الحصة الزائدة المحتملة من الأسهم قبل تقديم نموذج الطلب الخاص به، ويجب عليه إرفاق نسخة من الموافقة ذات الصلة بالحصة الزائدة للأسهم مع نموذج الطلب الخاص به.

يلتزم البنك بالامتثال لحدود المساهمة المنصوص عليها في قوانين سلطنة عُمان واللوائح الصادرة عن البنك المركزي العُماني، وخاصةً لائحة البنك المركزي العُماني رقم 96/40/BM/REG:

نشرة إصدار حق الأفضلية

- لا يجوز أن يتجاوز إجمالي ملكية الفرد والأطراف المرتبطة به ١٥% من الأسهم التي لها حق التصويت في بنك محلي مُسجل.
- لا يجوز أن يتجاوز إجمالي ملكية الهيئة المسجلة والأطراف المرتبطة بها ٢٥% من الأسهم التي لها حق التصويت في بنك محلي مُسجل.
- لا يجوز أن يتجاوز إجمالي ملكية شركة مساهمة أو شركة قابضة وأطرافها ذات الصلة ٣٥% من الأسهم التي لها حق التصويت في بنك محلي مُسجل.
- لا يجوز لأي فرد أو هيئة مسجلة أو شركة مساهمة أو شركة قابضة تمتلك مع أي طرف ذي صلة ١٠% أو أكثر من الأسهم التي لها حق التصويت في بنك مسجل محلياً أن تمتلك عن طريق الاستثمار أكثر من ١٥% من أسهم التصويت القائمة في بنك محلي آخر مُسجل.

مدفوعات الأسهم الإضافية

يجب سداد قيمة الأسهم الإضافية التي يقدم عليها مقدم الطلب في وقت تقديم نموذج الطلب إلى بنك التحصيل، وإذا فشل مقدم الطلب في سداد سعر أي أسهم إضافية وفقاً لنموذج الطلب، فسيتم رفض الطلب.

التخصيص والاسترداد

سيتم تخصيص الأسهم المطروحة، وسيتم إجراء عمليات استرداد الأموال (إذا لزم الأمر) في غضون ٣ أيام من التخصيص، بعد الحصول على موافقة هيئة الخدمات المالية على التخصيص، ويجب على مقدم الطلب بعد الإعلان عن التخصيص أن يتحقق من أن الأسهم المخصصة مسجلة في حسابه لدى شركة مسقط للمقاصة والإيداع.

ويتم استرداد المبالغ صافية من الرسوم المصرفية، وأما الاسترداد بالعملة الأجنبية، فسيكون ذلك وفقاً لسعر الصرف الأجنبي بين الريال العُماني وعملة البلد المعني، في تاريخ إجراء هذا الاسترداد.

مسؤوليات المساهمين/المتقدمين في حق الأفضلية

يفقد المساهم الذي يبيع حق الأفضلية الخاص به في الاكتتاب من خلال البورصة - حقه في الاكتتاب في الأسهم المطروحة إلى هذا الحد، ولا يمكن لمثل هؤلاء المساهمين أيضاً أن يتقدم بطلب للحصول على أسهم إضافية. يجب على المستثمر الذي يشتري حقوق الاكتتاب عن طريق البورصة أن يمارس حقه في الاكتتاب في الأسهم المطروحة من خلال تقديم نموذج الطلب الخاص به (والذي يمكن الحصول عليه من مدير الإصدار) إلى بنك التحصيل قبل تاريخ إغلاق الاكتتاب، ولا يحق لمثل هؤلاء المستثمرين التقدم بطلب للحصول على أسهم إضافية.

حق المُصدر

يحتفظ المُصدر بالحق في سحب/إلغاء الإصدار قبل تاريخ الإدراج لأي سبب بما في ذلك في حالة حدوث أي تطور غير متوقع يؤثر سلباً على البيئة الاقتصادية والتنظيمية، أو أي حالة وقوع أي حدث من أحداث القوة القاهرة بما في ذلك أي تغيير في القانون المعمول به، وما إلى ذلك، وفي حالة سحب الإصدار أو إلغائه، سيتم استرداد مبالغ الاشتراك المستلمة بالكامل، دون أي فوائد أو التزامات أخرى.

الجدول الزمني المقترح

فيما يلي جدول زمني إرشادي مقترح فقط للإصدار:

التاريخ	النشاط
٢٠ أغسطس ٢٠٢٥*	موافقة هيئة الخدمات المالية على نشرة الإصدار
٢٥ أغسطس ٢٠٢٥	تاريخ نشر الإعلان: بعد الموافقة على نشرة الإصدار، وقبل خمسة أيام عمل على الأقل من تاريخ الاستحقاق، يجب على البنك نشر إعلان معتمد من هيئة الخدمات المالية عبر نظام النشر الإلكتروني وفي صحيفة يومية واحدة على الأقل، إحداها باللغة العربية، لإخطار المساهمين والمستثمرين الآخرين بحق الأفضلية، ويجب أن يتضمن الإعلان ملخصاً لنشرة الإصدار بما في ذلك حجم ونسبة الزيادة في رأس المال وسعر الإصدار وتاريخ الحق وبنك التحصيل وفترة الاكتتاب وفترة تداول حقوق الاكتتاب.
٢ سبتمبر ٢٠٢٥	تاريخ الحق: يحق للمساهمين المسجلين في سجلات شركة مسقط للمقاصة والإيداع حتى هذا التاريخ الاكتتاب في حق الأفضلية باعتبارهم حاملين للحقوق.
٩ سبتمبر ٢٠٢٥	خدمة الإشعارات للمساهمين: يجب على مدير الإصدار -قبل ثلاثة أيام على الأقل من التاريخ المحدد لتاريخ افتتاح الإكتتاب- إرسال إشعارات كتابية أو عن طريق البريد الإلكتروني أو من خلال أي وسيلة أخرى مدرجة في سجل المساهمين لإبلاغهم بحق الأفضلية بالإضافة إلى ملخص نشرة الإصدار المعتمدة ونماذج الطلب، ويجب أن يحدد الإشعار عدد الأسهم التي يجوز الاكتتاب فيها، وفترة الاكتتاب بموجب هذا الحق أو التنازل عن الحقوق في غضون ما لا يزيد عن ١٥ يوماً من تاريخ نشر الإعلان كما هو منصوص عليه في المادة ٧٤ من لائحة الشركات المساهمة العامة.
١٠ سبتمبر ٢٠٢٥	إدراج حقوق الأفضلية: يتولى المصدر ومدير الإصدار بالتعاون مع شركة مسقط للمقاصة والإيداع وبورصة مسقط مهمة اتخاذ إجراءات إدراج الحقوق للتداول في بورصة مسقط خلال خمسة أيام عمل من تاريخ الحق، ويجب إعداد سجل لحاملي الحقوق لأغراض تداولها خلال الفترة المحددة، ويتم فصل الحقوق عن الأسهم وتداولها بشكل منفصل.
١٤ سبتمبر ٢٠٢٥	تاريخ بدء الإكتتاب (تاريخ افتتاح الإكتتاب): ولا يجوز أن يقل هذا التاريخ عن خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر إشعار حق الأفضلية. وسيتم إصدار نماذج الطلبات الإكتتاب إلى المساهمين، ولكن يمكن الحصول على نماذج طلبات البديله من بنك التحصيل أو مدير الإصدار.
١٥ سبتمبر ٢٠٢٥	نهاية تداول الحقوق
١٨ سبتمبر ٢٠٢٥	نهاية فترة الإكتتاب (تاريخ إغلاق الإكتتاب): بعد هذا التاريخ يجمع مدير الإصدار قائمة الإكتتاب من بنك التحصيل ويتحقق منها ويطبّقها مع سجل حاملي الحقوق ويجري عملية تخصيص الأسهم.
٢٤ سبتمبر ٢٠٢٥	الموافقة على التخصيص: تقديم نتائج الإكتتاب إلى هيئة الخدمات المالية عن طريق مدير الإصدار للحصول على موافقة هيئة الخدمات المالية على التخصيص المقترح.
٢٨ سبتمبر ٢٠٢٥	تقديم قائمة التخصيص إلى شركة مسقط للمقاصة والإيداع

*يمكن أن تختلف التواريخ الفعلية.

المسؤوليات والالتزامات

يجب على المصدر ومدير الإصدار والمستشار القانوني وبنك التحصيل وشركة مسقط للمقاصة والإيداع الالتزام بالمسؤوليات والواجبات المحددة بموجب اللوائح الصادرة عن هيئة الخدمات المالية والامتثال لأي مسؤوليات والالتزامات أخرى منصوص عليها في الاتفاقيات المنعقدة بينهم، وتلتزم الأطراف المعنية باتخاذ التدابير التصحيحية فيما يتعلق بالأضرار الناجمة عن أي إهمال ارتكب في أداء الوظائف والمسؤوليات الموكلة إليهم، وفي مثل هذه الحالة، يجب على مدير الإصدار التواصل مع الهيئات المعنية مثل هيئة الخدمات المالية وبورصة مسقط لاتخاذ الخطوات والتدابير المناسبة لإصلاح هذه الأضرار.

١٤. التعهدات

بنك عُمان العربي ش.م.ع.ع

يتعهد أعضاء مجلس إدارة البنك منفردين ومجتمعين بأن:

(أ) المعلومات الواردة في نشرة الإصدار هذه صحيحة وكاملة.

(ب) تم بذل العناية الواجبة للتأكد من عدم حذف أي معلومات جوهرية من شأنها أن تجعل نشرة الإصدار هذه مضللة.

(ج) تم الالتزام بجميع أحكام قانون سوق رأس المال وقانون الشركات التجارية والقواعد واللوائح الصادرة بموجبها.

التوقيع نيابة عن أعضاء مجلس الإدارة:

التوقيع

الاسم

رشاد بن محمد الزبير

وليد محي الدين محمد السمهوري

نشرة إصدار حق الأفضلية

مدير الإصدار

وفقاً لمسؤولياتنا بموجب المادة رقم ٣ من قانون سوق رأس المال واللائحة التنفيذية الصادرة بموجبها، والتعليمات والتوجيهات الصادرة عن هيئة الخدمات المالية، فإننا قمنا بمراجعة جميع المستندات ذات الصلة والمواد الأخرى المطلوبة لإعداد هذه النشرة.

يتحمل مجلس إدارة البنك مسؤولية صحة ودقة المعلومات الواردة في نشرة الإصدار هذه، وقد أكدوا أنه لم يتم حذف أي معلومات جوهرية منها من شأنها أن تجعل هذه النشرة مضللة.

نقر أننا اتخذنا أشكال العناية الواجبة اللازمة وفقاً لما تقتضيه مهنتنا بخصوص نشرة الإصدار التي أُعدت تحت إشرافنا، وبناءً على أعمال المراجعة المشار إليها أعلاه والمناقشات التي أجريت مع المصدر ومجلس إدارته والمسؤولين والأطراف الأخرى المعنية بخصوص موضوع الإصدار ومحتويات المستندات المقدمة إلينا، فإننا نقر بما يلي:

١. أننا اتخذنا أشكال العناية اللازمة والمعقولة لضمان أن المعلومات المقدمة إلينا من المصدر والمضمنة في نشرة الإصدار تتفق مع الحقائق المتوفرة في الوثائق والمواد الأخرى المتعلقة بالإصدار.
٢. أنه على حد علمنا وبناءً على مراجعتنا والمعلومات التي قدمها لنا المصدر، فإنه لم يحذف أي معلومات جوهرية من شأنها أن تجعل نشرة الإصدار مضللة.
٣. أن نشرة الإصدار هذه والطرح المتعلق بها يتوافقان مع جميع قواعد وشروط الإفصاح المنصوص عليها في سوق رأس المال ولأحدثه التنفيذية ونماذج نشرة الإصدار المطبقة من قبل هيئة الخدمات المالية، كما أنها تتماشى مع قانون الشركات التجارية، ولائحة الشركات المساهمة العامة والقرارات الصادرة بهذا الشأن.
٤. أن المعلومات الواردة في نشرة الإصدار باللغة العربية (مع ترجمتها غير الرسمية إلى اللغة الإنجليزية) صحيحة ومعقولة وكافية حسب مراجعتنا لمساعدة المستثمر في اتخاذ القرار المناسب بشأن الاستثمار في الأوراق المالية المطروحة أم لا.

التوقيع/-

أوبار كابيتال ش.م.ع.م

التوقيع

المنصب

الاسم

مدير العمليات الرئيسي

ياسمين عبد الله

المدير التنفيذي للاستثمار المصرفي

أبيشيك ماثور

المستشار القانوني للمصدر

يقر المستشار القانوني الذي يظهر اسمه أدناه أن جميع الإجراءات التي اتخذت فيما يتعلق بطرح الأوراق المالية موضوع نشرة الإصدار متوافقة مع القوانين والتشريعات المتعلقة بأعمال المصدر، وقانون الشركات التجارية ولائحة الشركات المساهمة العامة، وقانون الأوراق المالية واللوائح والتعليمات الصادرة بموجبهما، ومتطلبات وقواعد إصدار الأوراق المالية الصادرة عن هيئة الخدمات المالية، والنظام الأساسي للجهة المصدرة وقرارات الجمعية العامة ومجلس إدارة المصدر، وقد حصل المصدر على كافة الموافقات والاعتمادات من الجهات الرسمية اللازمة للقيام بالأنشطة التي تشكل موضوع نشرة الإصدار.

المُستشار القانوني

البوسعيدى المنصور جمال وشركاؤهم



بنك عُمان العربي
OMAN ARAB BANK



بنك عُمان العربي ش.م.ع.ع
الغبرة الشمالية، ص.ب: ٢٢٤٠، الرمز البريدي ١٣٠،
سلطنة عُمان



بنك عُمان العربي
OMAN ARAB BANK

بنك عُمان العربي ش.م.ع.

الغبرة الشمالية، ص.ب: ٢٢٤٠، الرمز البريدي ١٣٠، سلطنة عُمان